الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي– بريكة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية

محاضرات الاقتصاد الجزائري

وفقا لدليل الوحدة التعليمية Syllabus
الجديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الثانية
شعبة: العلوم الاقتصادية

اعداد الدكتور: سلالي بوبكر
أستاذ محاضر قسم -ا-

السنة الجامعية: 2025-2026

محتويات المقياس:

المحتويات التعليمية	ص
• **دليل المادة التعليمية Syllabus وفقا للتعديلات الجديدة**	03
• **تقديم عام لمقياس: الاقتصاد الجزائري**	04
- **المحور الأول**: الاقتصاد الجزائري في فترة الحكم العثماني	05
- **المحور الثاني**: الاقتصاد الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي	10
- **المحور الثالث**: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979)	26
- **المحور الرابع**: مرحلة التحول الارادي للإصلاحات (1980-1986)	33
- **المحور الخامس**: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1986-1993)	39
- **المحور السادس**: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998)	43
- **المحور السابع**: برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي (2000-2020)	46
- **المحور الثامن**: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية والاتفاقيات الدولية	53
- **المحور التاسع**: علاقة الجزائر بالمنظمة OPEC	66
- **المحور العاشر**: واقع وافاق الاقتصاد الجزائري	69
• **المراجع والمصادر**	77

بطاقة تقنية لمقياس: الاقتصاد الجزائري
وفقا لدليل المادة التعليمية Syllabus الجديدة

السداسي الرابع:

- وحدة **التعليم الاساسية**.
- المادة: **الاقتصاد الجزائري:** محاضرات + تطبيقات
- الرصيد: 04
- المعامل :02

- **اهداف التعليم:**

ان الهدف العام من هذه المادة التعليمية هو تمكين الطالب من إدراك واستيعاب النظام الاقتصادي الذي بني عليه الاقتصاد الجزائري واهم مظاهره ومدى تأثره بالتغيرات العالمية حسب كل مرحلة تاريخية الى غاية الوقت المعاصر.

اما المهارات المراد الوصول اليها من هذه المادة التعليمية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعرف الطالب على وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترات تاريخية مختلفة من العهد العثماني الى فترة الاحتلال الفرنسي ثم الإصلاحات الاقتصادية بعد الاستقلال، ووصولا لواقع وافاق الاقتصاد الجزائري.
- تعرف الطالب على ظروف وأسباب بداية انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.
- تحليل دور الاستثمارات العمومية ونتائجها في برامج النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني.
- معرفة علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات الدولية والعالمية.
- بالإضافة الى التطرق الى واقع الاقتصاد الجزائري وافاقه

- **محتوى المادة:**

- **المحور الأول**: الاقتصاد الجزائري في فترة الحكم العثماني
- **المحور الثاني**: الاقتصاد الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي
- **المحور الثالث**: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979)
- **المحور الرابع**: مرحلة التحول الارادي للإصلاحات (1980-1986)
- **المحور الخامس**: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1986-1993)
- **المحور السادس**: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998)
- **المحور السابع**: برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي (2000-2020)
- **المحور الثامن**: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية والدولية والاتفاقيات الدولية
- **المحور التاسع**: علاقة الجزائر بالمنظمة OPEP
- **المحور العاشر**: واقع وافاق الاقتصاد الجزائري

تقديم عام للمقياس:

سنحاول من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية التطرق إلى تطور الاقتصاد الجزائري وذلك منذ فترة الحكم العثماني والفرنسي والى غاية فترة الاستقلال والانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية، حيث نستعرض أهم الإصلاحات والمخططات التنموية واهم الإنجازات والعثرات التي ميزت الاقتصاد الجزائري بالإضافة الى اهم مراحل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، كما نستعرض اهم سياسات التعديل الهيكلي وكذا وبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي ونتائجها.

كما سنتطرق في هذه المطبوعة البيداغوجية ووفقا لمحتويات المادة التعليمية الجديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تم تكييفها مع اخر المستجدات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمتمثلة في توضيح علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية والدولية والاتفاقيات الدولية من الناحية الاقتصادية والتجارية، بالإضافة الى علاقة الجزائر بمنظمة OPEP، وصولا الى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وافاقه المستقبلية في ظل التوجهات الجديدة والمتعلقة بالتنويع الاقتصادي لأفاق 2030.

General introduction

This educational publication will explore the evolution of the Algerian economy from the Ottoman and French periods to independence and the commencement of economic reforms. It will review the most important reforms and development plans, highlighting key achievements and challenges that have characterized the Algerian economy. Furthermore, it will examine the major stages of economic and structural reforms, as well as key structural adjustment policies, economic recovery programs, and their outcomes.

In accordance with the new curriculum of the Ministry of Higher Education and Scientific Research, which has been adapted to reflect the latest developments in the Algerian economy, this publication will clarify the relationship between the Algerian economy and international organizations, bodies, and agreements from an economic and trade perspective. It will also address Algeria's relationship with OPEC, culminating in an analysis of the current state of the Algerian economy and its future prospects in light of the new directions related to economic diversification by 2030.

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في فترة الحكم العثماني

يعتبر الكثيرون ان تواجد الدولة العثمانية يمثل بمثابة الحصن المنيع في طريق التوسع الأوروبي في العالم الاسلامي طوال أربعة قرون من الزمن، حيث عملت الدولة العثمانية على توحيد صفوف المسلمين في العديد من الدول وهو ما جعل الدول الغربية تتخوف من وحدة المسلمين وتكاتفهم من جهة وتحقد على الدولة العثمانية من جهة أخرى، ولهذا يعتبر العثمانيون في نظر الدول العربية بمثابة الأبطال الذين ساعدوا الدول العربية الضعيفة مقارنة بأوروبا وعلى التخلص من هيمنة الأوروبيين وتفضيلهم على الغزاة المحتلين لأراضيهم.

وعليه سنحاول من خلال هذا المحور التطرق الى وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الحكم العثماني وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: دوافع التواجد العثماني في الجزائر

يمثل الدافع الرئيس للتواجد العثماني في الجزائر حسب الوقائع التاريخية في غزو الاسبان لها ولم يتوصل الاسبان إلى احتلال بعض أجزائها إلا باستغلال الضعف الذي عرفته الجزائر في أواخر عهد الدولة الزيانية، فدخل أمراؤها في صراع على العرش ولم تعد تملك الجزائر النفوذ إلا في مناطق كتلمسان وبعض أجزاء المناطق العربية، فعجزت عن مقاومة الغزاة وأجبرت على عقد الصلح مع الاسبان في العام 1512 واعترفت فيه باستيلاء الاسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر، حيث احتل الاسبان للمرسى الكبير في شهر أكتوبر 1505، ومدينة وهران في ماي 1509، وبجاية في جانفي 1510 ومستغانم في العام 1511، كما فرض الاسبان الجزية (الضرائب) على سكان هذه المدن الساحلية وإجبارهم على تمويل حروبهم الاستعمارية.[1]

وأمام هذا الوضع الصعب الذي كانت تمر به الجزائر في بداية القرن 16، لم يجد سكان الجزائر وسيلة إلا الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين لإنقاذهم من الاحتلال الأوروبي لمدنهم وذلك بالالتجاء الى تركيا القوية والقادرة على تزويد المحاربين الجزائريين بالذخيرة والرجال الذين يمكنهم صد الطغاة الأوروبيين، وبفضل تلك

[1] يوسف امير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1930)، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2021، ص14.

المساعدة شعر أبناء الجزائر بدرجة عالية من الأمان والاطمئنان في ظل الدولة العثمانية القوية، وانطلاقا من هذه الحقائق فإن العثمانيين يعتبرون منقذون وليسوا مستعمرين في تلك الحقبة.

ومن هذا المنطلق نخلص إلى أن لظهور الأتراك بالجزائر كان له دور فعال في انقاذ هذا البلد من احتلال اسباني، لذلك قبل السكان بالانضواء تحت لواء الخلافة العثمانية بإسطنبول، وما من شك أن رابطة الدين هي التي كانت الدافع الرئيسي للاستنجاد بالأخوين عروج وخير الذين وتلبيتهما النداء، خاصة وأن الصراع آنذاك كان على أشده بين المسلمين والصليبيين.

ثانيا: مراحل الحكم العثماني في الجزائر

تتميز مرحلة الحكم العثماني بالجزائر والذي استمر من عام 1518 إلى غاية تاريخ الاحتلال الفرنسي عام 1830، بأربعة عهود أو فترات مختلفة[2]، وكل مرحلة تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد، لكن قبل التطرق الى اهم مراحل الحكم العثماني في الجزائر خاصة من الناحية الاقتصادية لا بأس أن نشير إلى نقطتين مهمتين:

- ان الجزائر كانت بعيدة عن القسطنطينية وبالتالي كانت تسير من طرف بعض العناصر القوية في الجزائر.
- كما كانت هناك فئتين أو طبقتين سيطرت على الجزائر طيلة الحكم العثماني،

ففي المرحلة الأولى للتواجد العثماني او عصر البايلر بايات كانت تمثل الطبقة الحاكمة بالجزائر وتمثل فئة الرياس، أما الفئة الثانية التي سيطرت على الجزائر لمدة طويلة فهي فرقة اليولداش المتكونة من الجيش البري (الانكشاريين) وكان اليولداش لا يشعرون بالانتماء الى الجزائر، والشيء المهم بالنسبة لهم هو السيطرة على البلاد وقتل كل من يعترض طريقهم، والحقائق التاريخية تؤكد أنهم كانوا يخلعون الحاكم الذي لا يرضيهم

[2] امتد التواجد العثماني في الجزائر من **1518م إلى 1830**، حيث تحولت الجزائر إلى "إيالة" تابعة للدولة العثمانية بعد استنجاد سكانها بالأخوين بربروس لصد التحرشات الإسبانية. حيث مرّ الحكم العثماني بأربع مراحل رئيسية (البيلربايات، الباشوات، الأغوات، الدايات) سنحاول التركيز فيها على اهم الجوانب الاقتصادية.

ويضعون بدله الشخص الذي يروق لهم علما أن نفوذهم في الجزائر لم ينته إلا في 1817 عندما قام الداي علي خوجة بحملة ضدهم.[3]

ويعتبر الكثير ان فترة الحكم العثماني خاصة في مراحله الاولى والتي ازدهرت فيها البلاد خاصة من النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية، وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر، وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها، بالإضافة الى دور مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري.[4]

ويمكن تمييز اهم مرحلة والمتعلقة بعصر البايلر بايات من خلال أبرز مراحلها وانجازاتها فيما يلي:[5]

- دام عهد البايلر بايات مدة 70 سنة.
- كان قرار تعيين الحاكم في الجزائر من طرف السلطان العثماني.
- كما كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحرية.
- كما تم تحرير برج فنار عام 1529 من الاسبان وتحرير بجاية من الاحتلال الاسباني عام 1555 وإنهاء الوجود الاسباني في تونس في عام 1574.
- كما ازدهرت الجزائر في هذه الفترة والتي تميزت فيها بالاستقرار وتحالف الجميع ضد العدو الاسباني.
- بالإضافة الى بداية بناء الأسطول الجزائري وتأسست فيها الوحدة الإقليمية للجزائر.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري ازدهار كبير في ظل الدولة العثمانية وامتازت هذه المرحلة بالتنوع الإنتاجي ووفرته؛ كالأشجار المثمرة، والبقول، والخضروات، كما تميزت بوفرة الأراضي الخصبة وخاصة الأراضي المروية والتي ساهمت في إنجاح القطاع الزراعي، فقد توافد الأندلسيون إلى الجزائر حاملين معهم مهنة الزراعة

---

[3] يوسف امير، مرجع سابق، ص16.

[4] اتسم الاقتصاد الجزائري في بداية الحكم العثماني بطابع ريفي اكتفائي في الداخل، ونشاط تجاري وبحري نشط في السواحل، حيث اعتمد على الزراعة، الحرف اليدوية (جلود، نسيج، نحاس)، والتجارة الخارجية المعتمدة على تصدير الحبوب والجلود والماشية مقابل الواردات الأوروبية.

5 صديقي بلقاسم، بدايات الوجود العثماني بالجزائر ما بين 1505-1519، مجلة مشكلات الحضارة، المجلد6، العدد02، ص22.

https://asjp.cerist.dz/en/article/137821

والبستنة، وأخذ الجزائريون عنهم تربية دودة القز، وتقطير الزهور. كما كان القطاع التجاري متأثراً بالدرجة الأولى بوجود الأسطول البحري الجزائري، وذلك لما يؤديه من أهمية كبيرة في توفير الحماية للتجارة الوطنية، وما يعود به على الجزائر من غنائم وإتاوات تفرضها البلاد على الأساطيل الأجنبية، ويعتبر القمح والصوف من أهم الصادرات في الأسطول، ويشار إلى أن الاسطول الجزائري كان الأقوى على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط؛ لما كانت تتمتع به البلاد من استقلال كامل الأمر الذي وطد علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والتجارية مع دول العالم. أما فيما يتعلق بالجانب الصناعي، فقد شهد تقدما كبيراً نظراً لامتهان المدن الجزائرية بمختلف أنواع الصناعات الحرفية كالجلدية، والنسيجية، والزجاج، والأواني، إلا أن هذا النوع من الصناعات لم يحظ كثيراً بالتقدم كونه غير مساير للتطورات التي تشهدها أوروبا.[6]

- **أهم الأحداث التي شهدتها مرحلة الحكم العثماني في الجزائر**

حيث وعلى على **الصعيد الداخلي** امتازت هذه مرحلة على المستوى السياسي الداخلي بالقوة وتوطيد ركائز الحكم وتوحيد رقعة البلاد، حيث استطاع البايلربايات أن يحققوا الوحدة الإقليمية والسياسية للجزائر التي امتد نفوذها و سيطرتها إلى كل الجهات شرقا و غربا و جنوبا والقضاء على كل الإمارات المحلية: إمارة تلمسان، الإمارات الحفصية في قلعة بني عباس، قسنطينة و عنابة، و إمارة جبل كوكو بالقبائل ، ويعد "صالح رايس البطل في تحقيق هذه الوحدة لاجتهاده في مد نفوذ الأتراك إلى واحات الجنوب وقضى على الدولة الزيانية بتلمسان، وقام بفرض طاعة سلطة الجزائر على كل المناطق .

وفيما يخص تنظيم البلاد اداريا فقد كان لجهود صالح رايس أثر في ذلك بعد أن امتد نفوذ السلطة التركية إلى معظم المناطق الشرقية والغربية والجنوبية للجزائر، حيث اهتم البايلرباي حسن باشا ابن خير الدين في ولايته الثانية بتنظيم إدارتها، إذ قسمها إلى أربعة بايلكات (عمالات):[7]

6 صديقي بلقاسم، مرجع سابق، ص24.

7 شويتام ارزقي، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر 1519-1830، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، ص109.
https://asjp.cerist.dz/en/article/194379

- بايلك الجزائر ومركزها مدينة الجزائر (دار السلطان)
- بايلك الشرق ومركزها مدينة قسنطينة.
- بايلك التيطري ومركزها مدينة المدية.
- بايلك الغرب ومركزها مدينة مازونة ثم معسكر ثم وهران.

أما على **المستوى الاقتصادي والعمراني** فقد اهتم البايلربايات بتشييد المساجد وسخروا الأوقاف الطائلة على مشاريع البر والإحسان، وشهدت مدينة الجزائر العاصمة خاصة حركة عمرانية كبيرة، بالإضافة إلى بناء المدارس والقصور والحمامات والمستشفيات، وقلاع ضخمة لا تزال آثارها شاهدة إلى يومنا الحالي.

- **اما من الناحية الاقتصادية**

فتميزت الجزائر بغناها الاقتصادي، ومصدره الثروات الزراعية والحيوانية، وما يأتيها من أموال الزكاة على الماشية والحبوب والزيتون وأنواع المدخولات الأخرى من رسوم وضريبة الصادرات وخمس غنائم البحر التي كان يغنمها الرياس وأموال الجزية التي كانت مفروضة على الدول الأوروبية، [8]

- **وعلى المستوى الإنتاج الصناعي**

حيث عرفت الصناعة تطورا كبيرا مثل: صناعة النسيج، البرانس، الزرابي، والحياك، كما كانت تصدر كميات وفيرة من الحبوب والبضائع: الصوف، الجلود، الشمع والنسيج إلى الخارج.

- **اما على الصعيد الخارجي:**

فكان ولاة هذا العهد كلهم أقوياء اثبتوا جدارتهم سواء في الداخل أو الخارج، وبفضل مركزهم ومكانتهم مدوا سيطرتهم على تونس وطرابلس، وتحكموا في تسييرها والوصاية عليها، فبحكم لقبهم البايلرباي يعينون باشوات تونس وطرابلس، وذلك نيابة على الدولة العثمانية وكذا من يخلفهم بالجزائر عندما ينتقل أحدهم.

[8] يوسف امير، مرجع سابق، ص16.

وعلى مستوى العلاقات السياسية الخارجية فقد استطاعت الجزائر بفضل امتلاكها لأسطول قوي، أن تفرض إرادتها على الدول الأوروبية وإرغامها على دفع إتاوات مقابل ضمان الأمن والسلام لمراكبها في حوض البحر الأبيض المتوسط. حيث استفحل في تلك الفترة نشاط القرصنة في البحر المتوسط، وبالتالي كانت علاقة الجزائر مع أوروبا في هذه الفترة علاقة القوي بالضعيف، وكانت الجزائر بطبيعة الحال هي القوية، ومن جهة أخرى تنافست الدول الأوروبية على اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الجزائر، لكن هذا التفوق العسكري جعلها مستهدفة من طرف الدول الأوروبية التي عملت دون هوادة من أجل تكسير شوكتها وتقليص دورها ومكانتها الدولية،

وعلى صعيد آخر اشتدت في هذه الفترة الحملات الاسبانية على الموانئ الجزائرية، حيث شنت اسبانيا حملة ضخمة على مدينة الجزائر في أوت 1519، وحملة شارلكان (Charles Quint) الشهيرة سنة 1541، والتي باءت كلها بالفشل.[9]

كما شهدت هذه الفترة بداية تسرب النفوذ الفرنسي إلى الجزائر، نتيجة للعلاقات الطيبة التي كانت تربط بين فرنسا والامبراطورية العثمانية، وبسبب عداء الجزائريين والأتراك للإسبان، إضافة إلى تنافس فرنسا التقليدي حول وراثة القارة الإفريقية، كما تعود العلاقات الطيبة بين الدولتين إلى أيام السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول، حيث حصلت فرنسا على امتيازات واسعة في أملاك الخلافة العثمانية عام 1535. ومن أهم هذه الامتيازات نذكر صيد المرجان بالسواحل الشرقية الجزائرية (القالة، عنابة والقل)، كما قاموا بإنشاء حصن القالة الفرنسي سنة 1561، وتدعم ذلك الامتياز بتوقيع معاهدة السلم والتجارة بين الطرفين في عام 1628 مع العلم أن هذه الامتيازات تسببت في إحداث أضرار جسيمة للتجارة الجزائرية التي أصبحت موجهة لخدمة الأسواق الأوروبية كما شارك الأسطول الجزائري في الحرب الفرنسية ضد اسبانيا.

9 شويتام ارزقي، مرجع سابق، ص110.

ثالثا: خصائص الحكم العثماني في الجزائر

نتيجة لطول مدة الوجود العثماني في الجزائر إلى جانب اختلاف مراحل الحكم فيها والمتمثل في مرحلة البايات، البشاوات، الأغاوات، الديات أدى ذلك إلى صعوبة وصف دقيق لخصائص الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني لدلك سنحاول وصف الخصائص القطاعية الأكثر بروزا وذلك وفقا لما يلي:[10]

- **القطاع الزراعي خلال الحكم العثماني في الجزائر**

امتاز المجتمع الجزائري في العهد العثماني بطابعه الزراعي باعتبار أن اغلبية سكان الجزائر يقطنون في الأرياف والجبال ويمكن إرجاع ابتعادهم عن السواحل هو الهروب من الغزاة الإسبان قبل الاستنجاد بالعثمانيين واستقرارهم في الجزائر كما تم ذكره سابقا، أما فيما يخص الإنتاج الزراعي فقد تميزت كل منطقة بإنتاج نوع معين من المحاصيل وفق مناخها وتربتها مثل زراعة الأرز في الشلف وواد مينا، والتبغ في الجزائر وعنابة، والقمح في وهران وقالمة وقسنطينة وسطيف، ويعتبر القمح من اهم محاصيل إيالة الجزائر، لكن السلطات العثمانية لم تسعى إلى تطوير الزراعة باعتبارها كانت تعتمد على القرصنة في تحصيل مواردها المالية .

- **القطاع الصناعي خلال الحكم العثماني في الجزائر**

بالرغم من أن المجتمع الجزائري خلال الوجود العثماني كان يغلب عليه الطابع الزراعي الا أن مدن إيالة الجزائر عرفت أنشطة صناعية متنوعة شملت العديد من المهن والحرف التقليدية وتمثلت فيما يلي:

- **الصناعة الغذائية**: تمثلت في أفران الخبز والمطاحن ومعاصر الزيتون، وتصبير الفواكه، أما فيما يخص المطاحن فكانت تتواجد في المدن الكبرى هي تتبع إلى الباي أو الداي، أما فيما يخص معاصر الزيتون فكانت ترتكز في نواحي جرجرة والصومام باعتبارها مناطق تتميز بوجود فيها أشجار الزيتون.

10 لقد تميز الحكم العثماني في الجزائر (1518-1830) بكونه نظاما عسكريا بحريا، اعتمدت على "رياس البحر" والإنكشارية وقد كان من أبرز خصائصه تحويل الجزائر لقوة بحرية في المتوسط، تقسيم إداري (دار السلطان والبايلكات الثلاث)، قضاء شرعي، وتطور من الحكم المباشر إلى حكم الدايات.
لمزيد من التفصيل: شويتام ارزقي، مرجع سابق، ص113

- **الصناعة الحربية**: حيث تعتبر صناعة السفن بالمدن الساحلية لإيالة الجزائر من بين الحرف المتقدمة وذلك راجع إلى تزايد نشاط البحرية قد كانت أغلب الموانئ تتوفر على ترسانات لبناء السفن وكان من بين اهم المراكز شرشال، الجزائر، بجاية.
- **الصناعة النسيجية** :عرف هذا النوع من الصناعة انتشارا واسعا لوفرة المواد الخام مثل الصوف والحرير والكتان وكان الحرفيون ينسجون البرانيس والزرابي والحياك والأغطية.
- **النقود** :حيث كانت العملة الرسمية مصنوعة من الذهب والفضة كما سكت عملات نحاسية للاحتياجات البسيطة، لم تهتم الدولة العثمانية بالعملات الورقية، وكان لكل شخص الحق في تقديم ما يملكوا من ذهب أو فضة لتحويلها إلى عملات ذهبية أو فضية قابلة للتداول مقابل دفع مبلغ بسيط مقابل دلك.

- **القطاع التجاري خلال الحكم العثماني في الجزائر**

كانت الأسعار تخضع للطلب والعرض كما يمكن للدولة التدخل لتحديد سقف بعض الأسعار مثل سعر الخبز الباعة والحرفيون يخضعون إلى نظام كديك والمتضمن الحصول على رخصة لمزاولة النشاط التجاري أو الحرفي، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد كانت محدودة وقليلة وقد اقتصرت على نشاط المهاجرين الأندلسيين واليهود وقلة من الجزائريين، وقد كانت صادرات إيالة الجزائر تتمثل في الحبوب، الزيوت، الأقمشة، كما أنو يمكن القول إن السلطات العثمانية لم تركز على التجارة الخارجية.

- **النظام الضريبي خلال الحكم العثماني في الجزائر**

شكلت الضرائب موردا أساسيا لخزينة الدولة في العهد العثماني، وقد زادت أهميتها مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نتيجة قلت الغنائم البحرية بسبب ضعف الأسطول البحري الجزائري.

وقد تمثلت اهم المصادر الضريبية فيما يلي: [11]

[11] اعتمد النظام الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830) على تنوع الضرائب بين شرعية (زكاة، عشور) وأخرى عرفية (مثل ضريبة الأغنام) لدعم الإدارة وخزينة البايلك .اتسمت الجباية بالشدة في البايلكات (خاصة الشرق والغرب) مما أدى إلى تزايد التهرب الضريبي والتمردات الاجتماعية، حيث شكلت الضرائب على الزراعة والتجارة المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة
لمزيد من التفصل: عزوز فؤاد، النظام الضريبي في الجزائر في العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، المجلد 15، العدد 01، ص472.

- الضرائب الزراعية حيث كانت تفرض على المحاصيل والحبوب، وتدفع نقدًا أو عينًا، وتختلف بحسب نوعية الأرض والإنتاج.
- بالإضافة الى الضريبة العقارية والتي فرضت على العقارات والأراضي التي تُستغل لفترات طويلة.
- كما فرضت ضريبة الأغنام وهي في الأصل ضريبة دورية على الماشية، تمثل جزءًا هاما من مصادر دخل الخزينة.
- كما تمثل الزكاة كانت تفرض على السلع والمواشي.

بالإضافة الى ضرائب أخرى حيث شملت رسوم الأسواق، وبوابات المدن، وضرائب على الحرفيين، وضريبة "الجزية" على غير المسلمين.

لقد خضعت الجزائر لحكم الدولة العثمانية منذ لحظة تأسيسها عام 1515 وحتّى عام 1830، وامتد نفوذ الدولة العثمانيّة في الجزائر بدءاً من غرب البلاد وصولاً إلى الشرق وصولاً إلى الشمال حيث الجزائر انتقالا إلى الجنوب وزال حكم الدولة العثمانية بقدوم الغزو الفرنسيّ للجزائر. ويذكر التاريخ الجزائريّ بأن البلاد قد أصبحت الميناء الأقوى على مستوى الشواطئ الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط، وكان اسمها حينها (ولاية الجزائر)، وعاشت البلاد حالة من التقدم والازدهار خلال العهد العثماني وخاصة في المجال الاقتصادي والى غاية بدية فترة الاستعمار الفرنسي.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي

يمثل تراجع الدولة العثمانية مع أوائل القرن 19 سواء في قوتها او نفوذها في العديد من مناطق العالم ومنها الجزائر والتي كانت مثل مركزا استراتيجيا في البحر الأبيض المتوسط مما جعلها عرضة للأطماع الأوروبية، وخصوصا من قبل فرنسا التي كانت تسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، وهو ما تحقق فعليا خلال العام 1830.

وما يهمنا في هذا الجزء من المحاضرات يقتصر على الجانب الاقتصادي، حيث تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الاستعمار الفرنسي بهيكلية مزدوجة وذلك بوجود قطاعين في خدمة المصالح الفرنسية، تتمثل بالأساس في قطاع استعماري متطور يمتلك وسائل إنتاج متطورة ويستغل أجود الأراضي لصالح المستوطنين الأوروبيين، وقطاع تقليدي ريفي جزائري يرتكز على الزراعة بدائية ويعاني من الفقر ويغلب عليه الطابع الزراعي البدائي ويستغل الأراضي الهامشية، ويعاني من نقص الدعم والتطور.

وتمثلت هذه السياسة في استنزاف موارد البلاد الطبيعية والزراعية لصالح فرنسا، وذلك بإخضاع الاقتصاد الجزائري لاقتصاد المستعمر، مما أدى إلى تدمير الاقتصاد المحلي، وزيادة الفقر، وانتشار توجيه الزراعة، حيث تم توجيه الإنتاج الزراعي نحو المحاصيل التجارية والصناعية مثل التبغ والقطن التي تحتاجها فرنسا، بدلاً من زراعة الغذاء الكافي ونهب الأراضي من خلال مصادرة الأراضي الخصبة ومنحها للمستوطنين عبر قوانين عقارية لصالحهم، واخضاع الاقتصاد المحلي للاقتصاد الفرنسي تماما، بالإضافة الى سياسة تجارية تضمنت تصدير المواد الخام واستيراد منتجات صناعية فرنسية، مما أدى إلى فتح الأسواق الفرنسية أمام منتجاتها الصناعية.

وعليه، سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي وذلك من خلال تحليل الأوضاع الاقتصادية في كل من القطاع الزراعي والصناعة الحرفية وقطاع التجارة ثم القطاع الصناعة وذلك وفقا لما يلي:

أولا: وضعية القطاع الزراعة خلال فترة الاستعمار الفرنسي

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساس على الزراعة والرعي، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاما شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادرا بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يركز المحتل الفرنسي على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالا كاملا ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية سواء تعلق الامر بالمواد الأولية لمصانعها او للاستهلاك المباشر.[12]

في ضوء الأهمية التي احتلتها القطاع الفلاحي من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتلين للأراضي من الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات الخصبة والأقرب إلى الساحل، بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من اجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقاءهم على قيد الحياة، وقد استخدمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة لتحقيق ذلك الهدف المصادرة العسكرية للأراضي من أيدي الجزائريين، من خلال سن القوانين التي من شأنها نزع ملكية الاراضي من أيدي الجزائريين.

حيث قدر مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر في عام 1940 تقدر بـ 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على 2.7 مليون هكتار أي بنسبة 27% منها إلى جانب أن الكثير منهم كانوا يمارسون اعمالاً أخرى من الصناعة والتعدين والتجارة، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراضٍ قليلة الخصب والإنتاج.

وعلينا أن نلاحظ، أن المستوطنين الفرنسيين القادمين من بلد اختار طريق التطور الرأسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي، فلم يكن غريباً أن يطبق أولئك المستوطنون علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما أدى إلى ظهور قطاع زراعي

12 فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، الاقتصاد الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2009. ص12

كبير ومتطور متجه صوب التصدير أي أن هدفه الوصول إلى الأسواق الفرنسية خصوصاً تزامن ذلك مع وجود قطاع زراعي آخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي، في وقت وضعت فيه الحكومة الفرنسية كل الأجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الري والأشغال العامة أو القروض.

ويمكن تحديد نوع المحاصيل الزراعية التي ركز المستوطنين الفرنسيين على انتاجها، حيث نجد تركز إنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية وعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة فوصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. كما أهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماماً كبيراً بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في أسواق الأخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان، أما انتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الحرب فبعد ان كانت 13 مليون قنطار عام 1945، أصبح بحدود24 مليون قنطار عام 1960.

كما ركزت فرنسا من جهة أخرى على المحاصيل الزراعية لتغذية الصناعة واولتها أهمية كبيرة إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نذكر أن محصول التبغ ارتفع من حوالي 100ألف قنطار في عام 1932 إلى 220 ألف قنطار في عام 1955. [13]

أما إنتاج أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ العام 1851 والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر فأنها هي الأخرى نظر إليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد

13 فريد بن يحي، مرجع سابق. ص16

سمح للشركات الفرنسية أولاً بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتجه لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، ومن المفيد أن نذكر هنا أن قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام1949 كانت 64 مليون فرنك.

والجدير بالذكر، أن القطاع الزراعي الجزائري الذي كان يضم ما يفوق 6 ملايين مزارع معتمدين على زراعة أراضي صالحة للزراعة قاربت مساحتها من 2.5 مليون هكتار فقط قد بلغت فيه نسبة المزارعين الأجراء 60% أما من كان يملك أرضاً في هذا القطاع فكانت نسبتهم 38% في حين كانت نسبة 2% الباقية هم كبار الملاك، مع انتشار ظاهرة تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى أجزاء في أراضيهم بعد أن خضعوا لدوامة الربا، فضلاً عن ذلك كله حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم، فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج أكثر من غيره إلى مد يد المساعدة ، مما دفع بالمزارعين الجزائريين إلى مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من 50% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي، ولم يكن ذلك بعيداً عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي بكسر شوكة الجزائريين وإخضاعهم نهائياً لإرادتهم.[14]

ونتيجة مما سبق فقد ظلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي والحيواني الجزائري في المدة من 1880 وحتى عام 1955 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1.5% سنوياً، في حين كانت نسبة نمو السكان تجاوزت 1.8%، وبالتالي معاناة المجتمع الجزائري في بعض الأعوام من نقص المواد الغذائية الأساسية.[15]

جدول 01: التوزيع المساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون

الجزائريون المالكون أقل من هكتار واحد	105954 ألف
المستوطنون المالكون أقل من هكتار واحد	2393 ألف
الجزائريون المالكون من 1-5هكتارات	332529 الف

14 فريد بن يحي، مرجع سابق. ص16

15 أسامة منعم، الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3 ص226

المستوطنون المالكون من 1-10هكتارات	5030 ألف
الجزائريون المالكون من 50-100هكتار	16580 ألف
المستوطنون المالكون من 50-100هكتار	2635 ألف
الجزائريون المالكون أكثر من 100هكتار	8499 ألف
المستوطنون المالكون أكثر من 100هكتار	6385 ألف

المصدر: أسامة منعم، الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3 ص226

ومن خلال التوزيع المساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون بصورة عامة والمساحات الزراعية التي يملكها الجزائريون حسب إحصاء رسمي قامت به السلطات الفرنسية في 31 تشرين الأول عام 1954، واهم ما نستقرأ منه هو أن عدد الجزائريين المالكين من مجموع ما يقرب من9 ملايين جزائري حسب هذا الإقطاع هو 6.30732، أي أن نسبة ما يملكه المالك الجزائري الواحد هي 14هكتار ونسبة المستوطنين هي158هكتار.

ثانيا: وضعية النشاط التجاري خلال فترة الاستعمار الفرنسي

لم يكن الوضع بأفضل حالاً في نشاط التجارة وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا، ولقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم "السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا خلال عامي 1851و1867، والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجارياً، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطيع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية الأمر الذي أدى إلى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية .

في ظل هكذا وضع، تحقق الهدف الثاني وهو " تصدير رؤوس الأموال" بشكل تلقائي، فالثابت تاريخياً أن العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة فهذا العجز قد نجم عن احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها، فضلاً عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد، وقلة صادرات الجزائر إلى خارج منطقة الفرنك، وارتباطها بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه، في مقابل عدم وجود ما يعوض هذا العجز من عائدات أخرى وعدم وجود أسطول تجاري خاص بالجزائريين، ويرافق ذلك كله ضعف المقدرة الشرائية والإنتاجية للجزائريين.[16]

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن نوعية وكمية الصادرات والواردات الجزائرية توضح لنا ان النظام الاقتصادي الذي أوجده المحتلين الفرنسيين في الجزائر، لاسيما إذا ما عرفنا أن حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا يصل إلى 76% ومع الاتحاد الفرنسي إلى 7% و17% مع الدول الأخرى،

جدول 02: نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام 1952.

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	مواد نباتية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	% 0	مواد مصنوعة	%55

المصدر: أسامة منعم، مرجع سابق ص227.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المحاصيل الزراعية تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية، أما الواردات فمعظمها من المصنوعات، كما سيطرة فرنسا على التجارة الداخلية والخارجية، وإن تركت بعض حقول التجارة الداخلية المتواضعة بأيدي الجزائريين، علاوة عن سيطرة فرنسا على تجارة المواد الأولية توجهها

16 أسامة منعم، مرجع سابق ص227.

صوبها وتحويل الجزائر إلى سوق داخلية للصناعة الفرنسية، مما جعل الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا ترجح كفته لصالح فرنسا.

أولا: وضعية القطاع الصناعة (الحرفية والاستخراجية) خلال فترة الاستعمار الفرنسي

يعتبر قطاع الصناعة وخاصة ما تعلق بالصناعات الحرفية وكذا الاستخراجية أهمية باللغة حيث طبقت فرنسا على الجزائر سياسة عدم تصنيع المستعمرة فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي، التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصراعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة ظالمة أدت في نهايتها إلى موتها البطيء وبقاء البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات، وربطها بخطوط سكك حديدية إلى الساحل ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين أمام هذا الوضع الصعب باتجاه تأمين الغذاء والسكن بحدودهما الدنيا، وإذا ما أردنا أن نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني، فأنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 10 % في عام 1955.[17]

جدول يوضح تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية الوحدة: طن

المواد	1961	1962
الحديد	2867	662
الزنك	71	69.5
الرصاص	13	12.9
النحاس	2.2	2.9
الفوسفات	426	389.8
الفحم	77	35

المصدر: أسامة منعم، مرجع سابق، ص228.

17 أسامة منعم، مرجع سابق، ص228.

وعليه فأن الاقتصاد الجزائري وحتى انتصار الثورة في عام 1962 كان اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الفرنسي، إذ سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية على أخصب الأراضي وأكثرها قرباً للساحل والتي انصب الاهتمام فيها على إنتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية، بينما هيمنت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات التعدين والمصارف والتجارة الأمر الذي رسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

أما فيما يتعلق بالنفط فقد كان لاكتشاف النفط في الجزائر، التي كانت ترزح تحت السيطرة الفرنسية التامة، لاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية، الأثر الأكبر في تحديد كيفية استغلال هذه الثروة المعدنية المهمة، خاصة وان ذلك قد حدث في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف بـ"الشقيقات السبع"[18]، التي بدأت مع اكتشاف النفط في القرن التاسع عشر واستمر لغاية منتصف القرن العشرين تقريباً، وبلغت أوجها في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح النفط ولأول مرة المصدر الأول للطاقة بعد زمن طويل كان فيه الفحم هو الذي يمثل هذه المكانة ، إذ سيطرت تلك الشركات على إنتاج النفط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم، وقد كان نادراً في تلك المدة تسويق كميات من النفط خارج الشركات المندمجة لهذه الشركات إذ لم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة، في أحسن حالاتها آنذاك نسبة 5%، وبذلك بقي دور السوق هامشياً وقاصراً على أحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية" فائض أو عجز ظرفي"، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به تلك الشركات في شكل ريع ثابت على كل برميل للنفط مستخرج، وقد استمر ذلك النظام حتى مطلع عقد الخمسينيات إذ أخذ بعدها نظام الامتيازات التقليدي بالتصدع عند احتجاجات الدول المنتجة.

---

[18] **الشركات الهيمنة او الشقيقات 7 هي:**

- شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الامريكية Standard oil New Jersey أو أكسون Exxson أو أسو Esso
- شركة ستندرد أويل كاليفورنيا الأمريكية" Standrad Oil of California أو سوكال "Socal
- شركة تكساكو الأمريكية Texaco
- شركة موبيل أويل الأمريكية Mobil Oil أو سوكوني "Socomy
- شركة نفط الخليج الأمريكية Gulf Oil
- شركة برتش بتروليوم البريطانية British Petrolum أو "B.P
- مجموعة رويال دتس شل البريطانية–الهولندية Royal Datch and Shal

ويتضح هذا في المصالح الاحتكارية والاستعمارية التي مثلتها فرنسا في الجزائر، التي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية بدون أن يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر إليها ، وأيضاً حتى يمكنها من تصدير الفائض إلى السوق الأوربية، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وأن أغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الفرنسي.[19]

- **البحث عن النفط في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي**

حيث يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن 19، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على آية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنوياً حتى عام 1925 ، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون افريكان "Leon African" حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر، الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقرب 30 ألف طن حتى نضوبه في عام 1940.[20]

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت في عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من

19 لمزيد من التفصيل راجع: أسامة منعم، مرجع سابق، ص228.

20 أسامة منعم، مرجع سابق، ص228.

النفط تسمح باستخدامها تجارياً، ولهذا الفشل مجموعة أسباب أهمها، ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التنقيب عن النفط واقتصار جهود التنقيب على المناطق الساحلية والغربية منها، وكثرة الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلاً دون نجاح تلك الجهود وصعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة.

واتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة، لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها ، التي أصبحت بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية ، كما استلزمت عملية إعادة أعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد، واضطرار الحكومة الفرنسية إلى تسديد أثمان احتياجاتها من النفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وعليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له.

وقد أكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية المتعلقة لاسيما بشؤون الطاقة في أكثر من مرة وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة غاية في الأهمية، وهي أفضلية منطقة الشرق الأوسط كمصدر للنفط مع توقع ازدياد احتياطاتها منه ازدياداً كبيراً ولكن تلك المنطقة كانت تمر بمرحلة تنامي الوعي الوطني والقومي بشكل كبير، وان كثيراً من الجهود والشعارات اتجهت ضد نظام امتيازات النفط القديمة والمطالبة بإصلاحها، وقد تم ذلك جزيئاً في نظام مناصفة الأرباح، واتخاذ إيران خطوتها الجريئة بتأميم نفطها في ربيع عام 1951.

لهذا أدركت فرنسا أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في أفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيراً قرب الجزائر التي كانت الطبقة السياسية الفرنسية تعدها جزءاً من فرنسا وأن أثمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة، لذلك بدت الجزائر في أنظار الكثير من المهتمين بشؤون

الطاقة من الفرنسيين مكاناً أكثر آمناً وأوفر اطمئناناً من أي منطقة أخرى، لذلك فأنها أي فرنسا أعادت التأكيد بان الجزائر جزءاً من الترب الفرنسي وان الجزائريين رعايا فرنسيين.

- **الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي**

انطلاقاً من تلك الاعتبارات السابقة، شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية "B.R.P " Bureau Des Recherches Pétrolier، وهي هيأة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه السياسة ووضعها حيز التنفيذ تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر"S.N.REPAL Soiētc etexpoiation Pour da Retrole" والمعروفة بـ سنريبال وذلك عام 1946، التي ركزت أعمالها في البدأ في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي فويطريني "وادي القطران" الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100كم جنوب الجزائر العاصمة في عام 1948، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام 1949 أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل 84 ألف طن سنوياً، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام 1960، ولقد جرت محاولات بحث أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة واستمرت الأبحاث في تلك المناطق الشمالية نظراً لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينيات إلى ابسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفر المياه ، ومع ذلك فان هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية 6,58% من احتياجاتها النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري، [21]

21 أسامة منعم، مرجع سابق، ص229.

جدول يوضح تطور الإنتاج النفطي في المنطقة الشمالية للجزائر 1949-1962

العام	إنتاج حقل وادي القطران	إنتاج جبل العنق	المجموع
1949	300	.	300
1950	3700	.	3700
1951	7360	.	7360
1952	46030	.	46030
1953	84400	.	84400
1954	75760	.	75760
1955	57617	.	57617
1956	33537	.	33537
1957	13140	.	13140
1958	3190	.	3190
1959	3740	.	3740
1960	4240	350	4590
1961	3510	4392	7902
1962	5181	5003	10184

المصدر: أسامة منعم، مرجع سابق، ص229.

ونتيجة للانخفاض المستمر في إنتاج المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة فقد اتجه الاهتمام الفرنسي وبكل قوة إلى اقتحام الصحراء الجزائرية، لاسيما بعد وجود دلائل على إمكانية وجود النفط فيها حسب ملاحظات بعض المختصين الجيولوجيين، في العشرينيات من القرن العشرين، خاصة كيليان Killian ومونشيكوف Monchikoff الذين أنجزا أعمالا أولية تشير إلى احتمال وجود النفط في الصحراء غير أن السلطات الفرنسية لم تتابع ذلك النشاط في تلقك الفترة.

وفي اطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشمال الأفريقي أنشأت حكومة باريس عام 1950 ما عرف بـ مناطق التنظيم الصناعي في أفريقيا Z.O.I.A التي اختيرت لها المناطق كولمب بشار، الكويت وجبل العنق، غينيا، مدغشقر، إذ شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر، منطقة التنظيم الصناعي الأولى ، وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء ، أما منطقة التنظيم الصناعي الثانية،

فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية ، ويهدف هذا التنظيم إلى استدراك ما لوحظ من قبل ما ان تشتت الإمكانات المادية والبشرية المجندة لاستغلال الصحراء.

عموماً فأن أول تصاريح الاستكشافات منحت للشركات الفرنسية بين عامي 1952-1953 في الصحراء الجزائرية والتي تغطي 90% من مساحة الجزائر وقسمت إلى كل من شركتي سنريبال التي يساهم فيها مكتب الأبحاث البترولية بنسبة40.5%، أما مساهمة الجزائر فيها فهي 40.5% مع مصالح أخرى بنسبة19%، وإلى شركة البترول الفرنسية C.F.P- Compagnie Franeise Des Petroles والمعروفة بـ سغب حيث نسبة ملكية الحكومة الفرنسية فيها بـ 85%، أما المصالح الأخرى فنسبتها 15%، وهذه الشركة كانت قد اكتسبت سابقاً تجربة قوية بالشرق الأوسط، وكانت قد أرسلت في عام 1949 بعثة إلى الصحراء، قدمت خلاله تقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود النفط فيها، ثم إلى شركة النفط الجزائرية C.P.A - Companie des petroles d l'Agrie، وقد أسهمت شركة رويال دتش شل Shell-R.D فيها بـ 65%، و3% للهيأة المستقلة للبترول Regie Automome des R.A.P-Petroles، و5% لمكتب الابحاث البترولية B.R.P، والى شركة أبحاث البترول واستغلاله في الصحراء Companie de Recherch eteploition de petrole on Sahara "CREPS" والمعروفة بـ كريبس والتي تساهم فيها بنسبة 55%، و35% لشركة شل، و5% لـ "B.R.P" ، وأخيراً 5% لشركة سنريبال.

ومن خلال ما سبق يتضح أن معظم رخص التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية قد منحت إلى شركات فرنسية خالصة لتخوف الحكومة الفرنسية من خروج النفط الجزائري من دائرة النفوذ الفرنسي في حال اكتشافه بكميات كبيرة وما يتركه ذلك من أثر على الجانب السياسي لاسيما وأنها دولة محتلة للجزائر.

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية منذ عام 1952وغطت رخص التنقيب خلال عامي 1952 -1953 مساحة تقدر بـ 500 ألف كم^2، في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية المختصة تقدر مساحة المناطق التي يحتمل أن تحتوي على مكامن نفطية وينبغي أن يشملها التنقيب بما يتجاوز1.800.000 كم^2.

تحققت الأهداف في عام 1955، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة "جنوب شرق الجزائر" من قبل شركة كريبس الفرنسية ، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض "بوليناك" في الصحراء الشرقية، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية، الذي تلاه اكتشاف أكبر الحقول إنتاجاً وهو حقل زارزاتين في عام 1958، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً اقل أهمية وهي: تين فوي، وتيقانتورين، أهانيت، وتين فوي، تابا نكور، تاما دنيت، كلتا، دجوا"، وجميع الآبار المنتجة في هذه المنطقة قليلة الغور مما أدى إلى خفض نفقات الاستخراج فيها، وكذلك كانت نسبة الآبار الجافة إلى الآبار المنتجة ضئيلة، فمن ضمن 38 بئراً حفرت في عجيلة حتى عام 1959 كانت 33 بئراً منها منتجة، فضلاً عن جودة الخام في هذه الحقول فهو من النوع الخفيف، ويكاد لا يحتوي على الكبريت.

أما شركة سنريبال وشركة سفب فقد توصلتا إلى اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهي حقل حاسي مسعود في عام 1956 الذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى، إذ كانت المنطقة ضمن نطاق أبحاثهما فالجزء الشمالي منه وهو الأقل امتداداً ضمن حصة شركة سنريبال، بينما كان الجزء الجنوبي منه وهو الجزء الأكبر ضمن حصة شركة سفب. ولقد تأكد للشركتين أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي 1500 كم2 هي من أكبر المكامن النفطية في الجزائر ويعد نفط هذا الحقل هو الآخر من النوع الخفيف والقريب نسبياً من سطح الأرض.[22]

- **استغلال النفط خلال فترة الاستعمار الفرنسي**

حاولت الحكومة الفرنسية ومنذ العام 1957 إغراء شركات النفط الغربية لاسيما الكبرى منها للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث والتنقيب عن النفط فيها وكان ذلك نتيجة تأثير أسباب عدة أهمها، تأمين الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها تلك الشركات في مجال البحث والتنقيب والحفر إذ تتوفر

22 أسامة منعم، مرجع سابق، 230.

لديها معدات حديثة، وخبرات كبيرة تراكمت لديها من خلال عملها الطويل في هذا المجال هو ما لم يكن يتوفر لفرنسا آنذاك، بالمقابل يساعد توجه الشركات النفطية الغربية لاستثمار أموالها في الصحراء الجزائرية على توثيق الروابط السياسية أكثر مع البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات مما يعني مؤازرة تلك البلدان لمساعي فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وأخيراً حاولت فرنسا بتلك الدعوة أن تؤمن أسواق للنفط الجزائري الذي توقعت فرنسا بأن إنتاجه لا يكفي حاجة فرنسا فقط وإنما حاجة منطقة الفرنك.

لم تستجب الشركات النفطية الكبرى لدعوة الحكومة الفرنسية تلك، لاسيما الأميركية منها فقد كانت غير واثقة من سياسة فرنسا النفطية في الجزائر، فضلاً عن عدم وضوح مستقبل النفوذ الفرنسي في الجزائر بعد اشتداد المقاومة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية فيها.

وفي مستوى آخر تشبثت فرنسا بالجزائر أكثر بعد ظهور تلك الاكتشافات النفطية المهمة، وتأكيد العديد من الدراسات الفرنسية وغيرها بأن احتياطي الجزائر من النفط الذي كان يعد من أجود أنواع النفط ليس في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط فقط، وإنما في العالم كله أيضاً، لاسيما أن الطبيعة حرمت فرنسا كفايتها من موارد توليد الطاقة كالفحم الحجري والنفط إذا ما قيست بالدول الصناعية الكبرى، وهو ما حز في نفوس المسؤولين الفرنسيين من أصحاب المصالح فكان طمع فرنسا في نفط الجزائر يتجاوز العوامل الاقتصادية المادية إلى عوامل نفسية لها فعلها في نفوس أولئك الفرنسيين الذين يريدون لفرنسا عظمة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.

وبالرغم من تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي يوم بعد أخر، إلا أنها أدركت الأهمية الاستراتيجية للنفط الجزائري حتى عد العديد من الباحثين التخلي عن ثروة الصحراء النفطية الجزائرية بأنه خطا استراتيجي، وعليه فقد شرعت الحكومة الفرنسية بوضع الخطط بعيدة المدى التي تمكنها من الاستمرار باستغلال نفط الصحراء، فاقترحت في 10 كانون الثاني عام 1957 تقسيم الجزائر إلى منطقتين، الأولى في الشمال الممتدة على طول الساحل الجزائري وقالت عنها ان من الممكن ان تحتفظ باسم الجزائر، والثانية وهي كل ما تبقى من الجزائر وأهمها الصحراء وواحاتها والمناطق المجاورة لها من الدول " مالي، النيجر،

تشاد" وأسمتها " المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء" ولم تكتف فرنسا بذلك وإنما قامت بتعيين وزير خاص اتخذ من باريس مقرا له أسندت إليه مهمة إدارة شؤون الصحراء، كما خصصت لها خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية، لا نحتاج إلى أن نقول أن ذلك دليل واضح على مدى الأهمية التي باتت فرنسا تنظر بها لنفط الصحراء والجزائر

ولكي تحكم فرنسا قبضتها على الساحل الجزائري اقترحت الإدارة الفرنسية تقسيمه إلى ثلاثة مناطق، منطقة أغلبيتها من المستوطنين، وثانية يكثر فيها اليهود، وثالثة شبه جرداء للجزائريين العرب أذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يجعلوها دوله لهم.[23]

شهد عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه مدينة مرسيليا الفرنسية وذلك على متن ناقلة النفط (ريغل) وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد أنابيب إلى الموانئ الخاصة به وعليه فقد بدأت السلطات الفرنسية بمد خط أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء، لكن ظاهرة اشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بما فيها تدمير أنابيب نقل النفط حيث لم يدرك الجزائريون أهمية الصحراء وثروتها النفطية إلا بعد انقضاء أعوام على إعلان الثورة شأنهم كشأن الفرنسيين، فلما تنبهوا إلى ما فاتهم أعلنت جبهة التحرير في العام 1957 ان الجزائر لن تلتزم قط بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعقدها فرنسا باسم الجزائر، كما أصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى هيئة الأمم المتحدة في العام 1958 كتابا تعرض فيها لمنشآت النفط الفرنسية في الجزائر مؤكدا فيه عن عزم جبهة التحرير على القضاء على أية استثمارات تهدف إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية، بما فيها ثروة الصحراء الكبرى من دون موافقة الجزائر المستقلة، وقد أيدت الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية واتخذت عام 1959 قرارا يقضي بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية لاستغلال نفط الجزائر لكن هذا القرار لم يوضع حيز التنفيذ،

23 فريد بن يحي، مرجع سابق، ص119

ونتيجة لكل تلك الاعتبارات اضطرت فرنسا إلى التخلي عن ذلك المشروع والاستعاضة عنه بمد أنابيب صغيرة ولمسافات محددة، حيث عملت على مد أنبوب قطره 6 بوصة يربط بين حاسي مسعود وتقرت أي لمسافة 172 كلم، كما أنها مدت خط آخر بنفس القطر لمسافة 220 لكم ربط منطقة تقرت بمنطقة بسكرة على أن يتم نقل النفط منها عبر عربات السكك الحديد إلى ميناء سكيكدة ، ولحماية هذا الخط من هجمات الثوار الجزائريين فقد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي إمكانيات عسكرية كبيرة.، وكان على فرنسا التي اخذ استهلاكها للنفط يزداد بمعدلات كبيرة ومع ازدياد إنتاج النفط الجزائري بأن تفكر بطريقة أخرى لنقل النفط الجزائري وإيصاله إلى الساحل الجزائري، فشرعت في العام 1959 بمد خط أنابيب أكثر تطورا من حيث السعة والقدرة على نقل النفط من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير، وأول خط من هذا النوع هو خط النفط الذي امتد من حوض الحمرا- بجايا الواقع في غرب حقل حاسي مسعود الذي يبلغ طوله 660 كم وقطره 24بوصة وبطاقة نقل قاربت 5 ملايين طن سنويا مع إمكانية زيادة طاقة نقله إلى 14 مليون طن في العام، ثم مدت سلطة الاحتلال الفرنسي خط آخر لنقل النفط من الصحراء إلى الساحل وهو خط عين امناس وبطول 775كم وكان قطره هو الآخر 24 بوصة وبطاقة تحمل بلغت 7.5 مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى 15 مليون طن.[24]

- **قانون البترول الصحراوي خلال فترة الاستعمار الفرنسي**

أخذت فرنسا كلما مر الوقت تدرك أهمية النفط الجزائري الاقتصادية والاستراتيجية لها، وعليه فأنها أرادت أن تهيئ الأجواء والمتطلبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري أفضل وأسرع استغلال سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها أم عن طريق الشركات الأوربية والأمريكية، وعند عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا السابقة، فأنها فكرت في العام 1958 بإصدار قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في العام 1958 الذي عرف بـ **قانون التعدين الفرنسي** ليحل محل **قانون البترول الصحراوي**، ولقد تضمن هذا القانون نصوصا تعد محفزة للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لعدم وضوح الموقف القانوني

24 أسامة منعم، مرجع سابق، 230.

العام، كما انه خفض حصة الحكومة إلى أقل من النصف وهو المبدأ الذي نفذ في منطقة الشرق الأوسط مع بداية النصف الثاني من القرن 20م إذ احتسبت الأرباح على أساس الأسعار الفعلية لا على أساس الأسعار المعلنة والفرق بين السعرين قد يصل أحيانا إلى حوالي 20%، أما بالنسبة لموضوع تنفيق الريع الذي كان مقداره 12.5% من قيمة النفط الخام المتحقق من نقطة التصدير مطروحا منها النفقات المتكبدة بين الحقل ونقطة التصدير نفقات النقل والتخزين والمناولة فقد احتسب أيضا على أساس الأسعار الفعلية، لا على أساس الأسعار المعلنة كما هو معمول به في منطقة الشرق الوسط.

كما أجاز القانون كذلك موضوع البت للشركات في الحق عند تقدير الضريبة بأن تحسم عن مجمل دخلها السنوي مبلغا يعادل 27.5% من قيمة إنتاجها عند الحقول كاحتياط لإعادة تكوين الحقول، وتشبه هذه المادة ما هو موجود في قانون النفط الأمريكي إذ لا يخضع ذلك للضريبة إلا بعد 5 أعوام، فضلاً عن ذلك كانت نسب الاستهلاك المسموح بها للشركات العاملة في صحراء الجزائر عند احتساب دخلها الصافي تزيد عن النسب المماثلة لها في الشركات النفطية العاملة في دول الشرق الأوسط، ومن الواضح من مضمون هذه النصوص أن البلد الذي يملك النفط يستلم من الشركات دخلا عن كل برميل يقل عما كانت تحصل عليه بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

بالإضافة الى ذلك، ألزم قانون البترول الصحراوي الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في الصحراء الجزائرية أن يكون ذلك من خلال فروعها التي يجب أن تؤسس في فرنسا، ويعني هذا أن نشاطات تلك الشركات وأعمالها المختلفة تكون خاضعة للقانون الفرنسي والمصلحة العامة لفرنسا من خلال احتفاظها بحصيلة مبيعاتها النفطية داخل الأراضي الفرنسية، وفي الوقت نفسه حدد القانون موضوع المرجعية القضائية الفرنسية الممثلة بـ مجلس الدولة الفرنسي بوصفه أعلى محكمة إدارية في فرنسا في حالة حدوث أي نزاع بين السلطة المانحة لرخص التنقيب والشركة صاحبة الرخص.

كما شجع صدور قانون البترول الصحراوي الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية، فاغتنمت الحكومة الفرنسية الفرصة للحصول على التمويل الكافي لاستغلال حقول الجزائر النفطية، فعمدت

إلى تشجيع شركات الاستثمار الفرنسية خاصة، وأهمها الشركة الفرنسية الأفريقية للأبحاث البترولية Francarep المعروفة بـ فرانكاريب وشركة الأبحاث واستغلال البترول Eurafrep المعروفة بـ أور افريب وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلالات البترولية coparex، المعروفة بـ كورباريكس، وشركة المساهمات البترولية Petropar المعروفة بـ بتروبال وشركة الأبحاث والاستغلالات البترولية omnirex المعروفة بـ أومنيريكس، والشركة الوطنية لبترول اكيتان المعروفة Snpa المعروفة بـ سنبا، وقد أسهمت تلك الشركات في العثور على حقول ذات أهمية في عام 1959، فقد نجحت الشركة الوطنية لبترول أكيتان في العثور على النفط في الجزائر الوسطى وفي حقل القاسي العقرب ذو الخصائص النفطية الشبيهة بخصائص حاسي مسعود، إذ يقع على مسافة 80كم إلى الجنوب من حقل حاسي مسعود ، وكانت المنطقة التي جرى البحث فيها تقدر مساحتها بـ 2400كم، جزءاً من المنطقة التي تنازلت عنها سنريبال ومنحت عام 1958 إلى سنبا التي تملك ما نسبته 51% في المشروع الذي تشترك به مع كوباريكس 25%، وفرانكاريب 14%، وأورافريب 10% غربي القاسي العقرب وجنوبها.[25]

لم يكن النفط الجزائري حكراً على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيباً منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح اثر صدور قانون البترول الصحراوي، ولعلنا نجد أن أهم النشاطات النفطية كانت لشركة موبيل Mobil الأمريكية بالمساهمة بنسبة 25% في امتياز شركة سفب الفرنسية في عام 1959 والتي استطاعت ضمن مساهمتها العثور في عام 1960 على حقل أوهانيت الذي يقع في حوض بولييناك ضمن منطقة امتياز، وتم اكتشافه على أيدي كريبس التي كانت تقوم بالأعمال لحساب سفب وشركائها، وكذلك تمكنت شركة سنكلير الأمريكية Sinclair للنفط في عام 1962 إلى اكتشاف نفطي مهم في حقل رورد الباقل الذي يعد آنذاك أهم حقل بعد حاسي مسعود ويقع ضمن ما يعرف بحوض أرك الشرقي الكبير، الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود، وكان ذلك مقدمة لاكتشاف حقول أخرى في المنطقة نفسها التي تقدر مساحتها بـ 1080كم^2، ويمتاز النفط الخام فيه بجودته ونوعيته وخلوه من الكبريت، حيث تصل كثافته

25 أسامة منعم، مرجع سابق، 232.

إلى 40، وفي النصف الأول من عام 1960 أيضا منحت الحكومة الفرنسية 10 تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها 60.470 كم^2، وتتطلب في مجموعها استثمارا لا يقل عن 30.4 مليون دولار، ومن أهم الحاصلين على هذه التراخيص كانت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا Standrd of California وشركة تكساكو للنفط فيما وراء البحار Texaco Incorporation، حيث تحصل كل منهما على حصة قدرها 20% من رخص التنقيب، فضلاً عن ظهور شركات أمريكية أخرى ذات اهتمام اقل بالنفط الجزائري مثل: نيومونت Newmnt وفيليبس Felps وستيزسيرفس Seties Servies، بالإضافة الى شركات أخرى اقل أهمية.[26]

ومما لاشك فيه أن الشركات البريطانية كان لها حصة مهمة من النفط الجزائري، فقد حصلت شركة برتش بترليوم **B**ritish **P**etroleam، وضمن مساهمتها بنسبة 50% مع شركة كريبس، على ترخيص بالتنقيب في عام 1960 يشغل مساحة 1650 كم2 في حوض تندوف وفي عام 1961، وعبر شركات فرعية تابعة لهذه الشركة تم اشتراك الأخيرة مع شركات تنقيب أخرى في البحث عن النفط في شمال أفريقيا لاسيما شركة سفب الفرنسية، وقد عقدت الشركتان اتفاقا بالاشتراك لأول مرة مع شركة كوباريكس وبتروبار الفرنسيتين للقيام بأعمال التنقيب في منطقة حاسي طبطاب، وقد أدركت جميع الشركات العاملة في الجزائر أن أسواق أوروبا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر، وأن أفضل أسواقها هي ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تمتلك شركات نفط كبرى سوى في جانب محدود من شركات التوزيع فيها، وكذلك إيطاليا إذ أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أفضل أسواق هذا النفط، غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وتجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة والإشراف رغبة منها في استمرار قبضتها على عملية استخراج النفط الجزائري، على انها كانت تستبعد أي فكرة في ان تسلم مقاليد إنتاج النفط الجزائري في يوم ما إلى السلطات الجزائرية، لذا أخذت بإعداد جملة

[26] **ملاحظة هامة:** لقد تم التركيز على ذكر أسماء جميع الشركات البترولية التي قامت الحكومة الفرنسية بإقحامها في مجالات البحث والتنقيب عن النفط الجزائري ووضعتها في خدمة الاقتصاد الفرنسي من خلال القوانين التي أصدرتها او عدلتها في تلك الفترة، كما ان جميع هذه الشركات هي من أصل فرنسي حتى وان اختلفت جنسياتها، باستثناء بعض الشركات البريطانية والأمريكية.
لمزيد من التفصيل انظر: أسامة منعم، مرجع سابق، 233.

من التدابير التي تهدف في الأخير إلى استمرار هيمنة فرنسا على مقاليد النفط الجزائري، ففي العام 1962 أوجدت أولا عملية تعديل على بعض مواد قانون البترول الصحراوي، وأهمها هو استبعاد اختصاص مجلس الدولة الفرنسي بالفصل في المنازعات دون منح هذا الاختصاص للمحاكم الجزائرية، كما كان يقضي بذلك المنطق السليم والنص بدلا عن ذلك بمنح هذا الاختصاص إلى محكمة تحكيم دولية، ثم أن الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة من اختصاص السلطات العامة للبلد المضيف قد أعطيت لهيأت مشتركة جزائرية – فرنسية بدلاً من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها، فضلاً عن فرض أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الحقوق النفطية الجديدة في الصحراء الجزائرية، مع إلزام الجزائر بان تقبل الدفع بالعملة الفرنسية مقابل كافة كميات النفط والغاز الذي تحتاجه فرنسا ومنطقة الفرنك وتستوردها من الصحراء الجزائرية لسد احتياجاتها، وهذا ما يعني إبقاء السيطرة الفرنسية بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وحرمان الجزائر من العملات الأجنبية التي يمكن أن يؤمنها لها تصدير هذه الكميات النفطية إلى الأسواق غير الفرنسية، وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتبعيته له.

وبناء على ذلك أسست فرنسا عام 1962 الهيأة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء L'organisme Technique de misen Velear des richesses sous-sol sahariem أو اختصاراً بـ **الهيأة الصحراوية** على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسيين وعدت هذه الهيأة التي كانت تدار من قبل مجلس مؤلف من 12 عضواً، 6 منهم جزائريين ، و6 آخرون فرنسيين من قبل الوطنيين الجزائريين بأنها محاولة فرنسية لغرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء خاصة أن فرنسا حددت أعمال الهيأة موضوع البحث بما يلي ، دراسة شروط وأسباب تنمية الثروات الطبيعية التي تكتنزها الصحراء الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي – الجزائري، ودراسة التشريعات اللازمة لتسيير العمل في مجال النفط وسائر الثروات الطبيعية الأخرى قبل أن تصدرها الجزائر كما أوكلت إلى الهيأة المذكورة استلام ودراسة كل الطلبات المتعلقة بمنح أو تعديل

الامتيازات النفطية أو المعدنية وأخيرا الزم قانون تأسيس الهيأة ضمان المراقبة الإدارية على الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية.[27]

- **اتفاقيات إيڤيان والصحراء:**

بعد التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري لنيل الحرية والاستقلال، وبعد أن وقفت معظم شعوب العالم مؤيدة ومساندة للجزائريين في مقاومة الاستيطان وطمس الهوية الوطنية والدينية للجزائريين، تناقل قبل عام 1960 بمبدأ التفاوض من اجل إنهاء استعمارها للجزائر، الذي يهمنا هنا ان فرنسا ومنذ تأكدها من الثروات الطبيعية الهائلة التي تحتويها باطن الصحراء الجزائرية لم تتوانى في بذل كل الجهود السياسية والعسكرية والدبلوماسية وعلى المستوى الدولي من أجل احتفاظها بالصحراء بشكل أو بآخر، فمنذ العام 1957 سعت جديا لفصل الصحراء عن سائر التراب الجزائري إداريا، فأصدرت قوانين حاولت منها الإسهام بان الصحراء هي جزء من فرنسا وأسست لها وزارة خاصة لإدارتها، ولم تقف جهود فرنسا عند هذا الحد، وإنما عملت على بث الخلافات والعداوات بين الجزائر وبين الدولة الأفريقية المجاورة لها، وبزعمها أن الصحراء حق مشترك لجميع البلدان المجاورة لها، وعليه فانه من الأفضل إجراء استفتاء لتقرير مصيرها قبل الاستفتاء في الجزائر، غير ان تحرك الثوار الجزائريين السريع أحبط تلك المحاولة الفرنسية الخبيثة، مع ذلك ظلت فرنسا متمسكة بموقفها مما أدى إلى انقطاع المفاوضات طيلة أشهر النصف الثاني من العام 1961 غير ان موقف جبهة التحرير الوطني الجزائري الثابت والمتمسك بمقررات مؤتمر الصومام لم يترك مجالاً لأحد أن يفكر بالتراجع عن الحقيقة الجغرافية والتاريخية والطبيعية القائلة بأن الصحراء جزءاً أساسياً من التراب الوطني، أدى هذا الموقف والضربات العسكرية الكبيرة التي سددها الثوار الجزائريين لجيش الاحتلال الفرنسي على أكراه فرنسا بأن تعترف بوحدة الوطن الجزائري واستقلاله في نطاق التعاون حتى أمكن التوصل إلى اتفاقيات ايڤيان.[28]

27 أسامة منعم، مرجع سابق، 225.

28 خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص.58.

وكما هو متوقع افرز اتفاقيات ايفيان، اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشتملت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فان جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام "قانون البترول الصحراوي" أياً كانت الطبيعة القانونية لتلك الامتيازات وأياً كانت عائدات الأموال بامتناعها عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع عقبة أمام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الأعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا للجزائر وضمن إطار السيادة الجزائرية الكاملة على الصحراء بمواصلة الجهود معاً لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما نصت الاتفاقية على أن مجلس إدارة الهيأة المذكورة يكون بالتساوي بين فرنسا والجزائر، كما أعطيت الهيئة المذكورة الحق بالمراقبة الإدارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الاستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء.

ومن الواضح أن اتفاقيات ايفيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط، وهو ما يبرزه جدول تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية خلال الفترة 1957-1962 وذلك كما هو موضح:

جدول يوضح تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي 1957-1962

السنة	المنطقة الوسطى والشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	المجموع
1957	5.7	2.3	8.0
1958	418.1	7.5	425.6
1959	1258.1	20.6	1278.7
1960	6699.6	1927.2	8626.8
1961	6699.8	66990.5	13690.3
1962	10109.3	10571.1	20680.4

المصدر: خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية، مركز لدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص58.

ومن خلال ما سبق يتبين ان اتفاقيات ايڤيان منحت كل الامتيازات للشركات النفطية الفرنسية، إذ أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات إبان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية إذ ما تساوى عروضها مع عروض الشركات الأخرى، فضلاً عن ذلك بينت "اتفاقية ايڤيان" الخاصة بنفط الصحراء الجزائرية الفرنسي أن دفع أثمان البترول المصدر لفرنسا أو لمنطقة الفرنك هو بالفرنك الفرنسي، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحكيم دولية.

وفي خضم ذلك التغيير في الاقتصاد الجزائري ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها زادها تمسكاً بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منذ عام 1954 مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف بـ" قانون البترول الصحراوي" عام 1958 الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.[29]

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء مهم من التراب الوطني، لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي انطلقت مع بداية العام 1961، فارتضت فرنسا بدلا عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص اتفاقيات ايفيان في العام 1962 التي منحت الاستقلال للجزائر وبدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم لاستقلال الجزائر.

وخلاصة لما سبق وان اوردناه في هذا المحور حيث مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 الذي استمر حتى عام 1962 عاملاً أساسياً في تغيير نمط الحياة الجزائرية من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أضحت فيه الجزائر تابعة بصورة مباشرة للإدارة الفرنسية التي لم تتوان عن محاولة إضفاء

29 خيري عزيز، مرجع سابق، ص62.

الطابع الفرنسي عليها، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة هي إيجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيأة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية لاسيما الاقتصادية منها، فنرى الصبغة الفرنسية واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الجزائري الزراعية والتجارية والصناعية.

المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979)

ارتكز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال في العام 1962 على قطاعي الزراعة والتجارة، بالإضافة الى بعض الصناعات الخفيفة، وقد تميز هذا واقع هذه المرحلة الاقتصادي بدرجة عالية من الصعوبة، وذلك نتيجة للأعباء الكثيرة التي تركها المستعمر بعد خروجه مباشرة خاصة من الناحية الاقتصادية، فكل الوحدات الصناعية وكذا المستثمرات الفلاحية التي كانت تحت سيطرت المعمرين توقفت تماما، ولم يكن من السهولة التصدي لهذا الوضع المزرى، حيث قررت الحكومة الجزائرية دخول مجال التصنيع والذي كان يشكل مفتاح الحل الاقتصادي والاجتماعي في اعتبار الحكومة، وهي في الأصل تجربة مستوحات من تجارب الدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي والذي اعطى نوعا من الأفضلية للتصنيع الثقيل على حساب الصناعات الخفيفة الأخرى، حيث قام هذا النموذج على التخطيط والاقتصاد الموجه، وقد استمر هذا النموذج الى غاية العام 1988 حيث تخلت الجزائر على نظام الاشتراكية، لتنتقل بعده الى ما يعرف باقتصاد السوق.

مرت مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية في الجزائر (1962-1979) بمرحلتين رئيسيتين :مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966) التي أعقبت الاستقلال وركزت على إدارة المؤسسات والمزارع التي تركها المستعمرون، تلتها مرحلة التخطيط المنهجي (1966-1979) والتي تميزت بتبني التخطيط الخماسي كأساس للتنمية الشاملة، مع التركيز على بناء قاعدة صناعية وإنشاء اقتصاد وطني قوي .

أولا: مرحلة التسيير الذاتي 1962-1966

1- ظروف التأسيس المرحلة

بعد الاستقلال عام 1962 كان اقتصاد الجزائري شبه مدمر، وذلك بسبب الفراغ الإداري نتيجة مغادرة العمال بالإدارات والمراكز المختلفة، حيث يتشكل معظمهم من المعمرين الأجانب، وقد كان القصد من خلق هذا الفراغ اضعاف الجهاز الحكومي للدولة المستقلة حديثا، بالإضافة الى العديد من المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة تفاقم البطالة والتهميش والامية، حيث انعكست الأوضاع الاجتماعية على النواحي الاقتصادية، مما استدعى ملء الفراغ الذي تركه المسيرون الأجانب.

2- استراتيجية تأسيس المرحلة وتوجهاتها

تمثل هذا المرحلة بمثابة استراتيجية للتنمية الاقتصادية التي يتوجب اتباعها وقد مثلت احدى اهتمامات قادة الثورة التحريرية، بالرغم من التوجه والصورة الغير واضحة المعالم حول نموذج التنمية، والتي كانت تهدف بالأساس إلى حماية الاقتصاد الوطني من خلال تولي العمال لإدارة المؤسسات والمزارع، حيث بدأت ملامح هذا النموذج تتضح في مؤتمر طرابلس وذلك بإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره المغذي والمحرك الأساسي للقطاعات الأخرى وذلك من خلال تقليص الملكية الخاصة وتشجيع قيام التعاونيات الفلاحية، وتعتبر هذه الخطوة او الاستراتيجية بمثابة تأكيد لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصادي الوطني.[30]

وخلال هذه المرحلة ركزت الدولة عملها على ملئ الفراغ الذي تركه المعمرون او المسيرون الأجانب وذلك بإقحام عمال جزائريين وذلك قصد حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة عمل المؤسسات الإنتاجية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للمجتمع، وقد لقت هذه الاستراتيجية تجاوبا كبير من طرف العمال الجزائريين مما سهل عملية التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية للدولة.

لم تكن فكرة التسيير الذاتي وليدة تفكير عميق، لنما كانت استجابة عفوية للظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية معينة فرضت العمل بهذا النمط حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي كانت تسير ذاتية أكثر من 413 مؤسسة تسير ذاتيا، واغلبية هذه المؤسسات كانت تتميز بصغر كجمها، حيث لم يدم هذا نهج التسيير الذاتي، حيث عملت الدولة على التقليل من هذا النظام وذلك من خلال قرارات التأميم لهذه المؤسسات تدريجيا.

3- مؤتمر طرابلس 1962

يعتبر مؤتمر طرابلس عام 1962 بمثابة برنامج، حيث أكد المجتمعون في هذا المؤتمر ان مهام التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تتطلب توحيد كل الجهود والطاقات وحشدها، وذلك من خلال احتكار الدولة

[30] عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1960-1980، ديوان المطبوعات، الجزائر،ص24.

لكل النشاطات الأساسية فالسلطة السياسية هي المسؤول الوحيد عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من اجل تحقيق المهام الاقتصادي والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، حيث الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الاهتمام بالمجال الدولي قصد تحرير من القيود الاستعمار ومحاربة الاحتكارات وبقايا والإقطاعية .[31]

4- ميثاق الجزائــر:

برز هذا الميثاق خلال الفترة **16-20 افريل 1964** رفضا للنهج الرأسمالي كنموذج للتنمية، كونه يعتبر العمال الاجراء مجرد سلعة تخضع للعرض والطلب وخاضعة لقانون السوق، وأنها كثيرة التعرض للازمات كالكساد في الإنتاج، وهي مظهر من مظاهر الامبريالية، حيث كان البديل الوحيد هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الإنتاج من خلال الاخذ بزمام الأمور من خلال ما يعرف بالتسيير الذاتي، حيث حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يتوجب ان تقوم بها الدول في المرحلة الانتقالية الى النهج الاشتراكي، والتي تركزت على النقاط التالية: [32]

- تقوية التجارب الاشتراكية التي هي في طريق الإنجاز كتوحيد أنماط الإنتاج، كما سعت إلى تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، والتقليل من التبعية للخارج.
- تدخل الدولة في القطاع الخاص وذلك قصد تنشيط التأميمات، الى جانب تحديد العلاقات التي على الدولة اقمتها مع رؤوس الأموال الأجنبية، حيث انطلقت الدولة في تطبيق تعديلات هيكلية على مؤسساتها مع اقحام القطاع الخاص ضمن المنظومة الاقتصادية

[31] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق،ص24.

[32] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة بسكرة.

www.webreview.dz/IMG

- التمهيد والتحضير لتطبيق نظام التسيير الذاتي وذلك انطلاقا من نظام التعاونيات الفلاحية، اما بخصوص القطاع الصناعي فيتم هذا التنظيم عن طريق تحول القطاع الصناعي الخاص الى قطاع عام (تأميم القطاع الصناعي) وذلك قصد انشاء الصناعة العمومية.

سياسة التنمية القائمة على التخطيط في ظل نظام التسيير الاشتراكي: التخطيط والتصنيع كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والقطاعية، حيث التركيز على التصنيع وذلك من خلال تخصيص نسبة كبيرة من الاستثمارات لتطوير قاعدة صناعية وطنية، مع إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة

ثانيا: مرحلة التخطيط المركزي خلال الفترة: 1967-1979

لقد قامت استراتيجية التنمية في هذه المرحلة على أساس عملية التخطيط المركزي الذي انطلق منذ الاستقلال، ولكن بوتيرة ضعيفة، حيث انحصرت هذه العملية في وضع ميزانية التجهيز السنوية ضمن قانون المالية، فبقيت جهود تحقيق الاستثمار المسطرة في إطار المخططات الاستعجالية في الفترة 1963-1966 متواضعة جدا، حيث لم يكن لقطاع الصناعة أي مكانة اقتصادية من بين مجمل الخيارات، فتميزت هذه الفترة بوضوح نموج التنمية الاقتصادية.

حيث انطلقت عملية التخطيط في الجزائر بشكل واقعي مع المخطط الثلاثي الأول لعام 1967 من طرف سلطة سياسية أكثر راديكالية من السلطة السابقة (فترة الرئيس بن بلة)، حيث اتضحت بعد ذلك ملامح استراتيجية التنمية من خلال المخططات المتوالية، والتي كانت تهدف في المدى الطويل للقضاء على هيكل وشروط الإنتاج القديمة وذلك من خلال تطبيق نظرية Gerard Destanne de Bernis للصناعات المصنعة، الا انها في المدى القريب لم تكن تبدو سوى امتدادا للهياكل الاستعمارية الموروثة.

وانطلاقا من نظام التسيير الذاتي الممركز والمخطط قامت الدولة عن طريق الوزارات بدور الضابط، خلق الثروة ورب العمل الأساسي، واطرت الوزارات الوصية المؤسسات العمومية الاقتصاد الوطنية باتجاه

سياسي اجتماعي قوي، كما عملت على تنظيم وتوزيع ومراقبة كل الأنشطة الاقتصادية ولم تترك للمؤسسة العمومية سوى التنفيذ.[33]

كما اعتبر التصنيع كخيار استراتيجي لهذه المرحلة او ما يسمى سياسة التنمية القائمة على التخطيط في ظل التيسير الاشتراكي (التخطيط والتصنيع كأساس لتحقيق التنمية) كبديل عن الزراعة وذلك وفقا لقناعة القادة السياسيين في تلك المرحلة (فترة الرئيس هواري بومدين)، وبان الجزائر لا يمكن ان تكون دولة زراعية وذلك لمحدودية المساحات الصالحة للزراعة والتي تمثل فقط 3% من المساحة الاجمالية للجزائر، بالإضافة الى عدم توفر المياه، وكذا المناخ المناسب للنشاط الزراعي، فركزت بذلك على الصناعة وفقا لنظرية الصناعة المصنعة (نموذج السياسي الفرنسي Gerard Destane De Bernis) وذلك في مجالات معينة كالحديد والصلب، استخراج المعادن، والصناعة الالكترونية، ومواد البناء...الخ، كما ارتكزت سياسات التصنيع في الجزائر على مبدأ تحقيق الاستقلال الحقيقي عن طريق تطبيق نظرية إحلال الواردات وخلق الشروط الضرورية التي تمكن من تحسين ظروف ومستوى معيشة المواطنين[34]

وقد عرفت هذه المرحل طفرت في مجالات الاستثمارات والانجازات في مجالات التنمية الاقتصادية التي اثمرت نتائجها في مجال ترقية توعية ومستوى المعيشة، كما تميزت هذه المرحلة بانطلاق ما يسمى بالسياسات التنموية والتي امتدت مرحلتها من: 1967-1979 وذلك وفقا لمخططات التنموية التالية:

1- المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969

ويمثل هذا المخطط أول خطة تنموية واضحة بعد الاستقلال ويطلق على هذا المخطط بما قبل التخطيط Pré-plan حيث كان يهدف الى احداث نوع من الانسجام بين الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة الجزائرية، كما كان تهدف إلى بناء اقتصاد اشتراكي من خلال تأميم القطاعات الهامة، وتطوير الصناعات الثقيلة (مثل المحروقات والحديد والصلب) والصناعات الميكانيكية والبتروكيماوية .كما سعى لتقليل البطالة والفوارق

[33] كربالي بغداد، مرجع سابق.

[34] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق،ص24.

الاجتماعية، ورغم نجاحه جزئيًا في وضع الأساس لقطاع صناعي جديد، واجه صعوبات مثل نقص الخبرة والتمويل بالمواد الأولية المختلفة، حيث لم يحقق الأهداف المسطرة في هذا المخطط.

وعليه، يعتبر المخطط الثلاثي الاول خطوة أولى تمهيدًا للمخططات الخماسية التي تبعته، حيث وضع الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني، ولم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة، لأنها كانت يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة،...) كما أنها لم تحدد مؤشرات قيمية ولا كمية بل جاءت على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منها تعود إلى مشروع قسنطينة ومشاريع أخرى جديدة عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، الأدوات والتقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية.[35]

وكتقييم لهذه المرحلة حيث تميزت بتقهقر مشاركة القطاع الخاص في معدل الاستثمار، حيث سجل مع نهاية 1978 نسبة 5.04 %، كذلك النسبة الضعيفة الغلاف المالي الموجهة للقطاع الفلاحي إذا ما قورنت بقطاع الصناعة، حيث لم تمثل سوى 8.8 % في المتوسط خلال هذه الفترة، كما يلاحظ الأهمية الضعيفة لقطاع البناء والأشغال العمومية إذ كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الإطلاق، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور أزمة السكن في هذه الفترة.

وبالتالي كان الهدف من هذه المرحلة تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، ورسم لبعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المنتهجة في الجزائر.

2- المخطط الرباعي للتنمية 1970-1973

حيث يمثل الانطلاقة الحقيقية لمرحلة التخطيط في الجزائر، والذي أعقب المخطط الثلاثي، حيث تميز بالدقة أكثر وبتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار، الى جانب ادخال الجماعات المحلية في هذه العملية

[35] كربالي بغداد، مرجع سابق.

(الولاية والبلدية) وذلك قصد وتعزيز الاستقلال الاقتصادي عبر بناء الصناعة الوطنية، وتحسين مستوى معيشة السكان. كما شهد هذا المخطط استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي، وشمل تمويل مشاريع ضخمة في صناعات نحو قطاعات اقتصادية كبرى مثل صناعات الحديد والصلب، والمحروقات، ومواد البناء، وميكانيكية، وإلكترونيات، كما حدد هذا المخطط اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات، فقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، و كان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية.

إن أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، وذلك بهدف مراقبة مواردها المالية، هذا، وقد اتسم هذا المخطط بالخصائص التالية:[36]

ويعتبر هذا المخطط أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فالجماعات المحلية، الشركات العمومية والوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يتم ضبط المشاريع الاستثمارية وتحدد وزارة المالية معدل الاستثمار، وتعتمد عادة معايير في اختيار المشاريع مثل القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا بورجوازيا.

كان حجم الاستثمارات الإجمالية ما يقارب 27740 مليون دج وهو يمثل ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، وقد أوليت من خلال هذا المخطط اهتماما كبيرا للقطاع الصناعي، حيث رصدت له نسبة 45% من مجموع المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع، بالإضافة على أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى، وبالتالي فهي

[36] كربالي بغداد، مرجع سابق.

خطة طموحة نظرا لتحديد معدل نمو سنوي مرتفع يقدر بـ: 9% في الناتج المحلي الإجمالي، كما خصصت له ما يقارب 110257 مليون دج، وهي تمثل ثلاثة أضعاف الرباعي الأول، وتميز بالخصائص التالية: [37]

- يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61 % من مجموع الاستثمارات.
- لضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية.
- اهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج.
- زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال، كما تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط 35% سنة 1970 إلى 46 % من الناتج الداخلي الخام ما بين (79.78).

ونباءا على ما سبق، اعتبر هذا المخطط طموحا من حيث مضاعفة القيمة المخصصة للاستثمارات بثلاث مرات مقارنة بتلك التي خصصت في المخطط الثلاثي الأول، مع ان عملية اختيار المشروعات المقترحة للإدراج في عملية التخطيط لا تتم على أساس المردودية المالية التي اعتبرها مسيرو التصنيع مظهر من مظاهر الرأسمالية، وانما تتم على أساس اثارها الاجتماعية والاقتصادية، لم يقتصر الاهتمام على القطاعات الاقتصادية، بل امتد ليشمل القطاعات غير الاقتصادية نتيجة لأهمية عوائد المحروقات.

3- المخطط الرباعي للتنمية 1974-1977

ويمثل هذا المخطط تكملة للمخطط السابق، كما يمثل جزءًا من استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى بناء قاعدة صناعية قوية، خاصة في مجال الصناعات الثقيلة، وذلك بهدف تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتقليل من التبعية للخارج. اعتمدت هذه الفترة على استغلال عائدات المحروقات

[37] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص24.

والقروض الخارجية لتمويل المشاريع، كما اهتم هذا المخطط قليلا بأنشطة خارج الصناعة، حيث ارتفع معدل الاستثمار من العام 1970 بزيادة قدرها 35 % ووصل في الفترة الممتدة من 1978-1979 الى غاية 46 ، وهو مستوى لم يتحقق في الفترات السابقة، حيث عرفته فقط بعض الدول مثل اليابان والاتحاد السوفياتي، بمعنى ان شروط الانطلاقة الاقتصادية كانت محققة قياسا بنظرية Rostow في مجال التنمية التي اشترطت تحقيق معدل ما بين 5-10%.[38]

وقد اختلف عن المخطط السابق في تقييمه للاستثمارات المحفزة من خلال بناء قاعدة صناعية تم التركيز فيها على إنشاء قاعدة صناعية وطنية قوية، مع إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة لتطوير الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى ذلك فقد سعى المخطط إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي شامل وذلك عن طريق استغلال الموارد المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة،

وعليه يعبر هذا المخطط عن أهداف استراتيجية حيث يقدم المخطط استراتيجية للتنمية وفقا لرؤيا واضحة للمستقبل تهدف إلى التحديث والتقدم وهو ما يتضح في ميثاق 1976 والذي اوصح ان الدولة هي أداة تحقيق سياسة التنمية التي تهدف الى تجسيد امال وتطلعات الشعب الجزائري، حيث جاء فيه ان الدول الجزائرية هي دولة اشتراكية تعمل لضمان التقدم الاجتماعي والثقافي وتعميم التعليم، كما هي وسيلة تحقيق امال الجماهير الشعبية وتطلعاتها، من حيث امدادها العمال والفلاحين بوسائل المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، فاعتبرت لدولة في هذه الفترة ضمان الحرية الحقيقية للفرد، وذلك بتحريره من الاستغلال والبطالة وضمان التقلبات والتغيرات المستقبلية، واعتبرت كذلك كضمان لمجموع الحريات العمومية خاصة حرية التعبير عن الرأي والتفكير والتحرك، وبالتالي فان الهدف الأساسي للدولة الجزائرية هو تحقيق تنمية متكاملة ومندمجة وتعبيرا حقيقيا عن الاستقلال الوطني الذي ترتكز على استرجاع الثروات الوطنية، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج الكبرى واحداث التوازن في التبادلات التجارية.

[38] Hocine Benissad, Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché, ENAG édition, Algérie, 2004. P16.

4- المرحلة التكميلية: 1978-1979

جاءت هذه المرحلة بعد سنوات التخطيط حيث تراكمت البرامج الاستثمارية الغير مكتملة، وقد مثلت هذه البرامج أعباء او عقبة في طريق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث تم إعادة تقييم العديد من برامج الاستثمارات العمومية، كما تشير هذه المرحلة إلى فترة تاريخية شهدت أحداثًا مهمة في مناطق مختلفة من العالم واهمها الصراعات والحروب، بما في ذلك الحرب الأوغندية التنزانية والحرب الفيتنامية الصينية، وبداية الصراع الليبي والتشادي، بالإضافة الى الازمات الدولية في العالم الرأسمالي والمتعلقة بالركود التضخمي وما نتج عنها من تغيرات في الأسعار ، وقد من ارتفاع في ميزانية المخطط التكميلي وذلك وفقا لما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط التكميلي 1978-1979

الوحدة: مليار دج

AP /Secteur	مبلغ إنجازات المخطط التكميلي
الصناعة	3.259
الفلاحة	66.864
الغلافة المالي للمخطط	106.759

Source : Houcine Benissad, la réforme économique en Algérie, p 17

كما تجدر الإشارة بأن الجزائر خلال هذه المرحلة كانت تمول التنمية بنسبة كبيرة عن طريق القروض الخارجية، فقد ارتفعت الديون خلال هذه الفترة من 6 مليار دج سنة 1974 إلى 26 مليار دج سنة 1979 كما ارتفعت خدمة المديونية الخارجية من 43.2 مليار دج سنة 1975 إلى 14 مليار دج سنة 1979، أي بزياد أكثر من 50 % من مجموع الديون لنفس السنة.[39]

خلاصة لما سبق وان اوردناه، حيث بينت النتائج المستخلصة من عملية المراجعة والتقييم للاقتصاد الجزائري والتي شرع فيها العام 1979 ان حجم الاستثمارات الضخمة في القطاعات المختلفة خلال الفترة من: 1968-1978 لم تحقق الأهداف المرجوة منها حيث بينت المؤشرات الاقتصادية وجود هوة بين الأهداف المعلنة

[39] Hocine Benissad, Op cit, P18.

للتخطيط وبين النتائج المحققة في الواقع، حيث لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الاستيراد، بل طفت على السطح عدة اختلالات ونقائص أدت الى ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشأة والتجهيزات التي كلفت الدولة أموالا ضخمت وتضحيات كبرى دون نتيجة مناسبة كما لم تنعكس اثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الرابع: مرحلة التحول الارادي للإصلاحات (1980-1986)

تركزت التوجهات الجديدة في هذه الفترة على الاهتمام بوضع قاعدة اقتصادية لما بعد البترول، حيث استهدفت السياسات الاستثمارية الجديدة تحقيق نمو متوازن لكافة قطاعا الاقتصاد الوطني، والاهتمام بالقطاعات المهمشة، ذات البعد الاجتماعي: كقطاع الفلاحة والسكن والصناعات التي تخلق العمل وتسهل النقل.

وعليه، تمثل مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات في الجزائر خلال: 1980-1986 فترة انتقالية هدفت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد تزايد المديونية وفشل نموذج الصناعات الثقيلة، وتميزت هذه المرحلة بإطلاق مخططين خماسيين (1980-1984 و1985-1989) سعيا لتحقيق أهداف مثل تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد المفرط على المحروقات، ودعم القطاعات كالزراعة والسلع الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية مع التركيز على إعادة توجيه التنمية، وتتمثل الأهداف العامة للمرحلة واليات تنفيذها فيما يلي: [40]

- **أهداف المرحلة:**

- **تقليل الاعتماد على المحروقات** :كانت هناك رغبة في حماية عائدات النفط غير المتجدد وتقليل الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للدخل.
- **إعادة هيكلة الاقتصاد** من خلال سعي الدولة لتوجيه التنمية بعيدا عن الصناعة الثقيلة نحو قطاعات أخرى.
- **تنمية القطاعات المهملة** وذلك من خلال إعطاء الأولوية لقطاعات مثل الزراعة، والسلع الاستهلاكية، والخدمات الاجتماعية.
- **تنمية الصناعات التحويلية** بالتركيز على تنمية وتوزيع الأنشطة التحويلية متوسطة الحجم لتلبية الاحتياجات الوطنية، مع تعزيز التبادل بين القطاعات المختلفة.
- **تعويض الواردات** او إحلال الواردات وذلك لتعويض المنتجات المستوردة بمنتجات محلية الصنع.

[40] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق،ص52.

- **آليات التنفيذ:**

- استراتيجيات تعويض الواردات والتي تركز على دعم المنتجات المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- تشجيع الأنشطة المحلية التي تهدف إلى ترشيد استهلاك المواد الأولية والطاقة.

كما تضمنت المرحلة **إطلاق المخططات الخماسية** حيث تم إطلاق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم الثاني (1985-1989) لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة.[41]

أولا: المخطط الخماسي الأول للفترة من: 1980-1984

يمثل هذا المخطط بمثابة الاستراتيجية التنموية الجديد، ومن الأهداف التي انصب عليها اهتمام المخطط الخماسي الأول في ظل أزمة دولية حادة اتسمت بتدهور معدلات النمو الاقتصادي وركود التجارة الدولية، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وعليه تركزت اهداف المخطط على ما يلي:

- استكمال إنعاش القطاعات الاخرى التي لم تعط لها الأولوية من قبل، قصد دعم الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين الوضعية الاجتماعية.
- معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات.
- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية: كالطرقات، الجسور، السدو.... الخ.

ومن هنا جاء برنامج الفترة 1980-1984 ليترجم تغيرا كبيرا في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدرت الأموال المخصصة للاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة بـ: 400.6 مليار دج، وذلك بزيادة تقدر بأكثر من 263 % عن المخطط الرباعي الثاني، وقد وجه ما يقارب 12 % منه لتغطية البرامج المتبقية من الخطة الرباعية بشطريها، الى جانب الصناعة بما يعادل 20% من مجموع الاستثمارات مقارنة بالفترة السابقة، وان ظلت مهيمنة بنسبة 38.5%، وقد تم تحديد الاستثمارات الصناعية على أساس تنمية الصناعة في اتجاه تنمية القطاع الفلاحي،

[41] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة بسكرة.www.webreview.dz/IMG/

أي تطوير الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعية كما هو الحال بالنسبة لـ: العتاد الفلاحي ومواد التخصيب الفلاحية.[42]

بالإضافة إلى تنمية قطاع البنية التحتية وخاص فرعي السكن و التكوين، وهي أولوية اجتماعية تتطلب إسناد هذا العمل الاستثماري بالصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الخاصة بالبناء مثل مواد البناء المختلفة، المواد المعدنية، المواد الميكانيكية و الكهربائية وغيرها، إلى جانب الهدفين السابقين فإن المخطط الخماسي الأول يحد هدف آخر لتوسيع الطاقة الإنتاجية الصناعية هو إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات م المواد الصناعية، إضافة إلى أن الصناعة يمكن أن تقوم بدور حيوي في تحقيق التوازن الإقليم لأنها نشاط إنتاجي لخلق الدخل وزيادته و تنويع مصادره.

كما اهتم هذا المخطط بتنمية القطاع المنتج مباشرة، وقد وجه المخطط حجم الأكبر من هذه الاستثمارات لتطوير وسائل الإنتاج، حيث اعتمد في ذلك على تنمية قطاع الري الفلاحي كوسيلة رئيسية في تطوير طريقة العمل الزراعية.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية للفترة من: 1980-1986

ويمكننا في هذا الصدد تحليل ابعاد الهيكلة التي اتى بها المخطط سواء عضوية او مالية او استثمارية وذلك من خلال ما يلي:

1- إعادة الهيكلة العضوية

وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التنظيمية التي يتم من خلالها تجزئة المؤسسات العمومية الضخمة ذات الحجم الكبير والمتعددة المهام، إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا .للتحكم أكثر في الإدارة والتسيير وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمراحل السابقة .فإعادة الهيكلة العضوية استراتيجية اتبعت للرفع من الفعالية والكفاءة للمؤسسات الاقتصادية.

[42] على هني، قراءات في مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04 ص214

إن أهم دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات، هي مركزية هذه المؤسسات، وتوسيع مجال نشاطها، وكبر حجمها، مما استلزم إعادة هيكلتها بأسلوبين متمايزين، حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الثاني فكان بحسب الجهات والمناطق.

كما صدر المرسوم رقم 242/80 في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها أو النظام القانوني الذي تخضع له.والذي كان مضمونه هو تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والمواطنين وذلك من خلال: [43]

- تحسين شروط وظروف تسيير الاقتصاد الوطني.
- التحكم في الجهاز الإنتاجي.
- ضرورة تحقيق المؤسسات نتائج تتوافق مع الأهداف التي رسمها المخطط الوطني.

وبصفة عامة، جاءت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الأهداف التالية:

- السعي لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاجية من خلال الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية، والتنمية الفعلية لموارد المؤسسة المادية.
- تنظيم العلاقات ما بين المؤسسات سواء في نفس القطاع أو في القطاعات المختلفة.
- الملائمة بين حجم المؤسسة ومستوى عملها واختصاصها.

وعلى هذا الأساس فقد قفز عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية في العام 1980 الى 480 مؤسسة مع أواخر العام 1982 حيث سارت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية نحو تحسين التسيير، والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسة، وبالتالي رفع كفاءتها وجعل الاقتصاد يواجه الصدمات والتغييرات العالمي بأكثر مرونة، حيث أن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، واستمرت المؤسسات العمومية تعاني من سوء التسيير وغيرها من العوائق على المستويات الإدارية والبشرية والتقنية.

[43] على هني، مرجع سابق ص215.

كما ان سوء التسيير في المؤسسات التي أعيدت هيكلتها، وعدم ارتفاع المردودية حال دو تحقيق المؤسسة لأهدافها، كما أن تدخل الدولة عن طريق المخططات بشكل بيروقراطي في إدارة المؤسسة أدى إلى التسيير السيئ، بتنفيذ الأوامر كما أن الوسائل المستعملة للتوجيه الاقتصادي بين المركز والإدارة لم تكن مقبولة .وبالتالي لم تعط فرصة للعمال للالتفات حول الإدارة لخدم المؤسسة، زد على ذلك صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة.مما أدى إلى تفشي الاختلاسات والتي كانت عواقبها ارتفاع في التكاليف.

بالإضافة ما سبق، فإن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في فشل إعادة الهيكل العضوية، وهي مرتبطة بطريقة التسيير واتخاذ القرارات وكيفية اختيار مسير لها ومن بينها ما يلي:

- عدم الاستخدام الأمثل لطاقات المؤسسة، وأن مؤشرات التقييم لم تكن اقتصادي ومالية، وإنما كانت ذات طابع سياسي واجتماعي.
- غياب عنصر المنافسة مما جعل هذه المؤسسات لا تعطي أهمية لنوعية منتجاتها ولا لتخفيض تكاليف إنتاجها.
- التوهم المالي لدى متخذي القرار اللذين كانوا يعتقدون بأنه هناك علاقة مباشرة بين زيادة حجم الاستثمارات وزيادة ربحية المؤسسة.
- غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسات العمومية.
- نقص الخبرة والكفاءة لدى الأشخاص القائمين على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وعليه، فالمؤسسات العمومية التي تأسست نتيجة عملية إعادة الهيكلة العضوية قد واجهتها عدة صعوبات نذكر منها: [44]

- تحويل الملكيات :إن ضعف النظام المحاسبي السابق وخاصة محاسبة الشركات قد أدى إلى تعطيل نقل الملكية، ولم تستلم 140مؤسسة القرارات المتعلقة بذلك إلا في نهاية العام 1989.
- التأخر في انجاز مقرات للمؤسسات الجديدة وكذلك قرارات تحويل الموظفين

[44] طلحي تقوى، سيرورة المخططات التنموية في الجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، ص11

وعليه قان هذا الانقسام غير العادي للمؤسسات والسريع في آن واحد والذي كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% إلى 220 % في ظرف زمني لا يتعدى السنتين: 1981-1982 وهي اجراءات كان لها الأثر البالغ على وضعيتها المالية، حيث بلغت مديونيتها مع نهاية العام 1983 في حدود 179 مليار دج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام والذي بلغ 86.8 مليار دج لتلك السنة.

2- الهيكلة المالية:

بعد تطبيق سياسة الإصلاح الأولى والمتمثلة في إعادة الهيكلة العضوية لجأت الدولة إلى إعادة الهيكلة المالية .من أجل تدعيمها وحتى تنطلق هذه المؤسسات على أسس مالية سليمة .وذلك من خلال تحديد الاختلالات والمشاكل المالية، وأسباب العجز المالي ومن تم تحديد الإجراءات التي تتكفل بتصحيح تلك الاختلالات بما يمكنها من الاستمرار والنمو.

وتعتبر إعادة الهيكلة المالية ذات أهمية كبيرة في إصلاح مسيرة المؤسسات، فهي عبارة عن خطة متكاملة تضمن نجاح واستمرار المؤسسة قصد التقليل من الاختلالات المالية التي تعاني منها، وبهدف إعادة التوازن المالي، وتحسين موقف السيولة لديها، بالإضافة إلى خفض مستوى المديونية إلى مستوى يمكن للمؤسسة من مواجهة أعباء الديون وفي تحقيق التوازن المالي، وعليه يمكننا حصر أسباب عملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية فبما يلي:

- المردودية المالية السلبية الناتجة عن التحديد المسبق للأسعار من طرف الدولة، دون مراعاة أسعار التكلفة الحقيقية للمنتوج وهذا ما أثر على الأموال المخصصة لإعادة تمويل عملية الانتاج مرة أخرى، بالإضافة الى الضغوطات الضريبية والتي طالما عانت منها المؤسسات والتي زادت من احتياجات الخزينة. وعدم وفاء المتعاملين بالتزاماتهم تجاه المؤسسة في الآجال المحددة.
- التزيد المستمر لمديونية المؤسسة كان تمويل مراحل دورة الاستغلال يتم عن طريق القروض، وبما أن المؤسسة لا تحقق عوائد مالية تتناسب مع آجال تسديد تلك القروض تلجأ بذلك إلى طلب قروض أخرى لتغطية الديون السابقة، وفي الواقع يعتبر هذا المشكل من بين الدواعي الرئيسية لإعادة الهيكلة المالية.

كما وجدت المؤسسات المهيكلة نفسها ملزمة بتعويض لثلاثي ما يعادل 80 % من رقم أعمالها، ولنفس الحساب على المكشوف، أما المتبقي فهو عبارة عن تكاليف استغلال مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم،..الخ)، كما عليها أن تدفع هذه النسبة، بالإضافة إلى الزامية دفع الديون الخارجية. [45]

إن إعادة الهيكلة المالية كانت تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحسين القطاع الإنتاجي، عن طريق الرفع من معدلات المردودية والإنتاجية .إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق وبقيت المؤسسات العمومية على نفس وتيرة أدائها ولم تتحسن النتائج .مما دفع بالسلطة إلى التفكير في نمط آخر للتسيير تمكنها من إعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي على أسس جديدة.

3- هيكلة الاستثمارات:

لقد عرف توزيع الاستثمارات تحولا سريعا في الفترة ما بين 1980-1984 حيث كان الاهتمام الأكبر في إطار المخطط الخماسي الأول، هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ كان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع المنتج المتمثل في الفلاحة بما فيها الري والصيد البحري والغابات وكذا قطاع الصناعة، والبناء والأشغال العمومية، حيث انخفض الوزن الاستثماري بشكل ملحوظ لهذه القطاعات.

كما ان التعديل في توزيع الاستثمارات ارجع بالأساس إلى كون السياسة الاقتصادية الجديدة قد تبنت هدفين ضمن أولوياتها، إذ يتضمن الأول الاستعمال الأفضل للجهاز الانتاجي القائم (معدل استغلال الطاقة بين 40 % إلى 50 % أما الثاني فهو توجيه الاهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. [46]

وهو السبب الذي أدى إلى رفع متوسط وزنها الاستثماري من30.9 % في الفترة 1967-1979 الى 50.4% في الفترة ما بين 1980-1984، حيث وقد تقلصت استثمارات القطاع المنتج من 78.2 % خلال الفترة 1967-1973 الى حدود 53% في الفترة 1980-1984 وهو ما أدى إلى التأثير بوضوح على معدل تغطية الواردات والصادرات،

[45] طلحي تقوى، مرجع سابق، ص13

[46] على هني، مرجع سابق، ص214

حيث لا تمثل هذه التغطية للعامين 1983-1984 سوى 2.3 و2.7 % على التوالي، وهذا يعني أن الصادرات الصناعية خارج المحروقات، لا تغطي سوى هذه النسب المذكورة من الواردات لهذه الصناعات.

4- سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص

لقد شهدت سياسة الاستثمار منعطفا جديدا مع بداية 1980، وفقا للاستراتيجية التنموية الجديدة، المرتكزة على اللامركزية في النشاط الاقتصادي مع إ شراك القطاع الخاص فيها، وفي هذا الإطار تم اصدار في القانون 82-11في 21 أوت 1982 والمرتبط بالاستثمار الوطني الخاص، حيث من خلاله تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص، كما ركز هذا القانون على كيفية تأسيس الشركات المختلطة مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي ويشترط القانون 82-13 في 28 أوت 1982 على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49% من راس المال الخاص الوطني من هذه الشراكة.

ولقد تم بموجب هذا القانون إقصاء الاستثمار الخاص الوطني من هذه الشراكة، مع أن الضمانات لم تكن كافية لإقناع المستثمرين الأجانب فكانت النتائج المحققة محدودة، حيث تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين فقط بين سنتي 1982 و1986 وهو ما يؤكد على أن هذا القانون ظل مقيدا من وجهة نظر المستثمرين الأجانب ولم ينتج عنه تزايد الاستثمار الأجنبي.

كما نتج عن انجاز هذا المخطط بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تحديدها فيما يلي: [47]

- حددت الدولة مبلغ 400.6 مليار دج للإنفاق على البرامج الاستثمارية وتمثل هدفا رقميا للإنجاز في نهاية سنة 1984 وتدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول أن حجم الإنجاز في نهاية هذا العالم قد بلغت قرابة 345 مليار دج وهو ما يدل على معدل انجاز بنسبة 86%.
- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي يقدر بـ 6.8 % وهذا المعدل هو أقل من الهدف المحدد وهو 8.2 %أي بنسبة 27 % تقريبا، وهذا راجع إلى حالة السوق الدولية للمحروقات من جهة، بالإضافة الأوضاع المتعلقة

[47] على هني، مرجع سابق ص216

بالجفاف الذي أضر بالإنتاج الفلاحي من جهة أخرى، قد سجل أعلى معدل نمو في الصناعة نسبة 9.5 %يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 8.6%، بينما سجلت الفلاحة معدل نمو سنوي يقدر بـ 1.2 %وهو في الأصل الاضعف من الفترات السابقة.

- كما تم من خلال المخطط الخماسي الأول تم إعادة توزيع الناتج الداخلي الإجمالي بين الاستهلاك والاستثمار لفائدة الاستثمار لدعم التنمية الاقتصادية، والتخفيف من الالتجاء إلى التجارة الخارجية في بعض الحالات الاستهلاكية، ولقد سجلت هذه السياسة نتائج جيدة على صعيد تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويظهر ذلك من خلال انخفاض حصة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المواد الكلية بين سنة 1979 وسنة 1984 وذلك من 2.7 %إلى 21.4%، وخلال الفترة 1980-1984 تطور الميزان التجاري، حيث سجل تحسن معتبر في قيمة الصادرات بالنسبة الى الواردات، والملاحظ ان هيكل الصادرات يتركز على المحروقات وبنسبة تقدر بـ 97% من نسبة السلع المصدرة،

لقد جاءت هذه المرحلة في سياق عالمي متزايد نحو تبني اقتصاد السوق، حيث حاولت الجزائر التحول من نموذجها الاقتصادي الاشتراكي نحو نظام يعتمد بشكل أكبر على آلية السوق مع الحفاظ على دور الدولة.

ومع ذلك، لم تتمكن هذه الإصلاحات من معالجة جميع الاختلالات العميقة في الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى الحاجة لمراحل إصلاحية لاحقة، تمثلت في العودة إلى حقيقة الأسعار وإدارة الديون الخارجية وصولًا إلى إصلاحات مرحلة 1986-1993 التي شهدت الانتقال إلى اقتصاد.

المحور الخامس: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1986-1993)

شهد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بين عامي 1986 و1993 تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية لاسيما الدولية منها، بعد تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، والتي عرفت مشاكل اقتصادية كبيرة بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1686، مما اضطرها لانتهاج سياسة اصلاحية شملت هذه الفترة.

حيث تميزت بدايتها بمحاولات الخروج من الاقتصاد الموجه والبدء في إصلاح الهياكل الاقتصادية الأساسية .تركزت هذه الإصلاحات على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لتحسين أدائها، وإصلاح النظام المصرفي عبر قانون النقد والقرض لعام 1990، ووضع قوانين جديدة مثل قانون توجيه الاستثمارات لعام 1993. تضمنت هذه التغييرات محاولة منح المؤسسات العمومية استقلالية أكبر، بينما ترافقت مع أزمات اقتصادية ومالية.

وبناءا على ما سبق سوف نحاول في هذا الجزاء من المحاضرة تسليط الضوء على اهم الإصلاحات التي تصادفت مع ظروف اقتصادية مختلفة عن الإصلاحات السابقة واهمها:

أولا: الإصلاحات المستعجلة 1985-1989

تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات منذ الاستقلال، وذلك بالنظر الى أوضاع البلاد من شح في السيولة وتراجع في النمو وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، وكان على الحكومات المتعاقبة أن تعمل على توقيف هذا الانهيار، غير أنها مهمة باتت مستحيلة، فكانت الاتفاقيات السرية مع الهيئات الدولية، أو ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي.

ومن المهم الاشارة إلى أن هذه الفترة من الناحية النظرية هي تطبيق للمخطط الخماسي الثاني، حيث تميز هذا المخطط بشمولية مشاريعه لكل قطاعات النشاط الاقتصادي حيث بلغت الاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة 550مليار دج أي بزيادة قدرها 37.5 % كما كانت عليه في الخطة الخماسية الأول.

كما شكل المخطط الخماسي الثاني، مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في

تنميتها، دعم وتوسيع الانتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية غير أن تطبيق هذه الخطة عرف صعوبات كبيرة نتيجة استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار البترول، إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما انعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فقد ظهرت فكرة الاصلاحات بشكل واضح بعد هزة البترول مباشرة، حيث حاولت الدولة تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي نوجزها في النقاط التالية:[48]

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لامركزية أكثر واستقلالية المؤسسات العمومية
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية.
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية والمتعلق بالتموين الموجه للإنتاج وإدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
- إصلاح المنظومة المصرفية والنقدية، وبكيفية أكثر شمولية، والانطلاق في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح، ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.
- بالإضافة الى الإصلاحات المتعلقة بالمالية العمومية، واصلاح المنظومة التشريعية واعادة النظر في الاستثمارات الخاصة وكذا تشريعات العمل.

ان نتائج هذه الاصلاحات جاءت مخيبة للآمال، حيث كرست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، فقد تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52 % عام 1985 إلى 1.4 %عام 1987 ثم الى 2.9 %سنة 1988 متأثرا بالانخفاض الكبير للواردات التي تراجعت قيمتها خلال العام 1987 بما يقارب 40 مليار دج مقارنتا مع السنوات السابقة.

وقد نتج عن التراجع في معدل النمو الاقتصادي تقليص مناصب العمل المستحدثة مع نهاية عام 1988 ، بعدما كانت في حدود 60000 وظيفة سنة 1988 واذا ربطنا هذا التطور السلبي للنمو الاقتصادي بالتطور السكاني الذي سجل نسبة 3.2 % لنفس الفترة نحصل على ما يسمى بالتخلف الاقتصادي وبنسب متزايدة للسنوات من:

[48] قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، .Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre 2002, pages 526 (arabe)

1986 الى 1988 على التوالي، ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار البترول، فقد نجم عن ذلك انخفاض في معدلات الاستثمار السنوية، خاصة إذا عرفنا أن تمويل هذا الاستثمار يعتمد على الواردات بنسبة تزيد عن% 90 ، إذ يتم الدفع فيها بالعملة الصعبة.[49]

كما شهدت هذه الفترة تزايد ا لأعباء المتعلقة بتمويل خدمة المديونية، مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي والعجز التجاري لمي ا زن المدفوعات، وظهرت المحصلة النهائية في ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار النفط العالمية، فقد نجم عن ذلك انخفاض في معدلات الاستثمار السنوية، خاصة إذا عرفنا أن تمويل هذا الاستثمار يعتمد على الواردات بنسبة تزيد عن 70% ، حيث يتم الدفع فيها بالعملة الصعبة.

كما شهدت هذه الفترة تحمل الجزائر لأعباء جديدة لتمويل خدمة المديونية، مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي والعجز التجاري لمي ا زن المدفوعات، وظهرت المحصلة النهائية في شكل ضغوطات شديدة على احتياطات الصرف، مما أدى إلى انهيارات كبير في سعر صرف الدينار، الذي انخفض خلال الفترة من 1987-1990.بنسبة 103 % مقارنة بالدولار.

ثانيا: التصحيح الاقتصادي للفترة 1989-1993

تكبد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، و لعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة و زيادة حدة التضخم و ارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين و ما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، و كل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير.

[49] قدي عبد المجيد، مرجع سابق.

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع مما يمثل بداية تراجع عن سياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل.

بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة وبناء على ذلك حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها وذلك اعتبارا من عام 1994 حيث لجأت الجزائر لهاتين المؤسستين الدوليتين نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد وعجزها عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي وذلك من خلال برامج التثبيت الأول والثاني وفقا لما يلي:[50]

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الاول

حيث قامت الجزائر بإبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي STAND BY1 في العام 1989 والذي التزمت من خلاله بتحقيق الشروط التالية:

- تخفيض العجز في الميزانية العامة.
- انتهاج سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا.
- العمل على بداية تحرير الأسعار.
- متابعة خفض سعر الصرف، مع تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار

وعلى ضوء هذه الاتفاقية تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري. فبدأت خلال عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وانهاء

[50] شير برامج التثبيت الاقتصادي الأول والثاني في الجزائر (1989-1998) إلى سلسلة من الإجراءات التقشفية الصارمة التي تبنتها الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك العالمي، بهدف علاج الاختلالات الهيكلية والأزمات المالية الخارجية (1990-1991) التي أعقبت انهيار أسعار النفط عام 1986.
لمزيد من التفصيل انظر: عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي، دار المناهج، 2010 ، ص88

احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى، حيث تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني

بإبرام الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي STAND BY2 في العام 1991 حيث يمثل تملت لتطبيق برنامج التعديل في مجل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تمثل بالأساس في مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة تثبت بأن الجزائر عازمة على تطبيق الاصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الإنجازات المحققة كالتالي:

- تحرير أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطية والكمالية.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

وقد عادت الأوضاع المالية والاقتصادية في الجزائر للتأزم خلال عامي: 1992-1993 وهذا راجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار خلال العام 1992 إلى 14.9 دولار في العام 1993، مع تزيد الأعباء المتعلقة بخدمات الديون الخارجية، بالإضافة إلى التوقف الذي حدث في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة لتراجع الاستقرار في الجزائر.[51]

[51] عدنان حسين يونس، مرجع سابق، ص90.

وخلاصة لما تقدم ضمن هذه المحاضرة، نلاحظ انه وبالرغم من سعي السلطات الجزائرية المتعدد نحو اعتماد الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي, ولا سيما ذات الطابع المالي والنقدي, فإنها لم تستطع تغيير وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على النفط أساسا. وهو مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات. إن الإصلاحات المعتمدة لم تراع بعض الشروط الأساسية، كما ان إعادة هيكلة المؤسسات العمومية كان هدفه تغيير طريقة تسيير المؤسسات العمومية التي تأثرت بالاقتصاد الموجه. كما حاولت هذه الخطوة جعل المؤسسات أكثر استقلالية وأداءً، بهدف تحسين كفاءتها واستخدام مواردها بشكل عقلاني.

كما ان إصلاح النظام البنكي بصدر قانون النقد والقرض في عام 1990 كقانون تشريعي أساسي في هذه الفترة. عكس هذا القانون اعترافًا بأهمية دور النظام المصرفي وحمله من افكار جديدة لتنظيمه.

بالإضافة الى قوانين الأخرى المساندة لتوجيه الاقتصاد حيث صدر قانون توجيه الاستثمارات في عام 1993، بهدف تحديد آليات جديدة للاستثمار وتوجيه الاقتصاد نحو مسار جديد. وهو في الأصل يمثل استجابة للضغوط الخارجية حيث جاءت هذه الإصلاحات في سياق أزمات اقتصادية ومالية مثل أزمة المديونية في عام 1993، والتي كشفت هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط وعليه كانت الأزمة دافعًا للبدء في إصلاحات هيكلية كبيرة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

المحور السادس: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998)

تعد أزمة الخارجية أحد أهم المعوقات التي واجهت الجزائر في الثمانينات الناتجة عن عدم مقدرها على سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، حيث أعلنت العديد من الدول النامية افلاسها وكانت المكسيك أول دولة

أعلنت افلاسها في العام 1982 ثم الارجنتين سنة 1984 ثم تبعتها البرازيل، ثم انتقلت أزمة الديون الى العديد من الدول النامية ومنها الجزائر حيث بلغت الديون الخارجية للجزائر سنة 1986 ما قيمته 26مليار دولار، وارتفعت سنة 1989 الى ما قيمته 81.28 مليار دولار ووصلت الى 48.29مليار دولار سنة 1994

حيث أبرمت فيها الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي وبرنامج التثبيت ساهم في ارتفاع المديونية الخارجية السقوط الحر لأسعار النفط حيث بلغت 13 دولار للبرميل بعدما وصل الى ما قيمته 35 دولار للبرميل، ومع تطور أعباء الديون الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة 1984-1994.

بعد أن وصلت الجزائر في بداية 1994 إلى حافة الاختناق المال نتيجة الافراط في الاقتراض قصير الأجل الذي تبعه الانخفاض الحاد في أسعار البترول لعام 1986 حيث شرعت الجزائر بداية من العام 1994 في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي مدتهما الاجمالية أربع سنوات، مرفقتين باتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية العمومية ولدى نادي لندن لتسوية الديون العامة.

أولا: برنامج الاستقرار او التثبيت الاقتصادي خلال الفترة: 1994-1995

هو برنامج قصير الأجل مدته سنة حيث تم تطبيقه في الجزائر الى من 01 ماي 1994 الى غاية 30أفريل 1995استفادت الجزائر بموجبه كخطوة أولى من قرض قدر بـــ 731مليون وحدة حقوق سحب خاصة، هو بمثابة جرعة أولية حتى يتم استعادة بعض التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، ومن جهة ثانية رسالة اطمئنان لاستعادة الثقة أمام الدائنين الذين قبلوا الدخول في مفاوضات مع الجزائر.[52]

حيث لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بطلب لإعادة جدولة ديونها STAND BY3، وهذه العملية أعطت الضوء الأخضر للجزائر لإبرام اتفاقيات عديدة، وكانت مدة الاتفاق سنة، وتتمحور أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط المدى يهدف إلى استرجاع النمو الاقتصادي وتوزيعه بطريقة مثلى،

[52] Résume du programme du STAND By 1994, Banque d'Algerie, p: 63

لمحاربة البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية، خاصة السكن، الصناعات الصغيرة المتوسطة، التحكم في التضخم، تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية وارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور أهمها: [53]

- وضع استراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية، كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج.
- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا.
- التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل العالمي الذي يتروح بين: 3 %و 4%
- المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضر ا ر من هذه التصحيحات الهيكلية
- استعادة توازن مي ا زن المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي.
- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة % 20.89 في انتظار الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل للدينار.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي المتعلقة بالقطاعات السكانية الأكثر تضر ا ر، حيث قدر حجم العجز في حدود 1 مليون وحدة سكنية .

ويتضح من هذه الشروط والإجراءات المطبقة، والتي ستنعكس على الفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة من خلال تخفيف تأثير خفض سعر الصرف والغاء إعانات الدعم العامة وعليه فقد شرعت الجزائر خلال عام 1994في إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي PAS للفترة من: 1995-1998

هو برنامج طويل الأجل امتد في الجزائر لمدة ثلاث 03 سنوات وذلك من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998 حيث أمضت الجزائر بموجبه على اتفاق موسع مع صندوق النقد الدولي Plus Large مكنها من الاستفادة من

53 دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 06، العدد 01، ص119

دعم مالي موسع مقابل تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية (ضمن شروط الصندوق) تهدف في مجملها الى ما يلي:[54]

- كبح الطلب ذلك عن طريق تخفيض الانفاق العمومي من خلال الغاء الدعم عن السلع، تسريح العمال، حل وتصفية المؤسسات العمومية، تجميد التوظيف .... الخ
- توجيه العرض من خلال اصلاح الجهاز والنسيج الانتاجي للاقتصاد الوطني بتحرير الاستثمار وتأهيل المؤسسة الاقتصادية وجعلها أكثر تنافسية وانتاجية

كما حددت مدة ثلاث سنوات كفترة لازمة لتطبيق هذا البرنامج الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإجراءات تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية وإقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق ولقد تضمن البرنامج أهداف المحددة، حيث كان تمويل البرنامج مرتبط بشروط صندوق النقد الدولي، والمتمثل فيما يلي:

- ضبط نظام تسيير اقتصادي يضمن من جهة الاستقرار المالي ودعم المستوى المعيشي للفئات الضعيفة، ومن جهة ثانية يحقق نموا اقتصاديا من أجل استيعاب الزيادة في القوة العاملة.
- إضافة الى تقليص الضغط التضخمي من أجل تحقيق التقارب بين المعدلات السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في الدول الصناعية.
- الحد من التدخل الدولة في النمط الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص على الدخول في نشاطات إنتاجية

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي PAS للفترة من: 1994-1998

ان برنامج التمويل التوسع الذي استفادت منه الجزائر في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان مقرونا بمجموعة من الشروط في شكل مجموعة من السياسات الاقتصادية فرضت على الاقتصاد الجزائري

[54] Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'economie algerienne,P.A.S , tome I ,alger, 14/15 juillet 1998, P: 118 - Bilan du P.A.S , tome I, op.cit , P: 119

حيث أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطبيق بالنسبة البرنامج تحقيق الاستقرار والتكييف الهيكلي التي بدأت عام 8882بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد أرسى الاستقرار الناجح في مواجهة أسعار البترول المتقلب وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس للنمو الاقتصادي حيث تمكنت الاصلاحات المدعمة من قبل المؤسسات الدولية من تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ويمكن ابراز اهم التحليلات المتعلقة بهدة المرحلة فما يلي:[55]

- كما ارتفعت قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار مع نهاية سنة 1995 ثم 8 مليار دولار، كما تراجع معدل التضخم 6% مع نهاية 1997
- كما شهدت انتقال وضعية الميزانية العامة من حالة عجز قدر سنة 1993 بـ 9 %من الناتج المحلي، إلى فائض نسبته 2.4 %سنة 1997.
- اقترن برنامج التصحيح الهيكلي بإعادة جدولة الديون، وضمن هذا المسعى تقدمت الجزائر أمام ناديين:

- **نادي باريس لتسوية الديون العمومية**

حيث دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس الخاص بالدول الدائنة مكنها من اعادة جدولة ديونها على مدى 16 عام منها 04 سنوات اعفاء، حيث بلغ اجمالي الديون المجدولة في مرحلة الأولى 5.03 مليار دولار، ثم تم الاتفاق في مرحلة ثانية على اعادة جدولة 07 مليار دولار، مثلت فيها كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا واسبانيا واليابان حصة 80 %من اجمالي الديون المعاد جدولتها.

- **نادي لندن لتسوية الديون الخاصة**

حيث توصلت الجزائر الى اتفاق مع الدائنين الخواص الممثل خصوصا من البنوك والشركات تم بموجبه اعادة جدولة ما قيمته تقريبا 3.25 مليار دولار على مدار 15سنة مع فترة سماح واعفاء مدتها 06 سنوات.

[55] Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'economie algerienne,P.A.S , op.cit , P: 221

ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان الجزائر حققت تقدما ملحوظا في مجال تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وإن كان تقدم محدودا فقط خلال العقد الماضي فقد انخفضت معدلات الفقر تدريجيا بحلول عام 2000 نتيجة زيادة الإنفاق العام والانتعاش في القطاع الصناعي الخاص غير البترولي،

وعموما، فقد سمح البرنامجين بتحقيق عدة توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي بعدما كان يهدفان الى خلق ظروف وشروط مالية إيجابية لتحقيق نمو اقتصادي قوي وتقليل نسب التضخم واستقرار الأسعار المحلية، فالإجراءات خصصت لامتصاص الفائض النقدي وتقليل عجز الخزينة ثم التحكم في المتغيرات الاقتصادية.

المحور السابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي (2000-2020)

يشير برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000-2020 إلى البرامج التنموية التي نفذتها الجزائر في تلك الفترة، حيث يمثل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) اول برنامج في الفترة، وتبعه برامج أخرى مثل: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، مما أدى إلى استمرارية الجهود التنموية في مواجهة الركود الاقتصادي.

لقد شرعت الجزائر في تطبيق سلسلة من البرامج التنموية الضخمة والتي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لدمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي؛ وذلك عن طريق الدمج التدريجي لأهداف التنمية المستدامة في السياسة العامة الوطنية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)؛ والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)، وكذا البرنامج الخماسي (2010 - 2014)؛ والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015 - 2019) والذي يدعم تبني أهداف التنمية المستدامة ووصولاً إلى النموذج الجديد للنمو (2016).

لقد انتهجت الجزائر من أجل تجسيد أهداف البرامج الإنعاش الاقتصادي سياسة الميزانية (المالية) توسعية (كينزية)، حيث خصصت موارد مالية كبيرة في ظل اعتماد الجزائر على مداخيل خارجية ناتجة عن تحسن أسعار النفط (2001 إلى منتصف 2014)؛ ثم بعد انخفاض أسعار النفط لجأت إلى سياسة التقشف وتجميد للكثير من المشاريع. ومن بين ما سجلناه من خلال هذه الدراسة هو ضآلة الإنجازات المحققة مقارنة بضخامة المبالغ المالية المنفقة على هذه البرامج ومع ذلك فإن الجزائر تواصل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج النمو الجديد الذي تهدف من خلاله إلى تدارك مختلف النقائص المسجلة ضمن البرامج المتعاقبة في ظل مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقبل التطرق الى مختلق البرامج، يمكننا شرح مفهوم ووسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، ثم ننتقل الى شرح البرامج التي تم اعتمادها ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك وفقا لما يلي:

أولا: مفهوم سياسة الإنعاش ووسائلها:

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كيتري، [56]

حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة .كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض " Supply side economics التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي. [57]

2- **وسائل سياسة الإنعاش:**

حيث تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر للقيام بهذه السياسة ومن الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا .تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية: [58]

[56] كريم زرمان 2010 التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2009، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 09 جامعة بسكرة.. ص46

[57] كريم زرمان مرجع سابق، ص48.

[58] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 12، 2009، ص63

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب، وعليه فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم عليها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل - .تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه .

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي دف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص .
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، إلخ؛ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى "توفيرات خارجية externes " Economiesهامة لصالح المؤسسات الاقتصادية

وعليه يمكن التعبير عن كلتي السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانياتي، أي أن سياسة الميزانية (السياسة المالية)، بصفة عامة، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة ويعتقد البعض الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية. ذلك أن عدم وجود سوق رؤوس أموال حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن اتصال

أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق (العام والخاص) والاستثمار، وبالتالي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية. [59]

ثانيا: دوافع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي واهدافه

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي: [60]

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** (PSRE – économique relance la à soutien de Programme أو المخطط الثلاثي 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 216.1 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا؛
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو** Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC)او

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005-2009

[59] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق 2009، ص65.

[60] Youcef Benabdallah, (2011): l'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle, éditions publisud ,France, p 236

حيث قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط ذا البرنامج عند اختتامه في اية 2009 فقد قدر بِ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، كما هدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الى ما يلي:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا ألهمتها في تطوير كال من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيس ي للبرنامج؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الإنتاج أو لصالح املالي والبنكي؛
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.

وعليه فن خلال البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 -2009 فقد ركزت الحكومة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية ليكون الاقتصاد الوطني قادرا ومستعدا على الانفتاح على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال محاور البرنامج التي ركزت على تثمين الثروات الوطنية وتطويرها، البنية التحتية، تحسين مناخ الاستثمار وترقيته وتعديل مسار الاقتصاد غير الرسمي،

عصرنة المنظومة المالية، التنمية البشرية، النهوض بتنمية مستمرة نصفة في جميع مناطق الوطن مع الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة. [61]

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** Programme de consolidation de la croissance économique

جاء برنامج الخماسي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بمبلغ مالي إجمالي 214 21 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (680.9 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 534 11 مليار دينار أي حوالي 156 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد شمل هذا البرنامج تحقيق ما يلي: [62]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار

كما استهدف برنامج الحماسي 2010-2014 تحقيق الأهداف التالية

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ماليين منصب شغل
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البالد موارد بشرية مؤهلة والضرورة لتنمية الاقتصادية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي؛
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
- مواصلة التجديد الفلاحي؛

[61] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق 2009، ص67.

[62] Youcef Benabdallah, (2011): OP Cit, p 238

- تنمية القدرات السياحية والصناعية التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

وعليه، فقد اعتبر البرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وكان ذلك يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه، كما ركز البرنامج على التنمية البشرية، اقتصاد المعرفة وتحسين ظروف المعيشة والتخفيف من حدة الفقر.

كما بررت الجزائر انتهاجها لسياسة الإنعاش بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.، كما كان هناك إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة، فقد طرحت عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف (بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة(، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد سواء الخاص او العمومي،

- **برنامج النمو الجديد 2015-2020**

بعد انهيار أسعار النفط أواخر سنة 2014 بحوالي 60 %حيث وصلت إلى 50 دولار للبرميل الواحد سنة 2015 تبنت الجزائر سياسة التقشف وتجميد العديد من المشاريع الكبرى واعتماد برنامج جديد للتنمية عرف باسم البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي للفترة 2015 –2019 حيث اهتم هذا الأخير بتنويع الاقتصاد وتحقيق التحول الهيكلي بتنويع الصادرات والتحول الطاوي وتحديث القطاع الزراعي ومضاعفة الصناعية التحويلية من حيث القيمة المضافة.

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد

الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 600 5 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.

هذا الاحتياطي كان بعد البرنامج الأخير مباشرة وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج فيما يلي:[63]

1- تطوير الاقتصاد الوطني :

من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وهذا بانتهاج سياسة ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوق بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم الحكومة بها من خلال ما يلي:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات
- استحداث مناصب شغل .
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7 %مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة
- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة
- تشجيع الاستثمار المنتج للثروة
- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة

[63] كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، على الموقع الالكتروني :
http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf

- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي.
- عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية.

2- تحسين الخدمة العمومية

وذلك من خلال مواصلة جهود الجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

3- **عصرنة المنظومة المصرفية والمالية**: في هذا الإطار فإن أهم العمليات عملت على تجسيدها فيما يلي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي
- الاستمرار في تحديث منظومة الدفع .
- تدعيم وتحديث المنظومة العالمية للبنوك.
- تحسين حكامه البنوك العمومية من خلال اعتماد الحرية من الصرامة في تسيرها

4- توسيع وعصرنه القطاع الصناعي: ومن أجل ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات الموارد الطبيعية وخصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها .
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة .
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

5- تطوير النشاطات الفلاحية:

حيث أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة ومن أجل مواصلة الجهود في هذا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:[64]

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر نكتار وخلق مستثمرات فالحيه جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- مضاعفة الإنتاج من للمنتجات الصيدية ومنتجات تربية املائيات وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وموانئ الصيد ورفع قدرتها

وعليه، تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للرفع من الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع، وأن هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الرئيسي في خطط التنموية وسياسات الاقتصادي لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة الانتظار مرورا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وبذلك نجد الجزائر قد اعتمدت برامج تنموية والتي من شأنها تطوير معدلات النمو الاقتصادي حيث كان لهذا البرامج الدور الحاسم في تحقيق نتائج ايجابية من بينها رفع معدلات النمو وتخفيف معدلات البطالة، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية للدولة وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

[64] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق 2009، ص67.

المحور الثامن: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية والدولية والاتفاقيات الدولية

تتمثل علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية والدولية بالتعاون والتكامل، حيث تشمل هذه العلاقة الانضمام إلى منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمشاركة في هيئات مثل منظمة الأوبك، وتلقي الدعم المالي والفني من مؤسسات مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تشمل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي، والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وبناءا على مسبق سنحاول التطرق الى تحديد علاقة الجزائر بأهم المنظمات والهيئات الدولية والاتفاقيات الدولية وفقا لما يلي:

أولا: علاقة الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورغواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتعد الاتفاقية المنشأة لهذه المنظمة لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات، والتي تهدف الى تأطير المبادلات التجارية والحيلولة دون التراعات التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية التي كان يقوم عليها الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الـGATT ، وأصبحت هذه الأخيرة جزءا من المنظمة .

سنحاول بداية تقديم أهم التعاريف التي أطلقت على هذه المنظمة، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال ما يلي:

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي، حيث تعتبر مؤسسة دولية مستقلة

من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة، حيث تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف.[65]

من خلال هذت التعريف نلاحظ أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكنها تختلف عنهما من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاها وقراراها إلا حكومات الأعضاء فقط.

وتلعب منظمة التجارة العالمية دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول إلى ادخال إصلاحات اقتصادية، وبنائها على أسس واقعية وحقيقية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت الى المنظمة للانضمام، ولها في ذلك أهداف عديدة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تمثل عراقيلا لا يستهان بها. وكل هذه الجوانب وان استطاعت المرور فيها فان الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

حيث تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة طالما أنها قبلت بالشروط العضوية، وبجميع نتائج جولة أورغواي هي مجبرة على تطبيقها. بمعنى أنها ستتحمل من جراء ذلك أثارا قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وبالنظر إلى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فإنه من الصعب على الجزائر

[65] عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 01، ص224
https://asjp.cerist.dz/en/article/56003

الاستفادة من تحرير التجارة العالمية، وللوقوف على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري علينا استعراض أهم خصائص هذا الاقتصاد.

ان علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة هي علاقة تفاوضية مستمرة للانضمام، حيث قدمت الجزائر طلباً رسمياً عام 1996 بعد أن كانت عضواً ملاحظاً منذ 1987. تضمنت هذه المفاوضات جولات متعددة مع دول أعضاء مختلفة لمناقشة قضايا مثل الزراعة، النظام الجمركي، ودعم الصادرات، وهو ما يمثل تحديا للجزائر نظراً لحرصها على حماية صناعتها الوطنية.[66]

1- مسار مفاوضات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية :

تسعى الجزائر للانضمام لهذه المنظمة منذ عام 1987، حيث تعمل على إصلاح اقتصادها لتلبية متطلبات الانضمام، وهي خطوة رئيسية لتنويع علاقاتها التجارية، حيث قدمت الجزائر طلباً للانضمام إلى المنظمة في عام 1996 بعد فترة من الملاحظة، حيث خاضت الجزائر عدة جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف مع دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وقد تضمنت المفاوضات قضايا مثل الزراعة، والنظام الجمركي، وشفافية التجارة، وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.[67]

وعليه يتمثل التحدي الرئيسي في مسار مفاوضات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية في التوفيق بين سياسات الجزائر الاقتصادية الهادفة لحماية منتجاتها الوطنية ودعم صادراتها، وبين متطلبات المنظمة التي تدعو إلى خفض الحقوق الجمركية وتخفيض الدعم على الصادرات. كما يعد التكيف مع قواعد المنظمة تحديا كبيراً للاقتصاد الجزائري والذي يهدف إلى حماية صناعاته الناشئة.

---

[66] Symposium international d'Alger sur l'accession de l'algerie à l omc et l'accord d'association avec l'union européenne, Alger le 13-15/octobre 1997,p.103

[67] تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) منذ عام 1987، وقدمت طلبها رسمياً في 1996، حيث تشارك بصفة "ملاحظ" وتخوض مفاوضات متعددة الأطراف منذ عقود لتهيئة اقتصادها، لكن العملية لا تزال معلقة ولم تكتمل بعد نتيجة لتحديات هيكلية وتنازلات مطلوبة

2- الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام:

تتطلع الجزائر إلى مواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي وتضمين اقتصادها الوطني في نظام التجارة الدولية، كما تسعى الجزائر إلى الانضمام لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية معينة والتي تتطلب أيضاً جهوداً كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والقانونية.

حيث لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الامر الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي:[68]

1- **إنعاش الاقتصاد الوطني**: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج. وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجا م من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني .

2- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات**: إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990 ،تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها

[68] عبيدة سليمة، مرجع سابق، ص237

https://asjp.cerist.dz/en/article/56003

48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 ،تم تجسيد 10 % منها فقط.(20 وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي،

غير أن المهام والأهداف المسطرة للمنظمة لا يمكن رؤيتها إلا ضمن محيط وظروف اقتصادية دولية، تتميز بعولمة الاقتصاد وهيمنة الأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها مجموعة السبعة المصنعة، التي تحرك ركائز الاقتصاد العالمي الثلاثة لما يخدم أهدافها ومصالحها الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي لها دور تاريخي وأساسي في هذا الموضوع .ومن جهة أخرى لا يمكن إهمال دور هذه الدول والشركات في العمل على نشر التكنولوجيا في مختلف أوجهها، الصناعية التسييرية أو الإدارية، وكذا المعرفية. وهو ما يكون في مجموعه أسباب نشر الثقافة والرشادة الاقتصادية، التي تسمح بتحقيق مستويات فعالية وكفاءة جد جيدة لمختلف عوامل الإنتاج المتوفرة. كما أن حرية حركة هذه العوامل بين القطاعات الاقتصادية توفر شرطا أساسيا لتحقيق تلك الفعالية والكفاءة وهذه العوامل ترتكز في الواقع على قيم المجتمع الرأسمالي منذ تكونه مع انطلاقة الثورة الثقافية ثم الصناعية في أوربا في القرون الوسطى وهي القيم التي ساهمت وتساهم في تطور الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن مدى مطابقتها مع ثقافات المجتمعات الأخرى التي تجد اليوم نفسها مجبرة على التعامل والتكيف معها بالدخول في دائرة العولمة بأسباب وأهداف معينة، كما تحاول الاستفادة من ما يمكن أن تحصل عليه من شروط إيجابية لتحسين اقتصاداتها والجزائر في ظروفها الاقتصادية الحالية تقدم حالة معبرة في هذا الموضوع.

بما أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد لاتفاقية اللغات، فإن التعاقد في هذه الاتفاقية هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى حيز الوجود، حيث أن الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدون في اتفاقية اللغات. وبما أن الجزائر لم تكن طرفا متعاقداً في الاتفاقية، فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة، وسوف نسلط الضوء على الأسباب والدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة .

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجبارياً على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية. فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصاً أفضل

3- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات بعد طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، حيث جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في اللغات، وكان ذلك في 30 أفريل1987، وعند ظهور المنظمة في 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في اللغات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلاً في 30 جانفي 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة اتباع الإجراءات التالية:[69]

1- **تقديم طلب الانضمام**: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من اللغات إلى المنظمة في سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في جوان 1996 وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2- **تقديم مذكرة السياسة التجارية**: تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر الأساسية التالية:

[69] لمزيد من التفصيل انظر موقع: وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الجزائر.
https://www.commerce.gov.dz/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

- مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة
- البنيان الاقتصادي للسياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.
- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.
- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع .
- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.
- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

4- الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجزائر في مسار علاقتها مع المنظمة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، وبخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي .حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، [70]

وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بلغها قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة التي نهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، إذ أنها تقوم على مبادئ

70 سعيد قطافي، تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 11 ، العدد 02 ، ص52.
https://asjp.cerist.dz/en/article/57635

واتفاقيات تجارية، تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية غير التعريفية من جهة وإلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة ومشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي

إن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني من خلال إرساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العالمي، وهو نظام اقتصاد السوق، وعليه فإن النتائج الإيجابية التي دف إلى تحقيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على المدى الطويل، لما تتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسن الاقتصادي إذا تم استغلالها بالشكل المناسب.

ثانيا: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي

إن علاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي الذي يضم في عضويته 189 دولة ومن بينها الجزائر التي لها علاقات قديمة ترجع إلى غداة الاستقلال و بالضبط في 26 ديسمبر 1963، و هي تندرج في إطار مهام الصندوق ومواكبته للتحولات التي تعرفها الجزائر وخاصة عند الظروف الحرجة المتميزة بانخفاض إيرادات الدولة واحتياطات الصرف نتيجة لانخفاض أسعار النفط، فمنذ بداية جوان 2014 و بعد تدهور احتياطات من العملة الخارجية و تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لم تسحب الجزائر من " خط السيولة و الائتمان الاقتصادي " مع صندوق النقد الدولي وهذا يعني أن الجزائر استطاعت أن تتجاوز تداعيات هذه الأزمة بالاعتماد على و سائلها الذاتية و الأخذ بمشاورات المادة الرابعة مع صندوق التي تتضمن الالتقاء مع خبراء الصندوق والتشاور مع مسؤولي البلد المعني لتحديد اختلالات الهيكلية واقتراح نموذج نمو اقتصادي للجزائر، غايته الاساسية الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة.

ومع انضمام الجزائر الى صندوق النقد الدولي حيث كانت حصتها تقدر بـ1.623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS لترتفع بعد ذلك بالنسبة للجزائر الى 1.941 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهذا في أوت 1994 آخر بلد مغاربي تاريخيا لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ النتائج الاقتصادية بعيدة جدا عن المطلوب،

حيث طلبت الجزائر رسميا من الصندوق، جدولة ديونها في أوائل 1994 بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر 1993 ،وفي الحقيقة فإنّ هذا البلد حاول بإرادته عام 1990 تطبيق ، لكنها لم 16 برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي، لكن بمرافقة البنك الدولي تفلح في اخراجه من الازمة فاضطرها الى اللّجوء الى صندوق النقد الدولي. [71]

كما عرفت الجزائر تحولات في مجالات السياسة والاقتصادية من النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات، عند عقدها لاتفاق متعلق بتطبيق برنامج للإصلاح الشامل لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية ابتداءا من افريل 1994 حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي "ستاندباي" لمدة سنة وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة 3 سنوات متتالية أي من 1998.غاية إلى 1995 17 حسب ما هو ثابت تعتبر الجزائر من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3مليار دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على 18الاشتراطات التي يضعها صندوق النقد الدولي.

- **اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:**

نظرا للظروف التي مر هبا الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين إلى أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات في أواخر الثمانينات، وكذا تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 9.05 مليار دولار سنة 1993 مما تطلب لجو الجزائر لصندوق النقد الدولي. [72]

[71] عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي: الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013

[72] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2021
https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportba2020ar.pdf

توجهت الجزائر بعد اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس لتسوية الديون العامة، حيث اجتمعت مع ممثلي الصندوق والمجموعة الاقتصادية الأوربية وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر، نظرا للإصلاحات المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة وطويلة الأجل والمنصوص من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية، وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ومست إعادة أقساط الدين والفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من 1 جوان 1995 إلى ماي 1996، وقدرت الديون العمومية التي أعيد جدلتها 5خلال 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.[73]

- **مساهمة الصندوق في الرقابة والمساعدة التقنية**

من خلال متابعة السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء بغرض تحقيق سلامتها المالية، يعمل الصندوق على تسليط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات الواجب اعتمادها على السياسات، وتوجد نوعان من الرقابة المعهودة للصندوق النقد الدولي:[74]

- **الرقابة الثنائية**: ويطلق عليها مشاورات المادة الرابعة وتكون على شكل مشاورات في صورة حوار بشأن السياسات مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي وأطراف أخرى (ممثلو الشركات والبرلمانيين والمجتمع المدني والنقابات)، ويقدم الخبراء تقريرا للمجلس التنفيذي لمناقشته في الظروف العادية، وتختتم بعدها المشاورات، ويعد موجزا للاجتماع ينقل الى سلطات البلد المعني.

[73] عبد العزيز قادري، مرجع سابق.

[74] صندوق النقد العربي، افاق الاقتصاد العربي 2025 العدد 20، جويلية 2024
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-08/report-%20with%20revised%20barcodes.pdf
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2025-

- **الرقابة متعددة الأطراف**: من خلال مراقبة الاتجاهات الاقتصادية العالمية والاقليمية وتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي .وفي هذا السياق تنشر تقارير رئيسية معنية بالرقابة متعددة الأطراف مرتين خلال العام، وهي تقرير **أفاق الاقتصاد العالمي**.

- **المساعدات التقنية التي يقدمها الصندوق**

حيث يقدم الصندوق مساعدات تقنية للدول الأعضاء لا تقل عن الموارد المالية، وهذا بطرق مختلفة كالتدريب في المقر الرئيسي، بعثات العاملين، وارسال العاملين في البنك والخبراء الخارجيين الى تلك البلدان كما يقدم جانب الأكبر من التدريب النظامي في واشنطن عن طريق معهد صندوق النقد الدولي، كما يوفر العديد من الادارات مساعدة لدول الأعضاء في القضايا التقنية التي تدخل في اختصاصاتها عن طريق زيارات العاملين والمهمات التي يكلف هبا خبراء خارجيون .

كما يقدم الصندوق تقييما للتطورات العالمية المحتملة خلال تقرير الاقتصاد المالي العالمي، بالإضافة الى تطورات الموارد العامة من خلال تقرير الرصد المالي، كما جاء ذلك في تقرير الصندوق الدولي لمواجهة صدمة أسعار النفط لابد من استجابة قوية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل، وتصحيح الاختلالات الخارجية وتعزيز العدالة بين الأجيال.

فمن الضروري أن تعمل الحكومة على تدعيم النظام المالي المستدام في المدى المتوسط. وهناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتعويض أثر الاندماج المالي على النمو، وتحسين التوقعات على المدى المتوسط. وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو أعلى من خلال تقليل اعتمادها على النفط. هذه الجهود سوف تساعد على تحقيق المواءمة بين سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية، حيث يجب أن تكون مصحوبة بمزيد من المرونة في سعر الصرف، وسياسة نقدية مدروسة بعناية لمنع التضخم، وسياسات للتخفيف من المخاطر في النظام المصرفي، فالجزائر لديها القدرة على التكيف مع صدمة أسعار النفط، ويجب أن نغتنم هذه الفرصة بسرعة لتجنب المخاطر في المستقبل.

رابعا: علاقة الجزائر بالبنك الدولي:

يقدم البنك الدولي المساعدة الفنية في مجالات مختلفة، مثل الحماية الاجتماعية، وتنمية المال البشري، وإدارة مخاطر، والطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار، وذلك من خلال المؤسسات التابعة له والمتمثلة في: [75]

- البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية
- مؤسسة التمويل الدولية
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

وتتمثل علاقة الجزائر بالبنك الدولي في شراكة ترتكز على تقديم المساعدة الفنية ودعم الإصلاحات لتحقيق نمو مستدام وتنويع الاقتصاد، كما تتضمن هذه العلاقة التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة، إدارة مخاطر، والحماية الاجتماعية، إلى جانب التحليلات الاقتصادية الدورية التي توفر رؤى لصناع القرار.

وعليه يعتبر البنك الدولي الجزائر من أكبر البلدان الاقتصادية في القارة الأفريقية وثالث أكبر اقتصاد عربي، حيث عادت إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وفقًا لتصنيف البنك الدولي لعام 2024. وعلى مدى العقدين الماضيين أحرزت الجزائر تقدمًا في التنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال استثمارات في مشاريع البنية التحتية وتطبيق سياسات اجتماعية قائمة على إعادة التوزيع، ساهمت في تقليص الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل ملحوظ، حيث يشير البنك إلى أن جهود الجزائر في تنويع اقتصادها، مثل زيادة صادراتها غير النفطية، والتشريعات الجديدة، تساهم في تعزيز قدرتها على النمو الاقتصادي.

---

[75] لمزيد من التفصيل في هذا الصدد يمكنكم الاطلاع على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf

- مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، الجزائر: الآفاق الاقتصادية.

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري وفقا للبنك الدولي يتمثل في الاعتماد الكبير على عوائد قطاع المحروقات والإنفاق العام. فقد شكّل قطاع المحروقات 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و83٪ من الصادرات، و47٪ من إيرادات الميزانية خلال الفترة ما بين 2019 و2023. حيث تطمح الجزائر إلى تنويع اقتصادها لتوسيع مصادر الدخل وتحسين آفاق سوق العمل بالإضافة الى العديد من المؤشرات الهامة.

وبالرغم من تراجع إنتاج المحروقات، حافظ النمو الاقتصادي على قوته منذ الجائحة، غير أن التضخم ارتفع بفعل زيادة أسعار المواد الغذائية. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 3.8٪ في عام 2021، و3.6٪ في 2022، و4.1٪ في 2023، بدعم من زيادة الإنفاق العام بأكثر من 60٪ خلال الفترة ما بين 2021 و2023، نتيجة لارتفاع أجور ومعاشات القطاع العام، وتطبيق إعانات البطالة، وتوسيع الدعم الغذائي، وزيادة الاستثمار العمومي. كما ساهم الارتفاع في أسعار المحروقات في تقليص عجز الميزانية وتحقيق فوائض في الحساب الجاري في عامي 2022 و2023. ومع ذلك، فإن انخفاض الأسعار وتخفيضات حصص أوبك، إلى جانب الواردات النشطة المرتبطة بالاستثمار وتوسع الإنفاق، أعادت الضغط على التوازنات المالية وتوازن الحساب الخارجي.[76]

وكغيرها من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحتاج الجزائر إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا لتعزيز فرص العمل، وهي مهمة أساسية بالنظر إلى الطابع الشاب للسكان. ومنذ عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع جزئي للقيود على ملكية الأجانب للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، وإصدار قانون جديد للنقد والقرض. وقد اعتبرت خطة العمل الحكومية في سبتمبر 2021 أن التحول نحو نمو بقيادة القطاع الخاص وتوفير فرص العمل يمثل أولوية تنموية، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، وتقليص الواردات، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتحسين مناخ الأعمال، بما يشمل إصلاح البنوك العامة والمؤسسات العمومية.

[76] مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، الجزائر: الآفاق الاقتصادية.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2021

- **مجالات التعاون الجزائر مع البنك الدولي:**

حيث تتمثل اهم مجالات التعاون بين الجزائر والبنك الدولي فيما يلي:

1- تقديم المساعدة الفنية :

يقدم البنك الدولي خدمات استشارية ومساعدة فنية في مجالات متنوعة لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، بما في ذلك القطاعات الرئيسية مثل الحماية الاجتماعية، وتنمية رأس المال البشري، والطاقة المتجددة، وإدارة مخاطر الكوارث.

2- تنمية رأس المال البشري :

تعتبر مبادرة رأس المال البشري للبنك الدولي عنصراً أساسياً في تحقيق النمو المستدام، وتعمل الجزائر مع البنك لتعزيز هذه المبادرة.

3- تنويع الاقتصاد :

يهدف التعاون إلى تعزيز الإنتاجية في القطاعات المختلفة لدعم نمو مستدام ومتنوع، مع التركيز على الحد من المخاطر الخارجية.

4- تحديث البيانات الاقتصادية:

ساهم البنك في تحليل البيانات الاقتصادية للجزائر، مما سمح بإعادة تصنيفها ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بناءً على بيانات محدثة وأكثر دقة.

5- التقييمات الاقتصادية والتوقعات النمو الاقتصادي:

حيث وحسب البنك الدولي، سجلت الجزائر نمواً اقتصادياً قوياً في عام 2023، مدفوعاً بقطاع المحروقات وخارجه. توقعات البنك الدولي لعام 2025 تشير إلى انتعاش في إنتاج وصادرات المحروقات، بالإضافة الى استقرار الأسعار حيث ووفقا لتقرير البنك الدولي لوحظ تحسن ملحوظ في استقرار الأسعار، مع انخفاض حاد في معدل التضخم، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة.

6- افاق التعاون :

حيث يرى البنك الدولي أن تعزيز الإنتاجية وإعادة توجيه فرص العمل تدريجياً نحو قطاعات أكثر إنتاجية، مثل الصناعات التحويلية، ضروري لتحقيق نمو أكثر استدامة ومرونة في المستقبل.

وبناءا على ما سبق تتمثل علاقة الجزائر بالبنك الدولي في شراكة تركز على المساعدة الفنية لتعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الجزائري، كما يوفر البنك الدعم الفني في مجالات مثل الحماية الاجتماعية، والطاقات المتجددة، وإدارة مخاطر الكوارث. يعتمد البنك في تقييماته الاقتصادية على بيانات دقيقة، وقد صنف الجزائر مؤخراً كواحدة من الدول القليلة التي انتقلت إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، مع توقعات إيجابية للنمو في المستقبل المنظور.[77]

خامسا: علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي

دخلت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الموقعة في أبريل 2002 ، حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005. تكتسي هذه الاتفاقية طابعا شاملا حيث تغطي في نفس الوقت جوانب التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والتجاري والمالي والبعد الإنساني للعلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

تنص هذه الاتفاقية على إنشاء هيكل تنظيمي يتألف من مجلس الشراكة ولجنة الشراكة وسبع لجان فرعية قطاعية وحوار غير رسمي حول قضايا الهجرة والتنقل. تجتمع هذه الهيئات كل عام بالتناوب في الجزائر العاصمة وبروكسل. كما أنشأ الطرفان الجزائري والأوروبي حوارين رفيعي المستوى حول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والطاقة.

[77] مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، الجزائر: الآفاق الاقتصادية.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2021

في إطار التعاون الفني والمالي، يقوم الطرفان بتنفيذ العديد من برامج التعاون والمساعدة الفنية، بتمويل من الميزانية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي للجزائر، وفقا لأحكام اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وقد صممت هذه البرامج مع مراعاة الأولويات الوطنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية. وهي تهدف إلى تعزيز قدرات الإدارات والمؤسسات الجزائرية، دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، دعم جاذبية السوق الوطنية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وخاصة الأوروبيين، وتنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز الصادرات خارج المحروقات. الخ

على الصعيد التجاري، تحتل الجزائر مركز ثالث أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل حوالي 12٪ من إجمالي وارداتها من هذه الطاقة. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي 37.3 مليار دولار في عام 2021 مقابل 28.2 مليار دولار في عام 2020. وتمثل هذه التبادلات ما يقرب من نصف مبادلاتنا الخارجية.[78]

تهتم اتفاقية الشراكة بجانب التعاون العلمي والجامعي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تشارك الجزائر في العديد من برامج الاتحاد الأوروبي المفتوحة للدول الشريكة، مثل برنامج Erasmus + ، وبرنامج H2020 و Horizon Europe ومبادرة PRIMA .

كما وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي على اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي تهدف إلى تشجيع وتطوير وتسهيل أنشطة التعاون بين الطرفين في مجال العلوم والتطوير التكنولوجي، وفقا للمادة 51 من اتفاقية الشراكة.

[78] مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، الجزائر: الآفاق الاقتصادية.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2021

- **حوار غرب المتوسط 5 + 5:**

لعبت الجزائر دورا هاما في إطار حوار 5 + 5 لغرب البحر الأبيض المتوسط، منذ إطلاق مبادرتها في روما في عام 1990، حيث تشارك بلادنا بنشاط في العديد من مبادرات التعاون القطاعي التي نتج عنها العديد من المبادرات والاجتماعات الوزارية حول المسائل الاستراتيجية ومجالات أخرى مهمة، مثل الشؤون الخارجية والدفاع والداخلية والهجرة والاجتماعات الوزارية التي تتناول التعاون في المجال الاقتصادي وفي قطاعات لا تقل أهمية مثل مجالات الطاقة والتمويل والاستثمار والمياه والمناخ ...الخ.

يتميز إطار الحوار 5 + 5 لغرب البحر الأبيض المتوسط بطابعه غير الرسمي، حيث لا يوجد له مقر أو أمانة عامة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يتميز بعدد محدود من الأعضاء (5 من شمال المتوسط و 5 من دول جنوبه)، مما يسمح بتنسيق أفضل وتعاون أكثر فعالية وكفاءة.[79]

- **الاتحاد من أجل المتوسط:**

الجزائر عضو مؤسس في الاتحاد من أجل المتوسط ، الذي يضم 42 دولة عضو.

تشارك الجزائر بنشاط في جميع الأنشطة التي تنظمها أمانة الاتحاد. وفي هذا الصدد، شاركت في العديد من المؤتمرات الوزارية القطاعية لهذه المنظمة التي يتمثل هدفها الرئيسي في إطلاق مشاريع إقليمية تعود بالنفع على شعوب البحر الأبيض المتوسط.

إن مشاركة الجزائر في تنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التنموية تقتصر على الدول الأعضاء التي تقيم الجزائر معها علاقات طبيعية.

- **اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**

لقد كان بروز التكتلات والتحالفات بشتى أنواعها، سواء كانت على مستوى المؤسسات أو على المستوى الدولي، كنتيجة للتغيرات والتطورات العالمية وخاصة التكنولوجية منها، والتي أثرت كثيرا على نمط المعاملات

[79] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر- منظمات وهيئات دولية أخرى
https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions

الاقتصادية العالمية، حيث كان من أبرز التكتلات الإقليمية، ما يطلق عليه اسم الاتحاد الأوربي، وغيرها من الاتحادات والتحالفات الاستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة. وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية سبيلا الا إتباع سياسة التحالفات والتكتلات، من أجل تبادل وتعظيم المكاسب الاقتصادية للدول، وتقليل المنافسة التي قد تكون في بعض الأحيان مدمرة للاقتصاد الوطني، وكأساس لمواجهة المنافسة وتحقيق معدلات منو مرتفعة، وكذا الحد من المشاكل ومعوقات التنمية اليت تعاين منها.

وباعتبار الجزائر كدولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية فقد أعربت عن نيتها في خوض مضمار التكتل والتحالف في إطار ما يسمى باتحاد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

- **اتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**

مع بداية ظهور الجماعة الأوروبية، كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوة وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية، قصد الوصول إلى اتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة. وتجسدت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق نهائي في العام 1976.

- **اهداف ومجالات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**

قصد تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هدف الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إبل ما يلي: [80].

- التعاون في مجالات الزراعة من أجل تحديثها وإعادة هيكلتها .
- العمل على تحسين وتطوير الموارد المائية، وترشيد عملية تسييرها واستعمالها.

[80] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر- منظمات وهيئات دولية أخرى
https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions

- التعاون على تحسن البنية التحتية ونشر التكنولوجيا في هذا المجال.
- تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين على التقنية والتكنولوجية ..
- إعطاء أهمية كبرية للطاقة وتطوير وتنسيق أساليب جمع البيانات والإحصائيات وتبادلها.

الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

ان الحكم مسبقا على تجربة تأثرت بالعديد من الاحداث، لكننا من خلال بعض المعطيات يمكننا أن نتنبأ حدوث عدة آثار إثر اتفاق الشراكة هذا والذي مهد الطريق الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والسماح بإعادة إدماج الجزائر ضمن السوق الأوروبية، فمن بين الإيجابيات تمثلت في ضمان عصرنة الآلة الصناعية والدخول في المنافسة مما يحفز تحسن الإنتاج وتخفيض نسب الرسوم الجمركية للمواد الأولية والنصف مصنعة اليت تدخل في إطار الصناعة التركيبية، قد يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج خصوصا وأن الجزائر تعتمد على الاولية بنسبة كبيرة كلها مستوردة من الخارج.

سادسا: علاقة الجزائر مع مجموعة بريكس BRICS

تولي الجزائر أهمية كبيرة بخصوص الانضمام الى مجموعة BRICS، إذ تعتبر خطوة هامة نحو تعزيز التفاهم والتعاون بين الجزائر والدول الأعضاء، وفي هذا الصدد تسعى الجزائر لزيادة ناتجها المحلي الاجمالي وزيادة وتنويع صادراتها لكي تستوفي شروط قبولها ضمن مجموعة BRICS

وتتمثل علاقة الجزائر مع BRICS حالياً في عضويتها في بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة BRICS، وذلك بعد الحصول على تفويض رسمي في العام 2024. هذه العضوية تُعتبر خطوة مهمة لتعزيز مكانة الجزائر المالية والاقتصادية، وتمكنها من الوصول إلى تمويل مبتكر في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية، وتعزز التعاون بين الجنوب والجنوب. بينما تسعى الجزائر للانضمام إلى المجموعة الكاملة، فقد أودعت طلبًا رسميًا للانضمام إلى بنك التنمية.[81]

[81] وزارة المالية الجزائرية، انضمام الجزائر لمجوعة DRICS
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1850-2024-09-01-08-20-36

1- دوافع طلب انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس

ان الدوافع والمساعي المتزايدة من الجزائر للانضمام لمجموعة البريكس في إطار مساعيها لتنويع شراكاتها الدولية بما يتوافق مع مصالحها واهتماماتها ففي 7 نوفمبر 2022، أعلنت الجزائر أهنا قدمت طلب الانضمام إلى مجموعة البريكس سعيا منها إلى تحقيق التبادل والتعاون الاقتصادي والمالي، قامت الجزائر بتسريع عملية انضمامها لمجموعة البريكس لتحقيق مجلة من المكاسب يتمثل أبرزها فيما يلي: [82]

2- التفاصيل الرئيسية للعلاقة:

حصلت الجزائر على تفويض رسمي للانضمام إلى بنك التنمية الجديد في العام 2024، بعد أن قدمت طلبًا في العام 2023، حيث تمثلت الجزائر عن استعدادها للمساهمة الأولى في البنك بقيمة 1.5 مليار دولار.

3- الأهداف الاقتصادية:

تهدف العضوية إلى تعزيز اندماج المالي الجزائر في النظام المالي العالمي، والوصول إلى تمويل تتيح للجزائر الوصول إلى حلول تمويلية مبتكرة في مجالات مثل: الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة والرقمنة، بالإضافة الى تسريع مسار التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال الاستفادة من خبرات الدول الأعضاء الأخرى.

4- التعاون والبعد الجيو سياسي:

حيث يمكن تعزيز هذه الخطوة من تحقيق التعاون جنوب-جنوب من خلال وكالة التعاون الدولي الجزائرية، بالإضافة الى تعزيز المكانة الدولية، حيث تُعتبر العضوية خطوة نحو اكتساب مكانة أكبر على الساحة الدولية.، بالإضافة الى ان الدعم من دول بريكس مثل: الصين وروسيا وجنوب إفريقيا والبرازيل دعمها لانضمام الجزائر إلى مجموعة فرق بين بنك التنمية والمجموعة الكاملة، حيث ان انضمام الجزائر إلى بنك التنمية لا يعني

[82] Mohammed Dhannoon, The Impact of BRICS in Reconstructing the International Order, Tikrit Journal For Political Science; V 19 (2020); P93.

بالضرورة انضمامها إلى المجموعة الكاملة لـ بريكس في الوقت الحالي، حيث أن هذه الخطوة تعتبر أولية وتسمح للبلاد بالبدء في المشاركة المالية والاقتصادية ضمن الآلية المالية لمجموعة بريكس.

كما يعد انضمام الجزائر إلى هذه المؤسسة التنموية الهامة، التي تُعتبر الذراع المالي لمجموعة بريكس، خطوة كبيرة في مسار الاندماج في النظام المالي العالمي، مما يجعل الجزائر الدولة التاسعة التي تنضم إلى عضوية البنك الجديد للتنمية.وقد جاء هذا الانضمام نتيجة تقييم صارم، ويرجع إلى حد كبير الى قوة مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يعكس متانة الاقتصاد الوطني، كما ان الاداء الاقتصادي المتميزة الذي حققته الجزائر في السنوات الأخيرة، من حيث النمو الاقتصادي، بدعم من الإصلاحات متعددة القطاعات، وكذلك تصنيفها حديثا كاقتصاد ناشئ من الشريحة العليا، جعلت منها شريكا موثوقا وفعالا ضمن هذه المؤسسة ويفتح انضمام الجزائر إلى البنك الجديد للتنمية آفاقا جديدة لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد على المدى المتوسط والطويل.

وأخيرًا، يجدر الذكر أن البنك الجديد للتنمية، الذي تأسس في عام 2015 من قبل مجموعة بريكس والمتمثلة في كل من: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا هو بنك تنمية متعدد الأطراف يهدف إلى تعبئة الموارد لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والدول النامية.

المحور التاسع: علاقة الجزائر بالمنظمة OPEC

تحتل الجزائر مكانة دولية هامة في مجال النفط، حيث تعتبر من أهم الدول المصدرة للمحروقات عالميا والذي يمثل أكثر من 90% من اقتصادها كما تستحوذ رفقة الدول العربية المنطوية ضمن منظمة "أوبك" على أكثر من نصف احتياطات النفط وربع احتياطات الغاز العالمية وتلعب دورا بارز في "أوبك" الذي يضم 23 دولة مصدرة، وتعززت مكانة الجزائر العالمية في تصدير النفط وخاصة الغاز خلال الفترة الأخيرة بعد التوترات التي شهدها العالم من خلال الحرب الروسية الأوكرانية أين زاد الطلب على الغاز في أغلب الدول الأوروبية التي قصدت الجزائر والتي عرفت العديد من الاستكشافات من خلال شركة "سوناطراك" والتي تعمل على زيادة الإنتاج ورفع قيمة التصدير اضافة الى ابرام عدة اتفاقيات مع العديد من الدول الأجنبية هذه الأمور ساهمت في رفع مكانة الجزائر داخل المنظمة، ويعتبر دور الجزائر في المنظمة منذ انضمامها لها في 1969 واحتضانها القمة الأولى التي قادتها سنة 1975 فظلا عن دعمها للحوار البناء وتقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء في جميع الأزمات والتحديات التي مرت عليها المنظمة كما أن اتفاق الجزائر سنة 2016 كانت له تبعاته الهامة على الدول الصناعية والنفطية إذا منح توازنا للاقتصاد العالمي من حيث استقرار أسعار النفط.

وكانت الجزائر من أوائل الدول التي انضمت الى المنظمة سنة 1970 ولطالما كانت داعما أساسيا لأنشطة المنظمة حيث احتضنت مؤتمر الطاقة العربي الثالث سنة 1985 تحت شعار الطاقة والتعاون العربي والذي أصبح شعارا للمؤتمرات اللاحقة كما كان للجزائر داخل المنظمة مساهمات إيجابية وبارزة كدعمها للحوار البناء والتنسيق بين الدول الأعضاء وخلال جائحة كورونا برز الدور المحوري لتحالف "أوبك بلس" بشكل واضح بفضل اتفاق أعضائه على تخفيضات تاريخية وصلت عشرة مليون برميل يوميا مما ساهم بشكل كبير في إعادة توزان السوق الى المستويات الطبيعية لأسعار النفط التي انخفضت بشكل قياسي سنة 2020 والجزائر من بين الدول

العربية الستة التي لعبت دورا محوريا خلال هذه السنة في المنظمة من خلال تقريب وجهات النظر داخل تحالف "أوبك+" من أجل التوصل إلى عمل مشترك يهدف إلى إعادة توازن سوق النفط.[83]

1- تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفطPetroleum of Organization Contries Exporting عام 1960باجتماع عقد ببغداد بمبادرة من الدول الخمس (إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، وقد أنشئت كمؤسسة حكومية دائمة لها دستور دولي، إذ تم تسجيلها لدى سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة بنيويورك في العام 1962 ومقرها العاصمة النمساوية فيينا.

تعد منظمة الأوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها وللسيطرة على أسعار النفط ويوفر أعضاؤها 40 %من إنتاج النفط في العالم مع احتياط إجمالي يقدر بـ 80 %من الاحتياطي في العالم

وتجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان ما يتم الخلط بين مصطلحي الأوابك والأوبك، ويعتقد بأنهما مترادفان وبأنهما إسميين لمنظمة واحدة، حيث أن منظمة الأوابك هي منظمة تأسست بموجب الاتفاقية التي أبرمت في جانفي 1968 بين السعودية، الكويت وليبيا واتخذت الكويت مقرا لها، انضم إلى عضويتها سنة 1970 كل من الإمارات، قطر، البحرين والجزائر أما في عام 1972 انضمت إليها مصر، سوريا والعراق كما يمكن لأي دولة عربية مصدرة للبترول الانضمام لعضويتها شريطة أن يكون البترول مصدرا هاما لدخلها الوطني. .[84]

2- اهداف المنظمة OPEC

تهدف المنظمة بالأساس الى تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين مع المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن

[83] التقارير السنوية 2025، لمنظمة الدول المصدة للبترول:

https://www.opec.org/algeria.html

https://www.opec.org/annual-report.html

[84] لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، لجامعة الدول العربية، 2024.

https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2024

تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط، كما تسعى منظمة **OPEC** لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل اهمها فيما يلي:

- تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار في الصناعة النفطية.
- احترام مصالح الدول المنتجة وضمان حصولها على دخل ثابت ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال النفط.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.
- تحقيق استقرار أسعار النفط الخام المصدر للأسواق العالمية.
- توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه وفق شروط عادلة ومعقولة.

3- علاقة الجزائر بالمنظمة OPEC

بناءا على ما سبق، تتمثل علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للبترول (أوبك) في كونها عضواً فاعلاً ولها دور استراتيجي مهم، حيث لعبت دوراً محورياً في تاريخ المنظمة من خلال استضافتها لاجتماعات هامة مثل اتفاق الجزائر عام 2016، والذي أرسا أسس التعاون مع الدول غير الأعضاء وتأسيس مجموعة "أوبك+". وتستفيد الجزائر من عضويتها في المنظمة، خاصة أن النفط هو عماد اقتصادها، ولذلك تسعى للمحافظة على استقرار أسواق النفط من خلال المشاركة في قرارات المنظمة.

- **النقاط الرئيسية في العلاقة:**
- **عضوية نشطة:** حيث انضمت الجزائر إلى المنظمة عام 1969 وتشارك بفاعلية في اجتماعاتها وقراراتها.
- **دور قيادي:** ففي عام 2020، تولت الجزائر رئاسة المنظمة، مما يعكس دورها القيادي وتأثيرها.

- **اتفاق الجزائر:** حيث استضافت العاصمة الجزائر في العام 2016 اتفاقية تاريخية بين دول أوبك والدول المنتجة غير الأعضاء، والتي مهدت الطريق لإنشاء مجموعة "أوبك+" بهدف تحقيق التوازن في أسواق النفط.
- **مصلحة اقتصادية:** نظرا لاعتماد اقتصادها بشكل كبير على المحروقات، تضع الجزائر استقرار أسعار النفط كأولوية لها، وذلك عبر العمل مع أوبك للحفاظ على التوازن في السوق العالمية.

وعليه تعد الجزائر من أبرز الفاعلين في منظمة أوبك (OPEC) وبما يسهم في تحقيق أهداف المنظمة التي تسعى إلى استقرار أسواق النفط العالمية من خلال تنسيق السياسات الإنتاجية بين الدول الأعضاء. منذ انضمامها إلى أوبك في عام 1969، حيث لعبت الجزائر دورًا مهمًا في دعم سياسات تخفيض الإنتاج وتنظيمه لتحقيق توازن بين العرض والطلب على النفط، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار ومنع تقلباتها الحادة التي قد تضر بالاقتصاد العالمي والدول المنتجة. على الرغم من أن الجزائر ليست من أكبر الدول المنتجة للنفط في أوبك، مثل السعودية أو العراق، فإنها تساهم بفعالية في الاجتماعات الوزارية للمنظمة، وتدافع عن مصالح الدول الأعضاء الصغيرة وتعمل على تعزيز التعاون بين الدول الكبرى والصغرى. [85]

إضافة الى ما سبق فان الجزائر تعد من الدول الداعمة للتعاون مع الدول غير الأعضاء في أوبك، من خلال تحالف أوبك+ الذي يشمل دولًا مثل روسيا، بهدف تكامل السياسات النفطية في مواجهة التحديات العالمية. ومن خلال هذا التعاون، تسعى الجزائر إلى ضمان استقرار أسواق النفط على المدى الطويل. كما أن الجزائر تدعم سياسة التنوع الاقتصادي داخل المنظمة، حيث تدعو إلى تقليل الاعتماد على النفط في اقتصادات الدول المنتجة من خلال مبادرات طاقة متجددة وتنمية القطاعات غير النفطية.

[85] تقارير السنوية 2025، لمنظمة الدول المصدة للبترول:

https://www.opec.org/algeria.html

https://www.opec.org/annual-report.html

المحور العاشر: واقع وافاق الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات كثيرة كانت البداية من التواجد العثماني ثم اعقبتها فترة الاستعمار الفرنسي والذي دام لفترة 132 سنة وما خلفه من اثار اقتصادية واجتماعية مثلت بعد الاستقلال تحديا حقيقي حيث شهدنا العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمخططات تنموية كان الهدف منها بناء نموذج اقتصادي منتوع يلعب فيه جميع القطاعات دورا في النمو الاقتصادي، الا ان اعتماد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على قطاع النفط والذي يشكل أكثر من 95% من عائدات التصدير، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

وبالرغم من الجهود المبذولة قصد تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على النقط كمصدر من مصادر الإيرادات ضمن موازنة للدولة والذي عرف تقلبات كبيرة في السوق العالمية، كما انها يواجه تحديات مثل ارتفاع مستويات التضخم والعجز المالي، وهو ما يفرض تحديات

وسنحاول من خلال هذا الجزء من المحاضرات تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال التركيز على اهم المؤشرات الاقتصادية والتي يعتمد عليها الاقتصادي الوطني، كما سيتم التطرق الى اهم التحديات بالإضافة الى افاق الاقتصاد الجزائري في ظل نموذج النمو الجديد والمتعلق بالتنويع الاقتصادي.

أولا: واقع الاقتصاد الجزائري

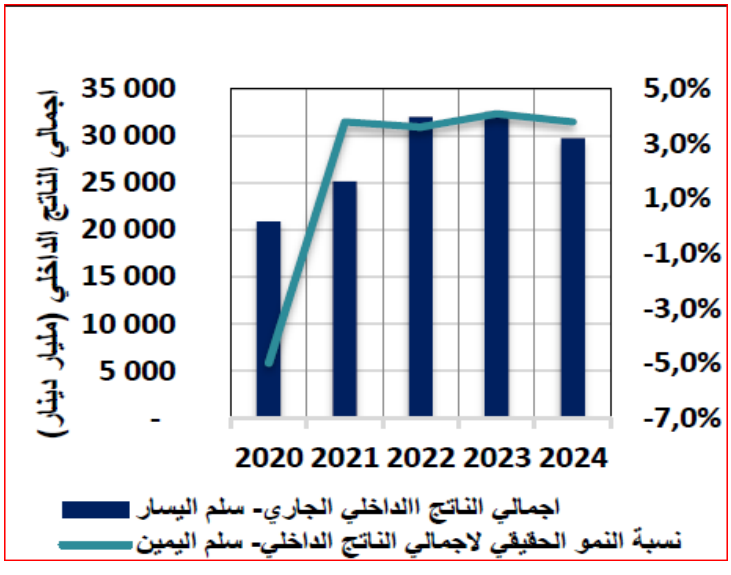

شهد الاقتصاد الجزائري تعافياً في الآونة الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، حيث سجل معدل نمو اقتصادي معتبر بلغ 3.6% عام 2024، لكنه يواجه تحديات مثل ارتفاع التضخم وتأثر النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار الطاقة العالمية، بالإضافة الى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج الإجمالي، ويمكننا في هذا الصدد الوقوف على تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بالاعتماد على اهم المؤشرات الاقتصادية والمتعلقة بالعناصر التالية:

1- الإنتاج والنمو الاقتصادي

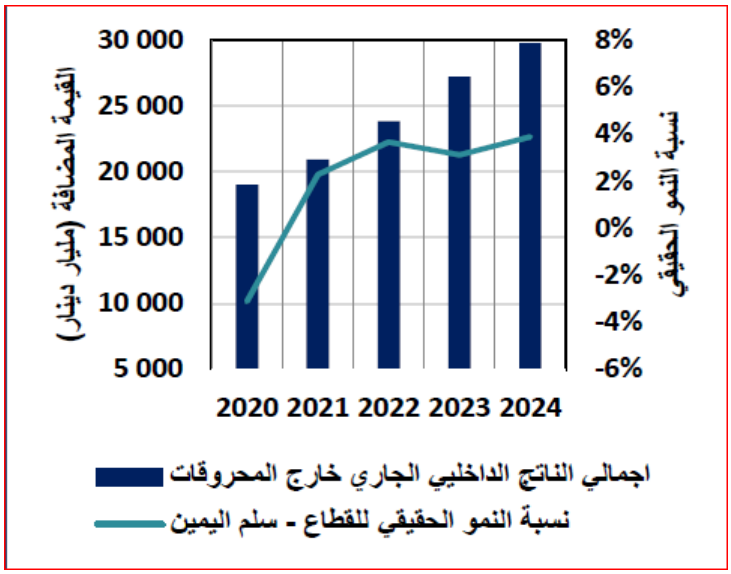

النمو الاقتصادي في الجزائر شهد تذبذبًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة نتيجة للتقلبات في أسعار النفط، تأثر الجزائر بشكل كبير بتراجع أسعار النفط، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وأثر سلبًا على عائدات الدولة التي تعتمد بشكل أساسي على هذه الموارد، كما ان التوسع في الاستثمارات المحلية والعالمية بقي محدودًا، مما يعكس ضعف البيئة الاستثمارية. كما أن العجز المالي والتضخم يبقيان من العوامل المؤثرة في للنمو الاقتصادي ويبرز ذلك من خلال انخفاض في الناتج الداخلي الذي بلغت نسبته 4.1% في العام 2023 وانخفضت الى 3.6% في العام 2024 ويرجع هذا التباطؤ في النمو الحقيقي الى انكماش القيمة المضافة في قطاع المحروقات، حيث سجل اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات تسارعا ملحوظا في نموه الحقيقي، حيث انتقل من 4.2% في العام 2023 الى 4.8% في العام 2024.

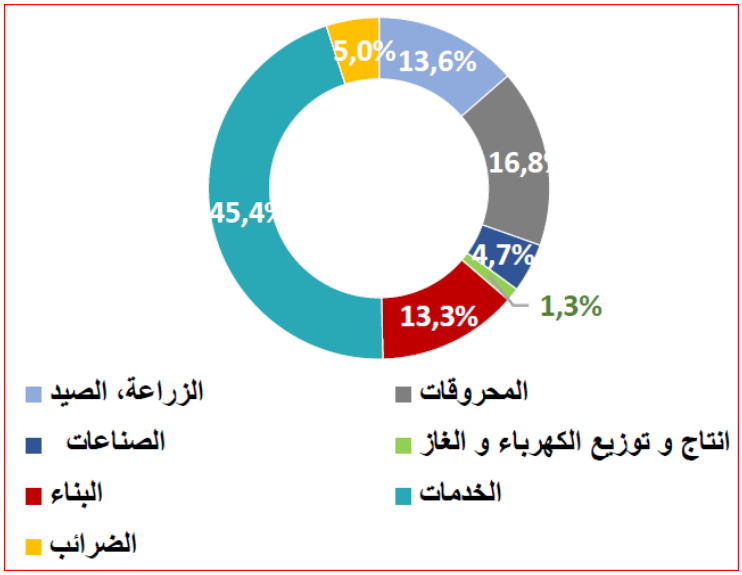

علاوة على ذلك، وباستثناء قطاع الصناعة شهدت القطاعات الأخرى تشكل قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات تسارعا في نموها الحقيقي بين عامي 2023 و 2024، كما نلاحظ تزايد أهمية قطاع الخدمات بشكل كبير على اجمالي الناتج الداخلي في العام 2024 ثم تليه القطاعات الأخرى كالمحروقات والزراعة والصناعة والانتاج وتوزيع الطاقة، فلا يمثلان معا سوى 5.92% من اجمالي الناتج الداخلي في العام 2024.

2- قطاع المحروقات

بالرغم من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خاصة مع الانخفاض الذي شهدناه في العام 2016، حيث اضطرت الدولة الى اتخاذ العديد من الإجراءات قصد تقليل هذه التأثيرات ومن بينها سياسات التقشف وتخفيض حجم الانفاق العام، مما أثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة الى تأثيرات الازمة الصحية الناتجة عن وباء كوفيد 2019، وما نتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الا انه وبعد انتعاش في أسعار المحروقات وحجم الصادرات مع زيادات نسبة قدرتها من 3.6% و3.75%على التوالي، كما تراجعت ديناميكية هذا القطاع في العام 2024 حيث انخفضت القيمة المضافة

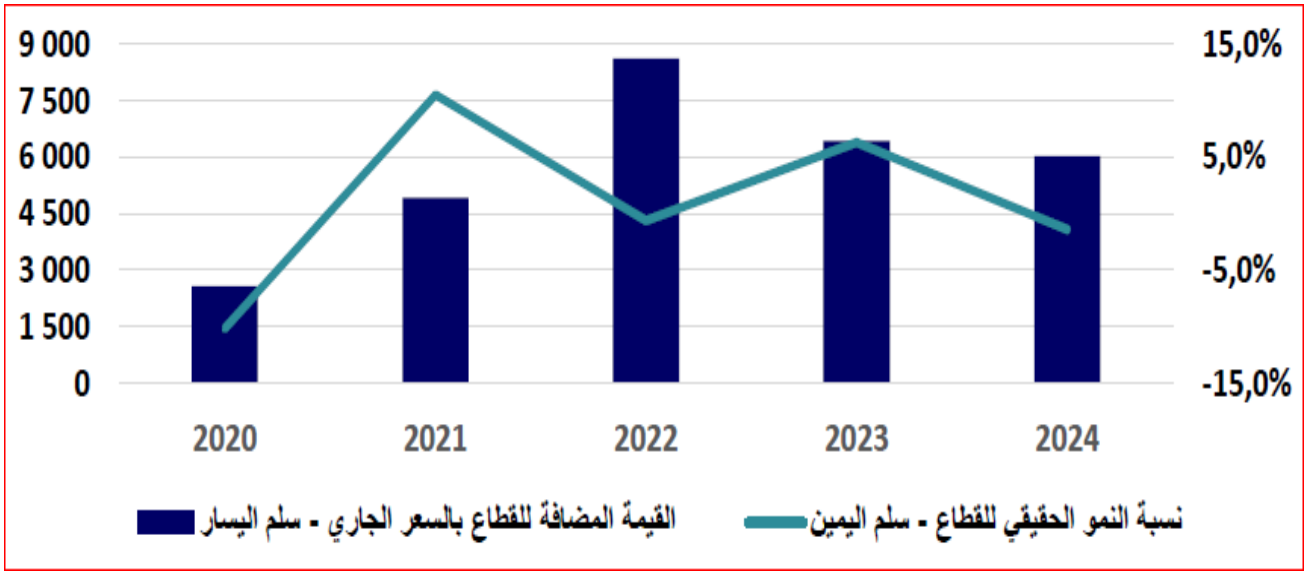

بالأسعار الثابتة لقطاع المحروقات خلال الفترة من 2020-2024 وفقا لما يلي:[86]

ومن الجدير بالذكر ان هذا القطاع كان الوحيد الذي سجل نموا سلبيا في الواقع، مما جعله عاملا مؤثر في تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام وفقا لما هو موضح في الشكل السابق الذي يبرز بوضوح واقع مساهمة قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يعكس درجة التأثير على المؤشرات الأخرى

[86] فلوح عبد الحكيم، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول النموذج الجديد للنمو 2030، مجلة اقتصاديات إدارة الاعمال، المجلد 09، العدد 01-2020.

3- قطاع خارج المحروقات

ينعكس ارتفاع أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يؤدي بدوره الى تحسن في مناخ الاستثمار بالإضافة الى بعض السياسات التي تنتهجها الدولة خاصة ما تعلق بالتنويع الاقتصادي والذي يظهر من خلال تزايد مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الخدمات في الفترة الأخيرة بالإضافة الى النمو المستقر والايجابي خارج قطاع المحروقات والذي بلغ 4.8% في العام 2024 وهو ما يبرز من خلال الشكل الموالي والمتعلق بمساهمة القطاعات الأخرى في نمو اجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2020-2024 وفقا: [87]

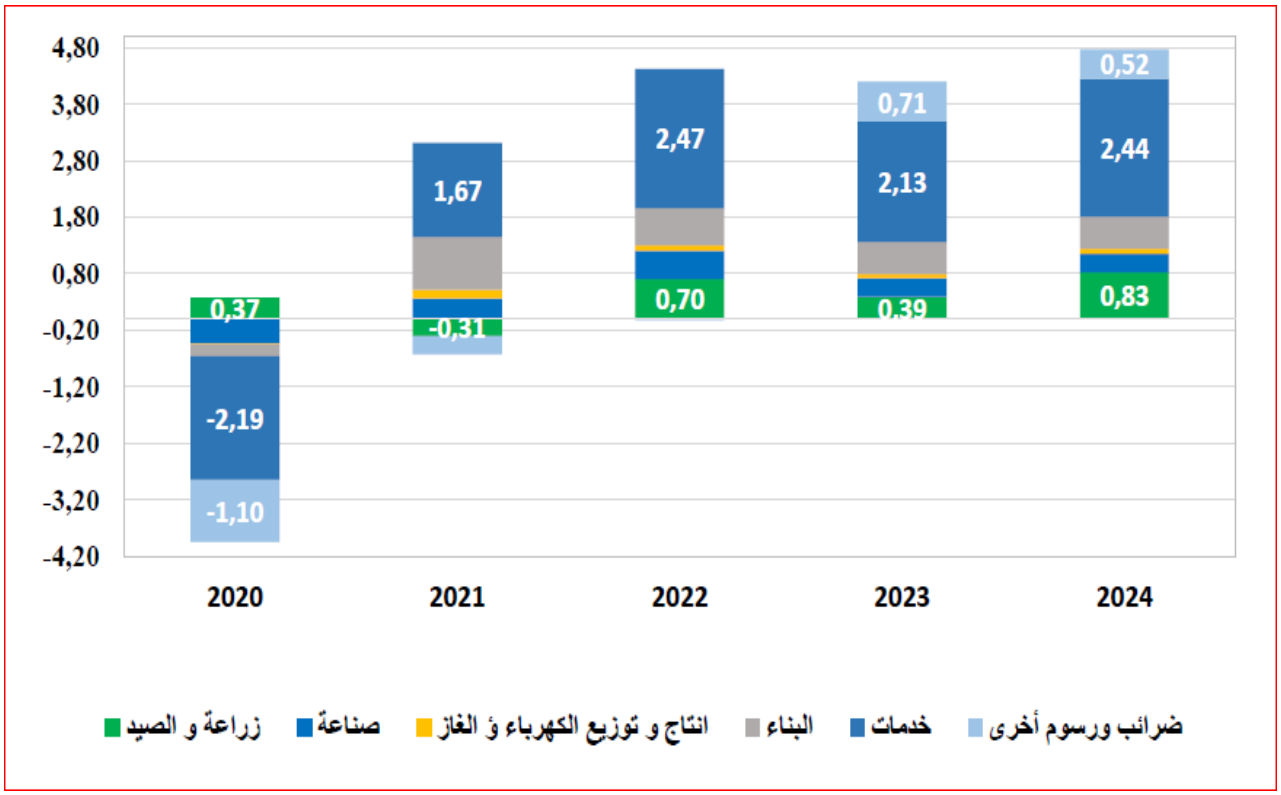

ومن خلال الشكل السابق حيث نلاحظ انه وبالرغم من تحسن في نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الا انه تبقى محدودة بالمقارنة مع مساهمة قطاع المحروقات، الا انه وبشكل عام تبرز تغير واقع الاقتصاد الجزائري وبنسب مقبولة وتعكس التزايد التدريجي لأهمية قطاع الزراعة والخدمات في النمو الاقتصادي.

[87] فلوح عبد الحكيم، مرجع سابق، ص43.

4- قطاع الزارعة

يمثل قطاع الزراعة أهمية واضحة في الفترة الأخيرة وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر نحو زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة بالإضافة الى تطور اليات الدعم الفلاحي، حيث سجل هذا القطاع نمو في الإنتاج وبزيادة ملحوظة في العام 2023 الى 5.1% مما ساهم في توليد 0.8 نقطة مئوية في النمو خارج قطاع المحروقات أي بمعدل 16.33% من اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات.

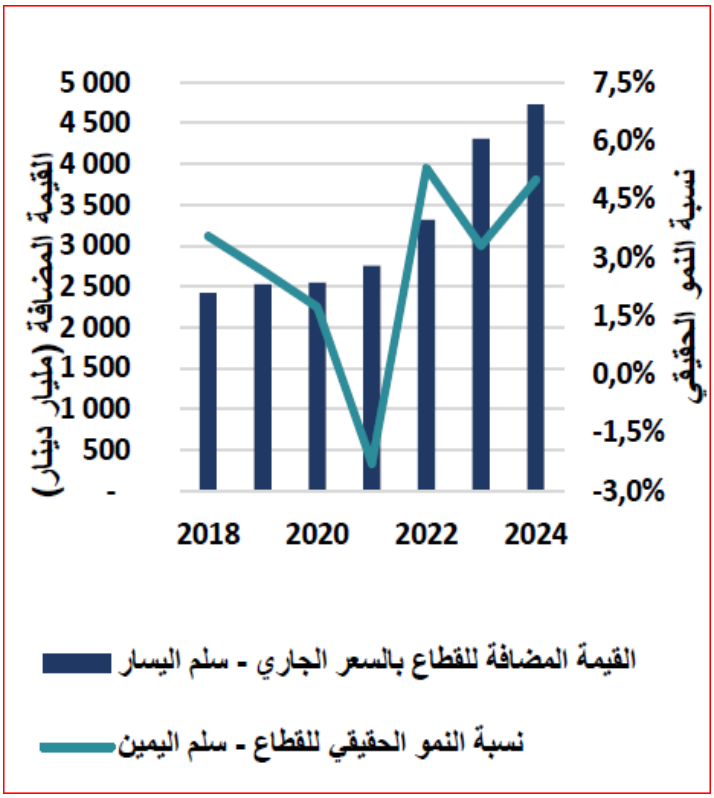

ويرجع هذا التحسن الى تزايد حجم الاستثمارات بالدرجة الأولى وحقق فائضا في بعض المنتجات مما انعكس على تزايد الإنتاج الموجه الى التصدير.

5- قطاع الصناعة

شهد قطاع الصناعة تطورا ملحوظا في نسبة مساهمته في النمو الحقيق للناتج الداخلي حيث استقرت القمة المضافة لقطاع الصناعة عند 1669.8 مليار دينار في العام 2024 مسجلة زيادة بنسبة 9.65% مقارنة بـ 1522.90 مليار دينار في العام 2023 على الرغم من هذه الزيادة

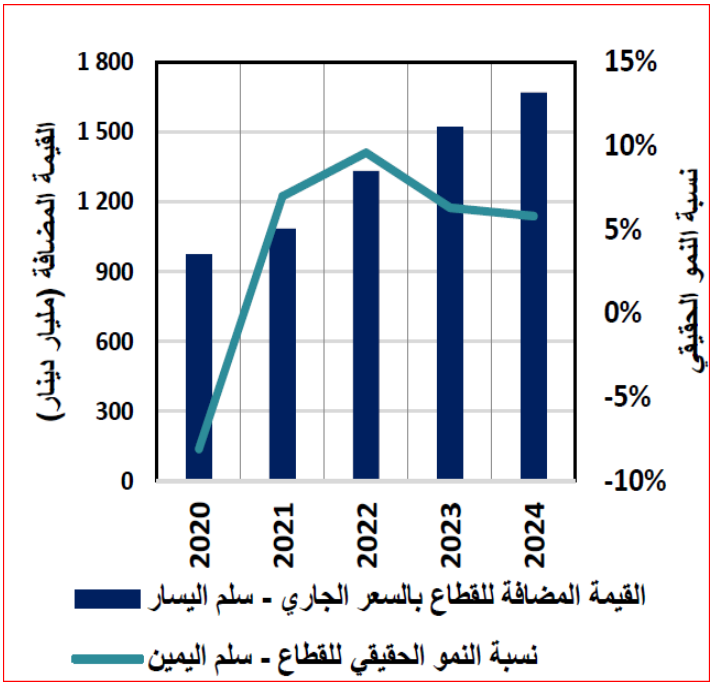

في القيمة فان حصيلتها في اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات تبقى مستقرة عند 5.6% في العام 2024.[88]

وبالرغم من التحسن التدريجي لنسبة مساهمة قطاع الصناعة الا انه يشهد تباطؤ في نمو بعض الصناعات التحويلية والاستخراجية،

وعليه، تبقى مساهمة قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ضعيفة، بالرغم من التحسن الطفيف في نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي، وهو ما يعكس في الواقع قلة الاستثمارات الموجه لقطاع الصناعة في جميع فروعه.

وفي المقابل، توجد فرص كبيرة للنمو في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، السياحة، وتحسين البنية التحتية. لتحقيق الاستدامة الاقتصادية يتعين على الجزائر تنفيذ إصلاحات هيكلية لتنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص عمل.

6- قطاع الخدمات

يلعب قطاع الخدمات في دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع 16.236.6 مليار دينار في العام 2024 مقابل 14.734.6 مليار دينار في العام 2023 وبالتالي حقق أكثر من نصف اجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات وبسبة 54.5% في العام 2024 من حيث الأداء الحقيقي، حيث سجلت فروع الأنشطة التابعة لهذا القطاع نموا

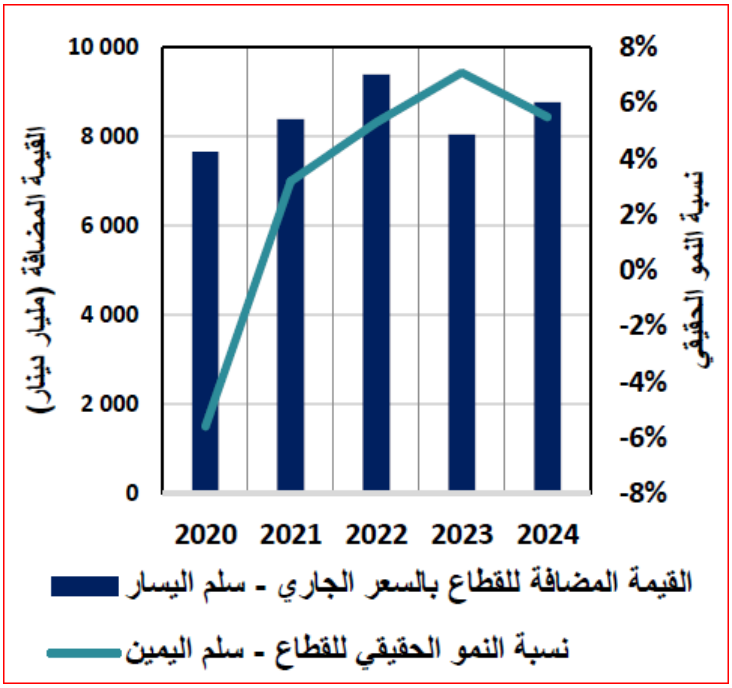

[88] كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، على الموقع الالكتروني :
http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf

إيجابيا، ويستمر هذا القطاع في كونه المحرك الرئيسي للنمو، حيث تساهم أنشطته ب2,44 نقطة مئوية من إجمالي 4,8 نقاط مئوية المسجلة من القطاع خارج المحروقات ككل.

7- **الطلب الداخلي**

تعتبر النفقات الداخلية المكون الرئيسي للطلب الكلي على الإنتاج والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يضمن وتيرة ملحوظة في عام 2024 يبقى الطلب الداخلي من جاهته قو يًا، مسجلا نموًا قدره7,4 ٪ في عام 2024 مقابل 6,9 ٪ في العام 2023 ويسند نمو الطلب بالداخلي بشكل رئيسي الى نمو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت او الاستثمار الخام الذي سجل 9,5٪ في سنة 2024، حيث أدت معدلات نمو الطلب الداخلي في عامي 2023و 2024 ، التي تفوق تلك الخاصة بإجمالي الناتج الداخلي خلال نفس الفترة، إل زيادة ملحوظة في حجم المكون الثاني من العرض وهو الواردات من السلع والخدمات .في الواقع، سجلت الواردات نموًا حقيقيًا ذو رقمين للسنة الثاني على التوالي وقد شمل هذا النمو الحقيقي للواردات وفقا لما هو موضح في الشكل.

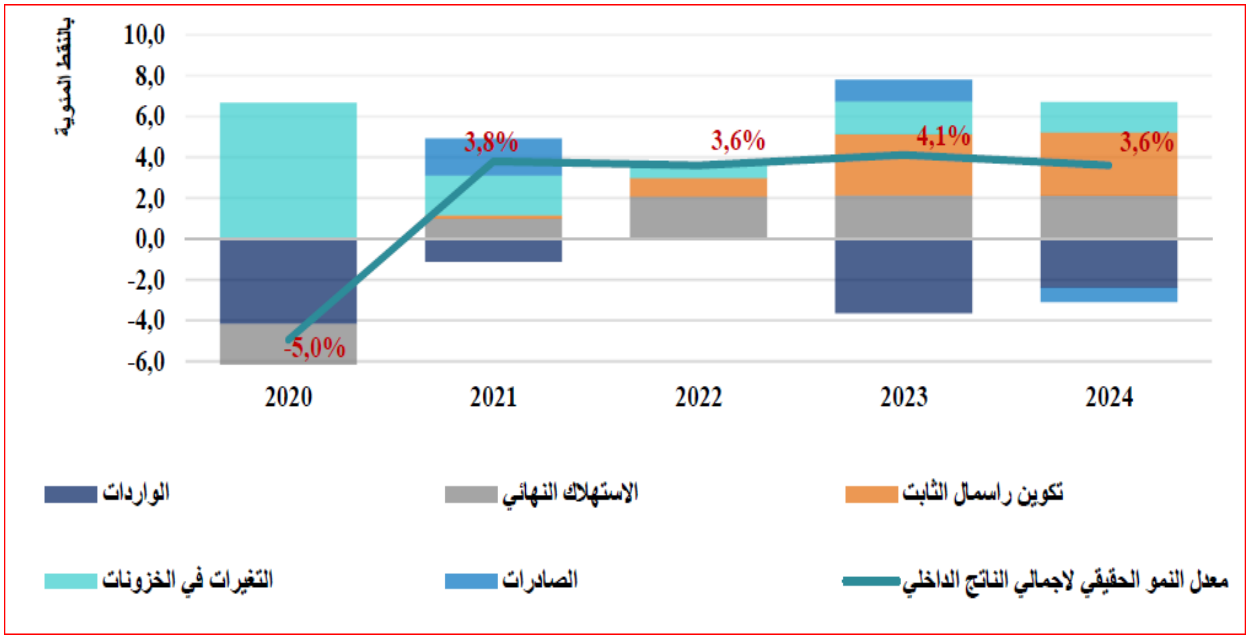

وعليه يبرز من خلال الشكل السابق توجه الدولة نحو التقليل او التخفيف من الواردات وخاصة السلع وإلى زيادة العرض الداخلي من السلع والخدمات، وأيضا للسيطرة على تطور الطلب الداخلي، وخاصة الاستهلاك النهائي، وهذا الاجراء في الواقع هو جزء من استراتيجيات الدولة نحو تقليص فاتورة الاستيراد تدريجيا والعمل على رفع الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، ويمثل تحدي حقيقي للاقتصاد الجزائري.

وعموما يشهد الاقتصاد الجزائري وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي انتعاشاً قوياً بعد جائحة كورونا؛ مدفوعا بارتفاع أسعار المحروقات وزيادة الإنفاق العام، وبينما لا تزال التوقعات على المدى القريب إيجابية بوجه عام، إلا أن ثمة حاجة ملحة إلى تعديل السياسات، بحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث ستعتمد التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط على الاتجاهات العالمية ووتيرة الإصلاحات المحلية الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وكذا تعزيز الاستثمار الخاص.[89]

ثانيا: اهم التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

رغم الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد، يبقى الاقتصاد الجزائري في مرحلة انتقالية نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، بالإضافة الى تحديات تتعلق بالتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حيث تستهدف الجزائر تحقيق زيادة في الصادرات بـ 30 %، على الرغم من محاولات الدولة الجزائرية تنويع الاقتصاد من خلال استراتيجيات اقتصادية متنوعة، إلا أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات يواجه العديد من العقبات مثل البيروقراطية، ضعف البنية التحتية، وضعف الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، يعاني الاقتصاد من ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما يزيد من الضغط على الاقتصاد لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وعليه يمكننا استعراض بعض التحديات التي يتمكن ان تؤثر على نمو الاقتصاد الجزائري، كما يلي:[90]

- **الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات** حيث ومن خلال ابراز المؤشرات السابقة فإن قطاع المحروقات يعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد حساسا جدا للتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط يمكن للجزائر تحقيق فائض مالي، لكن في فترات انخفاض الأسعار، قد تجد البلاد نفسها في صعوبات اقتصادية.

[89] فلوح عبد الحكيم، مرجع سابق، ص48.

[90] كمال عايشي، مرجع سابق، على الموقع الالكتروني :

http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf

- **البيروقراطية ضمن القطاع العام للاقتصاد الجزائري** الذي يهيمن على العديد من القطاعات الإنتاجية تتسم المؤسسات الحكومية بالبطء البيروقراطي، مما يؤثر سلبا على فعالية الأداء الاقتصادي ويعيق الابتكار والنمو.
- **تحديات التنويع الاقتصادي**: اذ وبالرغم من المساعي الحكومية لتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع الاقتصاد، إلا أن الخطوات التي تم اتخاذها لم تحقق النتائج المرجوة بشكل كبير حتى الآن، خاصة في قطاعات مثل الصناعة والزراعة والخدمات تحتاج إلى مزيد من الاستثمار والتطوير لتقليل الاعتماد على الطاقة.
- البطالة خصوصًا بين الشباب، إحدى أكبر التحديات الاقتصادية في الجزائر. نسبة البطالة في صفوف الشباب تتراوح بين 20% إلى 30%، مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة. كما يشكل ضغطا على الحكومة لتوفير فرص عمل وتحسين جودة التعليم والتدريب المهني.
- بالإضافة الى العجز المالي بعد انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أصبحت الجزائر تواجه تحديات في تمويل عجزها المالي، حيث يبرز هذا العجز في الموازنة العمومية للدولة خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الدين الداخلي في بعض الأحيان. وهذا يشكل تحديًا في الحفاظ على الاستقرار المالي في المستقبل.
- التضخم في أسعار السلع في السنوات الأخيرة، حيث عانت الجزائر من مستويات تضخم مرتفعة، وهو ما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين. كما لم تساهم السياسات النقدية والمالية في زيادة أو تقليل هذه الظاهرة.

وعلى العموم وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المستهدفة، ما زال الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية لضمان استدامة النمو وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وقد يبرز هذا التوجه من خلال النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في افاق 2023.

ثالثا: افاق الاقتصاد الجزائري

وبالرغم من التوقعات المؤسسات المالية الدولية ببلوغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر حوالي 4.5% بنهاية عام 2025، مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو القوي للقطاعات غير النفطية. بينما بلغ معدل النمو في عام 2024 حوالي 3.7%، وتشير التوقعات طويلة المدى إلى نمو متوقع بنحو 4.1% في 2026 و3.9% في 2027، يبقى

الاقتصاد الجزائري مرهونًا بعدة عوامل ترتبط بالأساس بالنمو الاقتصادي أولها استقرار أسعار النفط والغاز وهو امر غير وارد، ثانيًا تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تضمن تنويع الاقتصاد، وثالثًا توفير بيئة أكثر استقرارًا وشفافية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

كما تتمحور افاق الاقتصاد الجزائري على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر في افاق 2030 على جوانب وتدابير إجرائية استعجالية قصد معاجلة الاختلالات والعجز في الميزانية، بالإضافة الى مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول الى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج الخروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية، وتتجلى أبرز معالم هذا النموذج في المحاور التالية:[91]

- **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:**

- يبرز النموذج اهداف رئيسية تتمثل في تطوير موارد الميزانية العامة للدولة وجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير وخفض عجز الخزينة العمومية
- بالإضافة الى حشد الموارد الاضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية

- **مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي**: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030 تتمثل أهمها فيما يلي:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 %سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة الى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال نفس الفترة على أساس مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% في العام 2019 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام لعام 2023.

[91] فلوح عبد الحكيم، مرجع سابق، ص49

- كما يستهدف النموذج الى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول الى تحقيق اهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات إلى جانب التحول الطاقوي يسمح أساسا بخفض معدل استهلال الطاقة الداخلي 6% في العام 2019 الى 3% في العام 2030، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتزايد.

كما يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول من دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو هي: [92]

- **مرحلة الإقلاع 2016-2019** من خلال تغيير حصة القطاعات في القيمة المضافة الى المستوى المستهدف.
- **مرحلة التحول 202-2025** والتي تسمح بتحقيق إمكانيات استدراك الاقتصاد الجزائري
- **مرحلة الاستقرار 2026-2030** في نهاية هذا المخطط سيكون الاقتصاد الوطني قد استنفذ إمكاناته ويستدرك جميع التغيرات لتوجه الى التقارب نحو قيمته المتوازنة.

- **الأهداف المرجوة من النموذج الاقتصادي الجديد في افاق 2030**

ان تجسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لأفاق 2023، وقصد إرساء دعائم النمو اقتصاد الجزائري وذلك وفقا لحجم وقدرات القطاعات المختلفة، يرتكز على الأهداف التالية: [93]

- القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الاحوال الابقاء على نمط التفكير السابق واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيو تكنولوجيا
- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الامن الغذائي وتنويع الصادرات، بالإضافة الى تحقيق الانتقال الطاقوي وتقليل التبعية نحو المحروقات من خلال ترشيد استخدام الطاقة وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

---

[92] لمزيد من التفصيل يمكنكم الاطلاع على تقارير التالية:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2021

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportba2020ar.pdf

- المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

- دعم المؤسسات الناشئة من خلال خلق نظام بيئي ريادي سواء من خلال التشريعات الناظمة لعمل هذه المؤسسات او من خلال ربطها ببحث العلمي، بالإضافة الى التوجه نحو تنمية وتطوير المقاولاتية.

وما يمكن قوله في ختام هذا الجزء من المحاضرة، انه وبالرغم من الاحداث التاريخية التي ميزت الاقتصاد الجزائري سواء في مرحلة الحكم العثماني او خلال فترة الاستعمار الفرنسي، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت فترت الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة الى العديد من المخططات التنموية التي تراوحت بين النجاح والفشل، الا ان الهدف الأساسي لها كان يتمحور حول رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال اشراك القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، بالإضافة الى العمل خلق تنويع اقتصادي وهو النموذج الجديد الذي تعتمده الجزائر في افاق 2030 لتنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع والمصادر

1- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1960-1980، ديوان المطبوعات، الجزائر.

2- فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، الاقتصاد الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2009. ص12

3- كريم زرمان 2010 التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2009، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 09 جامعة بسكرة.

4- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 12، فيفري2009، ص63.

5- عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي: الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

6- فلوح عبد الحكيم، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول تحليل النموذج الجديد للنمو 2030، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 09، العدد 01-2020.

7- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة بسكرة.

8- يوسف امير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1930)، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2021، ص14.

9- شويتام ارزقي، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر 1519-1830، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 4، العدد01، ص109.

10- عزوز فؤاد، النظام الضريبي في الجزائر في العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، المجلد 15، العدد 01، ص472.

11- أسامة منعم، الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3 ص226 http://www.bcchj.com

12- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة بسكرة.

13- علي هني، مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد04 ص214

14- طلحي تقوى، سيرورة المخططات التنموية في الجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد06، العدد 01، ص11

15- علي هني، قراءات في مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد04 ص214

16- قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre 2002, pages 526 (arabe).

17- عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي، دار المناهج، 2010 ،ص88

18- دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 06 ، العدد 01، ص119

19- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 12، 2009، ص63

20- عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 01، ص224 https://asjp.cerist.dz/en/article/56003

21- سعيد قطافي، تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 11، العدد 02 ، ص52.

https://asjp.cerist.dz/en/article/57635

22- يوسف امير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1930)، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2021.

https://asjp.cerist.dz/en/article/27201 - Volume 1, Numéro 1, Pages 60-67.

23- وزارة المالية الجزائرية، انضمام الجزائر لمجوعة DRICS

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1850-2024-09-01-08-20-36

24- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر - منظمات وهيئات دولية أخرى

https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions

25- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf

26- مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، الجزائر: الآفاق الاقتصادية.

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2021

27- كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، على الموقع الالكتروني :

http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf

28- صندوق النقد العربي، افاق الاقتصاد العربي 2025 العدد 20، جويلية 2024

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-08/report-%20with%20revised%20barcodes.pdf

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2025-

29- التقارير السنوية 2025، لمنظمة الدول المصدة للبترول:

https://www.opec.org/algeria.html

https://www.opec.org/annual-report.html

30- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لجامعة الدول العربية، 2024.

https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2024

31- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

Rapport sur l'état de la Nation Economique, https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/autres

32- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2021

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportba2020ar.pdf

33- المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

34- Youcef Benabdallah, (2011): l'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle, éditions publisud ,France, p 236.

35- Mohammed Dhannoon, The Impact of BRICS in Reconstructing the International Order, Tikrit Journal For Political Science; V 19 (2020); P93.

36- Revue idara, N 2, volume 8, éditée par l'école national d'administration, Alger, 1998, p : 77

37- Hocine Benissad, Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché, ENAG édition, Algérie, 2004.

38- Symposium international d'Alger sur l'accession de l'algerie à l omc et l'accord d'association avec l'union européenne, Alger le 13-15/octobre 1997,p.103